

الفصل الثانى

معاجم المصطلحيات فى العربية

دراسة فى المنهج والمصادر

تمهيد :

تناول الفصل السابق جانباً من جوانب العناية الأولية، التى أولاها علماء تصنيف العلوم العرب لقدر من المصطلحات، وعرفنا أن ذلك كان أمراً لازماً فى بيان حدود علم ما عن غيره؛ باعتبار أن اسم هذا العلم أو ذاك يمثل المدخل أو العنوان، الذى يندرج تحته مجموعة الألفاظ أو المصطلحات المشكلة والمكونة لصلب جهازه المعرفى، باعتبار أن المصطلحات هى آلات تلك العلوم التى تمثل الأدوات التى يتعامل بها فى تصويره، وإدراك كثير من حقائقه.

ولما كان قرارنا تسمية هذه الدراسة بمعاجم المصطلحيات، وكانت المصطلحية هى مجموعة المصطلحات التى تمثل ألفاظ علم بعينه - كان من اللازم والمنطقى والتمهيدى أن تبدأ ببيان معانى كل اسم علم ما، وبيان موضوعه، وبيان ما يميزه عن غيره من العلوم الأخرى، وصارت معاجم المصطلحيات - فى إيجاز - ممثلة فى الشكل التالى:

(اسم العلم)

معاجم المصطلحيات =

(مجموعة الألفاظ / أو المصطلحات المدرج تحته)

وقد تنامى التأليف فى هذا النوع من المعاجم التى جمعت مصطلحات العلوم، التى عرفها التراث الاصطلاحي فى العربية فى حيز واحد، هو ما سُمى أحياناً باسم معاجم المصطلحات المتعددة العلوم، أو باسم معاجم مصطلحات كل الفنون، وباسم المعاجم الفنية العامة، وباسم معاجم المصطلحات العامة، وما أسمينها - طلباً للإيجاز وتوحيداً للمصطلح - باسم معاجم المصطلحيات فى العربية.

ويمكن بيان ما وصل إلينا - خلال مسيرة التأليف المعجمى الاصطلاحي عند العرب - مرتباً ترتيباً تاريخياً تصاعدياً من القديم إلى الحديث كما يلى:

سنة وفاة المؤلف معجم المصطلحيات

• 387هـ = مفاتيح العلوم للخوارزمى الكاتب.

- 495هـ = الحدود والفروق لابن هبة الله الطيب (العشاب).
 - 816هـ = التعريفات، للسيد الشريف الجرجاني.
 - 911هـ = إتمام الدراية لقراء النقاية، للسيوطي.
 - 91هـ = مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، المنسوب للسيوطي.
- ترى الدراسة أنه ليس له على الأقل، وتدعى أنه تأليف ثان على منهج مخالف للتعريفات، للجرجاني.

- 940هـ = التعريفات والاصطلاحات، لابن كمال باشا.
 - 1031هـ = التوقيف على مهمات التعاريف، للمنأوى.
 - 1094هـ = الكليات، للكفوى.
 - 1158هـ = كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى.
 - 1173هـ = دستور العلماء، للأحمد نكرى.
- لقد كانت العناية العظيمة التى أولاها الإسلام للعلم سبباً مباشراً فى ازدهار العناية بالفاظ العلوم التى عرفتها الحضارة الإسلامية العربية، وبدأت إحدى صور هذه الرعاية فى هذه المعاجم التى ندرس مدارسها، التى رتبت عليها ألفاظها أو مصطلحاتها، ونحن نسبق إلى القول فنقرر أموراً سيقوم الدليل على صحتها فيما بعد، وهى:

- 1- أن تسمية أمثال ما سبق ذكره من مؤلفات عنيت بمجموعات المصطلحات التى أفرزتها العلوم العربية- بالمعاجم ليس فيه شبهة مجاز، بل هى معاجم ناضجة عرفت الوظائف المعجمية كلها طريقها إليها، بدءاً ببيان المعانى التى ألفت من أجلها، وانتهاء بالعناية بالمعلومات الموسوعية، مروراً برعاية معلومات الضبط (أو الهجاء)، ومعلومات الأبنية (أو الصرف)، ومعلومات التراكيب اللازمة أحياناً، ومعلومات الدلالة، بمعنى آخر، فقد اعتنت هذه الكتب بالمبادئ اللغوية الضرورية لتصور المعاجم.
- 2- أن المدارس التى رتبت فيها الألفاظ أو المصطلحات فى هذه المعاجم المتخصصة كانت امتداداً- مع بعض الفروق الطبيعية- لما عرفته حركة التأليف المعجمى العام، الذى عنى بمدونة ألفاظ اللغة فى مستواها الحقيقى- فى الغالب-، والمجازى- أحياناً.
- 3- أن تأخر ظهور هذه المعاجم عن قسيمتها من المعاجم العامة ما يقرب من قرن كامل- أمر له ما يسوغه من حاجة العلوم إلى وقت، حتى تنشأ الحاجة إلى تدوين ألفاظه أو مصطلحاته، على العكس من حاجة المجتمع أولاً إلى تدوين دلالات ألفاظ اللغة العامة، اللازمة لفهم النصوص، وإدراك معانيها.

وما يصدق الاستمرار أو الامتداد في تطبيق مناهج التأليف المعجمي العربي العام - أن معاجم المصطلحيات عرفت المناهج التالية، مما يمكن تقسيمها عليها:

1- مدرسة الترتيب الموضوعي الاصطلاحي: ويندرج تحتها:

أ- مدرسة الترتيب الموضوعي الاصطلاحي المصنف⁽¹⁾.

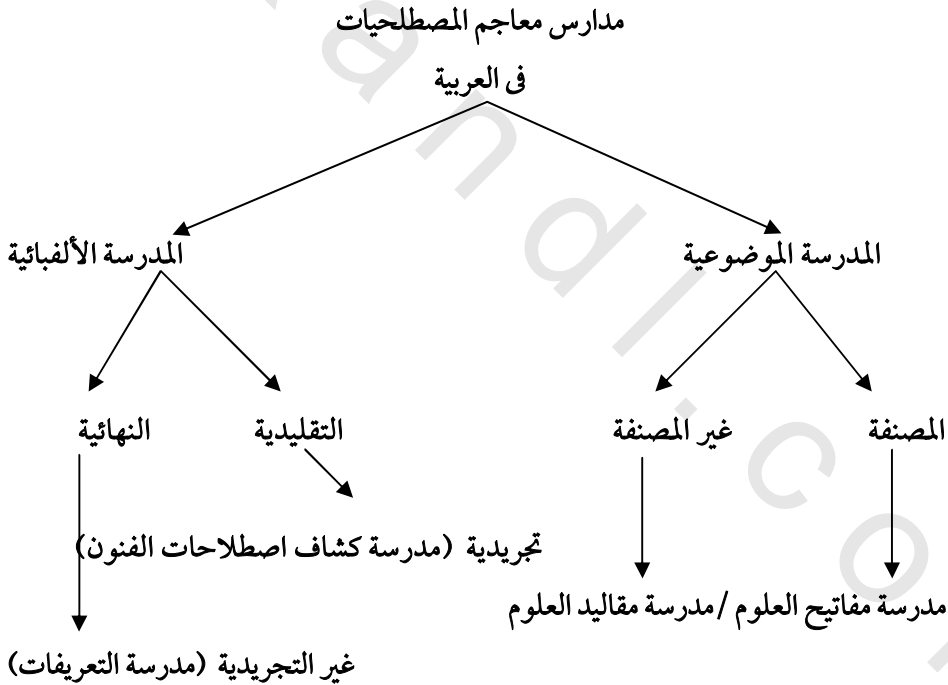
ب- مدرسة الترتيب الموضوعي الاصطلاحي غير المصنف.

2- مدرسة الترتيب الهجائي: ويندرج تحتها:

أ- مدرسة الترتيب الهجائي الألفبائي التقليدي الجذري.

ب- مدرسة الترتيب الهجائي الألفبائي التقليدي النهائي (= غير الجذري).

وغالب هذه المعاجم اعتنى بالبعد الموسوعي، فأورد معلومات موسوعية؛ كالأعلام المختلفة وغيرها، ولذلك لم نر حاجة للنص عليها في التقسيم المنهجي، ويمكن للشكل التالي أن يبين هذا التوزيع:



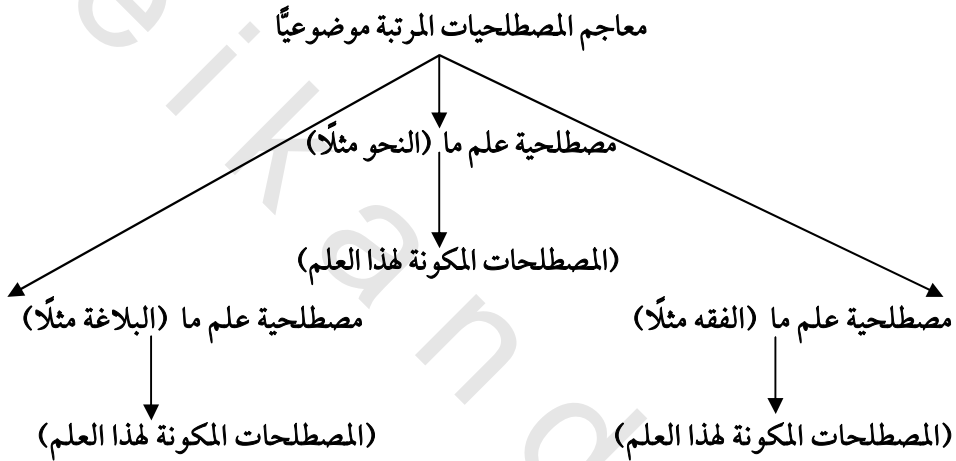
(1) المقصود بالمصنف هنا هو إدراج مجموعة من العلوم تحت قسم ما، يمثل - بشكل أو بآخر - رابطاً بينها، وبغير المصنف إدراج العلوم متوالية من غير تقسيم لمجموعاتها تحت أقسام تمثل رابطاً بينها، أو إدراجها - من غير نص - على فكرة التقسيم من جانب أصحاب معاجم المصطلحيات.

(1)

مدرسة معاجم المصطلحيات العربية

المرتبة ترتيباً موضوعياً

الترتيب الموضوعي شكل من الأشكال الذي ترتب وفقه المواد اللغوية، وهو هنا يعنى توالى المصطلحات تحت رابط مفهومى يجمع بينها، وقد استقر في هذا النوع من المعاجم أن يكون الموضوع مرادفاً في الاستخدام لتسمية العلم، بمعنى أن أسماء العلوم التي عرفتها العربية ستمثل رءوس الموضوعات التي سوف يدرج تحتها المصطلحات الخاصة بكل علم منها، بحيث يكون شكل هذه المعاجم كما يلي:



ومن هنا سمى بعض دارسي المعجمية ⁽¹⁾ هذا المنهج بالمنهج المفهومى ⁽²⁾ = (Thematic)، بمعنى أن هذه المعاجم بدأت بتقديم المفهوم العلمى، الذى يمثل عنوان اسم العلم أولاً، ثم أتبعها أصحابها بالمصطلحات التى تعبر عنه ⁽³⁾.

ولعل اللجوء إلى هذا المنهج كان غرض أصحابه هو جمع مصطلحات علم معين بذاته بمعنى الحصر، من جانب، كما يفيد هذا المنهج الذى يقسم هذه المصطلحات بحسب

(1) انظر: المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي (اللغات المختصة) / 147، والمعجمية العربية بين النظرية والتطبيق / 75، ومعاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث / 15-41.

(2) يقصد جمع المصطلحات أو الألفاظ تحت موضوع ما، وقد ترجمه البعلبكي (Thematic Dic) بالمعجم الموضوعى، انظر: معجم المصطلحات اللغوية / 502، وهو ما يؤكد هارتمان في معجمه، عندما يقرر أنه المنهج الذى ترتب فيه المعلومات = الألفاظ أو المصطلحات وفق الموضوعات، أو على حد قوله: (According to classes of topic) / 142.

(3) انظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق / 51.

موضوعاتها العلمية في توضيح دلالة المصطلح، وعلاقته بالمصطلحات الأخرى، المتتمية معه إلى حقل معرفي واحد⁽¹⁾.

وتنقسم هذه المدرسة - كما تقدم - إلى قسمين، هما:

أ - مدرسة الترتيب الموضوعي المصنف.

ب - مدرسة الترتيب الموضوعي غير المصنف

(i/1)

مدرسة الترتيب الموضوعي المصنف

يمثل هذه المدرسة - مما يصح أن يكون علمًا عليها - معجم مفاتيح العلوم للخوارزمي الكاتب 387هـ؛ باعتبار أنه أقدم معاجم المصطلحات في العربية تأليفًا.

وقد أدرك جبهة الدارسين المعاصرين - الذين عاجلوه أو عاجلوا طرفًا من أموره في دراساتهم - انتهاء المعرفي، بمعنى أنهم عرفوا أنه معجم يعنى ببيان تعريفات مصطلحات العلوم المختلفة في التراث العلمي العربي، أو أنه معجم شامل لمصطلحات العلوم⁽²⁾.

والالتفات إلى هذا المنهج الذى طبق تقنياته عدد من معاجم المصطلحات في العربية - امتداد لما ظهر في التأليف المعجمي العربي على مستوى المعجم اللغوي العام. كما أنه استشار جيد لمفهوم تمايز كل علم عن غيره، وتطبيق تقنياته يحقق من باب واسع انتظام المصطلحات في تجمعات دلالية/ أو حقول دلالية، تمنع تشتت المفاهيم المترابطة، التي لا تنجلي إلا بإيراد مجموعة المصطلحات التي يعتمد بعضها على بعض (نوع اعتماد) في حيز واحد أو تحت عنوان واحد، هو الموضوع الذى يضمها.

وقد رأى البحث أن يقسم المدرسة الموضوعية هنا إلى مدرستين؛ **أولاهما**: لمدرسة الترتيب الموضوعي المصنف، **وثانيهما**: لمدرسة الترتيب الموضوعي غير المصنف.

والمقصود تحديدًا بكلمة مصنف هنا، هو إيراد مجموعة من العلوم تحت قسم جامع يجمعها، وليس المقصود بهذه الكلمة معنى التبويب أو المبوب، على ما استخدمها الدكتور على القاسمي، ويمكن أن تكون مرادفة تمامًا للكلمة المقسم. ولم يأت عليها سوى معجم: مفاتيح العلوم للخوارزمي 387هـ.

(1) انظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق / 64، بالإضافة إلى إعانة طلاب العلم على مواصلة تحصيل علومهم التي يدرسونها، من خلال استخدام هذه المعاجم كمعينات في عملية التحصيل عند الإعاقة، بالاصطدام بمصطلح غامض، يحول دون فهم المراد من مسائل باب ما.

(2) انظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق / 49.

ويصبح المقصود بغير المصنف هنا هو إيراد العلوم متتابعة، دون تجميعها تحت مجموعات أو أقسام.

وسوف يكون تعاملنا مع معاجم المصطلحيات في هذا الفصل كما يلي:

1- الحديث عن منهج المعجم، من خلال بيان أبوابه وفصوله وترتيبه للمداخل، وطريقته في التعامل مع المصطلحات.

2- بيان مصادره التي اعتمدها في بناء هذا المعجم أو ذاك، مع التركيز على المصادر المعجمية المصطلحية أولاً، ثم المعاجم والمصادر اللغوية في المقام التالى.

3- أثر كل معجم من هذه المعاجم في غيرها، مما تلاها وجاء بعدها.

وسترتب معاجم كل مدرسة فيما يلي وفق الترتيب التصاعدي التاريخي، من القديم إلى الحديث، معتمدين في ذلك تواريخ وفيات مؤلفيها.

(1/1/1)

(معجم) مفاتيح العلوم للخوارزمي 387هـ

افتتح الخوارزمي معجمه (مفاتيح العلوم) بمقدمة، بين فيها موضوعه فقال (ص2-3): "دعني نفسي إلى تصنيف كتاب يكون جامعاً لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات، مضمناً ما بين كل طبقة من العلماء، من المواضع والاصطلاحات، التي خلت منها أو من جلها الكتب الحاضرة لعلم اللغة = (يقصد المعاجم اللغوية العامة)، حتى أن اللغوى المبرز في الأدب، إذا تأمل كتاباً من الكتب التي صنف في أبواب العلوم والحكمة - ولم يكن صدرًا من تلك الصناعة، لم يفهم شيئاً منه، وكان كالأمي الأعتم عند نظره فيه".

وفي هذا النقل الموجز من مقدمته مجموعة حقائق ذات أهمية بالغة، يمكن رصدها في النقاط التالية:

أولاً: الالتفات إلى الخصوصية التي تميز معاجم المصطلحيات عن غيرها من معاجم اللغة العامة، التي سماها بالكتب الحاضرة لعلم اللغة، وأن تميزها نابع من فكرة الاتفاق والاصطلاح التي أشار إليها، وهذه الفكرة المتعلقة بالاتفاق محكومة بطبقات العلماء المختصين في كل علم، وهو المستفاد من قوله (1): "إن كتابه جاء مضمناً ما بين كل طبقة من العلماء من المواضع والاصطلاحات".

(1) انظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق / 49.

ثانيًا: الالتفات إلى خطورة ما تمثله المصطلحيات أو ألفاظ العلوم، من اعتبارها مفاتيح، أو مقدمات أو آلات لازمة لضبط حقائق العلوم من جانب، ولتلخيص كثير من مسائلها من جانب آخر.

ثالثًا: التوسع في مفهوم العلوم، عندما عطف على العلوم كلمة الصناعات، وهو في استخدامه لفظ الصناعة مجموعاً ينبغي ألا يحمل على الشائع اليوم في كثير من البلدان العربية، من معناه الضيق؛ إذ إن "كل الفنون والمهن والقدرات وتطبيقات العلوم- تدخل في مفهوم الصناعة" (1).

رابعًا: إدراكه لضرورة التوقف أمام دلالات ألفاظ كل علم أو مصطلحاته، وهو ما سميناه- سابقاً- بضرورة تحديد المجال الذي يخص كل علم قبل تحصيل معاني مصطلحاته، يقول (ص3): "ومثال هذه المواضع = (الاصطلاحات) لفظة (الرجعة)؛ فإنها عند أصحاب اللغة = (أصحاب المعاجم اللغوية العامة)- المرة الواحدة من الرجوع، لا يكادون يعرفون غيرها. وهى عند الفقهاء: الرجوع في الطلاق الذى ليس ببائن. وعند المتكلمين: ما يزعمه بعض الشيعة من رجوع الإمام بعد موته أو غيبته. وعند الكتاب: حساب يرفعه المعطى في العسكر لطمع واحد. وعند المنجمين: سير الكواكب من الخمسة المتحيرة على خلاف رصد البروج" (2).

ويعود الخوارزمي فيؤكد ضرورة الانتباه إلى أهمية تحديد المجال عند التعامل مع أى مصطلح؛ طلباً لعدم الاضطراب، وتجنباً لأى تباين مصطلحي، فيقول (ص3-4): "ولفظة الفك، فإنها عند أصحاب اللغة والفقهاء مصدر فك الأسير، أو الرهن، أو الرقبة، وأحد الفكين، وهما اللحيان، وعند أصحاب العروض: إخراج جنس من الشعر من جنس آخر تجمعها دائرة. وعند الكتاب: تصحيح اسم المرتزق في الجريدة، بعد أن كان وضع عنها" (3).

ويظهر الخوارزمي وعياً تاماً بفائدة الوقوف أمام هذه الألفاظ أو المصطلحات، فيقرر أن التوقف بإزاء تعريفاتها "يعد سبباً إلى تحصيل هذه العلوم الجليلة، ولا يستغنى عن علمها طبقات الكتاب؛ لصدق حاجتهم إلى مطالعة فنون العلوم والآداب" (4).

(1) مشكلة الثقافة لمالك بن نبي/ 88.

(2) مفاتيح العلوم/ ص3. وانظر في معنى الرجعة اللغوى: اللسان (رجع) 1/125، وفي معناها الفقهي: الزاهر للأزهري/ 441، وفي معناها عند الشيعة واختلافهم في الإمام الراجع: مقالات الإسلاميين/ 24 وما بعدها، وانظر في معنى الكواكب المتحيرة: علم الفلك لنالينو/ 105، وكلمة الطمع في تعريف الكتاب بمعنى الرزقة، المرة من الرزق كما في مفاتيح العلوم/ 65.

(3) انظر: العين (فك) 5/283، والزاهر/ 322، وفي معناها العروضي: الكافي في العروض والقوافي/ 128.

(4) مفاتيح العلوم/ 4.

ويظهر من هذه الفقرة أن الهدف الذى حكمه فى خلفية تأليفه - كان موزعاً على الغاية العلمية والعملية معاً، بمعنى أن معرفة معانى لغة حقل بعينه، كان هو الهدف المائل فى ذهن الخوارزمى.

وهو فى تقريره أهمية هذه الحدود لألفاظ أو لمصطلحات العلوم وعدم قدرة باحث أو كاتب الاستغناء عنها - منطلق من إدراك ظاهر، بدليل عوده مرة أخرى إلى القول (ص5): "وسميت هذا الكتاب (مفاتيح العلوم)؛ إذ كان مدخلاً إليها، ومفتاحاً لأكثرها".

ويتجلى فهمه لطبيعة المعجم المصطلحي، فيقرر أنه سيقوم بتعريف المصطلحات، وبيان الغامض الغريب من معانيها، وإن كان لن ينشغل بالإفراط فى الحديث عن بقية الوظائف المعجمية الأخرى، من مثل بيان الاشتقاق أو التوسع فى إيراد الشواهد⁽¹⁾.

ويظهر الخوارزمى - فى معرض تفسيره لعدم الاشتغال بغير وظيفة بيان المعانى الاصطلاحية للألفاظ - وعياً آخر بطبيعة التطور العمدى الذى أوجد المصطلحات، فيقرر أن موارد المصطلحات تنحصر فى مسألتين، هما:

1- الاختراع.

2- النقل من الأعجمى.

يقول (ص5): "كان أكثر هذه الأوضاع أسامى وألقاباً اخترعت، وألفاظاً من كلام العجم أعربت".

وبعد هذه المقدمة التى احتوت على الكثير من المسائل الأساسية فى بيان هدفه وطبيعة معجمه، عرج على بيان بناء الكتاب، وموضوعاته، فقرر أنه موزع على قسمين كبيرين، تحت كل قسم منهما تدرج مجموعة علوم متشابهة فى شىء جعلها ترد تحت قسم واحد، وتحت كل علم مجموعة المصطلحات المكونة له، يقول (ص5): "وجعلته مقاليتين (قسمين / صنفين)؛ أحدهما: لعلوم الشريعة، وما يقترن بها من العلوم العربية، والثانية: لعلوم العجم، وغيرهم من الأمم".

وقد أورد الخوارزمى تحت القسم أو الصنف الأول، الذى سماه بالمقالة الأولى فى العلوم الشرعية - ستة أبواب، تضمنت فى أثنائها اثنين وخمسين فصلاً، وجاء ترتيب هذه الأبواب كما يلى:

1- الباب الأول فى الفقه.

(1) انظر المفاتيح/ ص4-5، وانظر من عرض لشيء من منهجه: دراسات وتعليقات فى اللغة/ 39، والمصطلح العلمى عند العرب/ 107، ومقدمة لدراسة المعجم العربى/ 481.

2- الباب الثاني في الكلام.

3- الباب الثالث في النحو.

4- الباب الرابع في الكتابة.

5- الباب الخامس في الشعر والعروض.

6- الباب السادس في الأخبار.

كما أورد تحت القسم أو الصنف الثاني، الذي سباه بعلوم العجم أو بالعلوم الحكمية - تسعة أبواب، تضمنت في أثنائها واحدًا وأربعين فصلاً كما يلي:

1- الباب الأول في الفلسفة.

2- الباب الثاني في المنطق.

3- الباب الثالث في الطب.

4- الباب الرابع في علم العدد.

5- الباب الخامس في الهندسة.

6- الباب السادس في علم النجوم.

7- الباب السابع في الموسيقى.

8- الباب الثامن في الحيل.

9- الباب التاسع في الكيمياء.

والتفاوت بين هذه الأبواب في كثافة الفصول المدرجة تحت كل باب - أمر له ما يسوغه من النظر العلمي، سواء على مستوى مجموع ما في كل قسم على حدة، أو على مستوى كل علم شرعى، مقارنة بعلوم العجم؛ فكثافة فصول القسم الأول تمثل نسبة 55.9% من مجموع الفصول، على حين تمثل كثافة القسم الثاني نسبة 44.1% تقريباً من مجموع الفصول⁽¹⁾.

(1) يتم حساب معيار كثافة الفصول وفق المعادلة التالية:

عدد الفصول النوعية (شرعية/ حكمية)

= ك

مجموع فصول الكتاب

انظر في هذه المعادلة وتطبيقاتها في مجال اللسانيات الأسلوبية: في النص الأدبي دراسات أسلوبية إحصائية/ 48 فقرة رقم (1).

فالعلوم الشرعية ظهرت مبكرًا في المجال المعرفي في الثقافة العربية؛ مما مكن لها رصيدًا تراكميًا، حرمت منه - بشكل أو بآخر - العلوم الحكومية المعتمدة في المقام الأول - كما قرر الخوارزمي - على الترجمة والتعريب، الذي تأخر نسبيًا، مقارنة بنشأة العلوم المقابلة له، مما سميت بعلوم الشريعة أو علوم العربية.

أضف إلى ذلك المدى الواسع الذي تغطيه علوم، من مثل: الفقه أو النحو، وهما أعلى العلوم العربية كثافة فيما تضمنته من فصول؛ إذ بلغت نسبة كثافة الفصول المندرجة تحت علم النحو نسبة 13٪ تقريبًا من مجموع كثافة المعجم كله، كما بلغت نسبة كثافة فصول علم الفقه نسبة 12٪ تقريبًا من مجموع كثافة فصول المعجم كله. وهو ما يعنى أنها مثلاً ما يقرب من ربع حجم الكتاب، على مستوى كثافة الفصول، فضلاً عن كثافة المصطلحات.

فإلى هذين المسوغين، مسوغ التراكم المعرفي الذي أتيح للعلوم الشرعية، ولم يتح بالدرجة نفسها لعلوم العجم في هذا الزمن المبكر، بالإضافة إلى مسوغ اتساع المجال العملي الذي تغطيه العلوم الشرعية، مقارنة بضيق المجال العملي الذي تغطيه العلوم الحكومية - يرجع تفوق القسم الأول بمعيار كثافة الفصول.

وفي هذا المعجم اهتمام بكثير من الوظائف المعجمية بجوار الوظيفة الأم، وهى بيان معانى المصطلحات فى كل علم، فهو مثلاً ينشغل فى أحيان كثيرة ببيان هجاء الألفاظ أو ضبطها، من مثل (ص 11): "الرقعة على بناء صفة: الورق والورق: هو الدراهم المضروبة، وتجمع الرقعة على: رقين، مثل: عضين وعزين". وهو ما يؤكد مرة أخرى عناية معاجم المصطلحات بالمعلومات الواجب توافرها فى المعاجم اللغوية عمومًا، على خلاف ما دفع به أستاذنا الكريم حسين نصار من أسباب استبعاده لها من دراسته (المعجم العربى - نشأته وتطوره) كما سبق أن ذكرنا.

كما انشغل فى بعض الأحيان ببيان أصول عدد من الكلمات المنقولة من الألسنة الأجنبية، وهو من مظاهر العناية بالمظاهر اللغوية، يقول مثلاً (ص 175): "الترياق: مشتق من: تيرين باليونانية، وهو اسم لما ينهش من الحيوان؛ كالأفعى ونحوها. ويقال له بالعربية أيضًا الدرياق"، وهذه الرواية الثانية مهمة فى دراسة المعربات الصوتية، حيث تظهر أن المترجمين الأوائل ترجموا صوت التاء فى اليونانية مرتين؛ مرة بما يقابلها من التاء العربية، ومرة بما يقابلها من الدال العربية⁽¹⁾. كما كان يهتم فى بعض الأحيان ببيان الأصل الذى اشتق منه اللفظ أو المصطلح الذى يشرح معناه، من مثل قوله (ص 206): "المعين: اشتق من العين".

(1) انظر: قصد السبيل 335/1، وتفسير الألفاظ الدخيلة/ 17.

وقد تنوعت مصادره تنوعاً كبيراً، وهو أمر طبيعي في معجم للمصطلحيات، فنقل عن علماء العلوم المختلفة من عرب وعجم. غير أن ما يهمنا أن نذكره هنا هو عنايته بالمصادر المعجمية واللغوية؛ الأمرين، هما: إثبات عنايته بالمعلومات اللغوية المختلفة التي يعنى بها المعجميون، على خلاف ما قرره الدكتور حسين نصار من جانب، ولأن مفاتيح العلوم في النهاية معجم، والبعد اللغوي هو أظهر سمات أى عمل معجمي، مهما كان انتماءه المعرفي في دائرة التصنيف المعجمي.

وقد استخدم الخوارزمي من المصادر اللغوية مؤلفات اثنين من كبار اللغويين العرب، هما: الأصمعي والخليل بن أحمد، في أكثر من موضع⁽¹⁾، كما ظهر أثره في الخالفين، حيث اعتمد عليه الأحمدي نكري في معجمه (دستور العلماء)، حيث نقل عنه، انظر قوله في مدخل (الزنادقة) 157/2 في مفاتيح العلوم: "هم المنوية، وكان المزدكية يسمون بذلك، ومزدك هو الذي ظهر في أيام قباد، وزعم أن الأموال والنساء مشتركة، وأظهر كتاباً سماه زند، فنسب أصحاب مزدك إلى زند، وعربت، فقليل زنديق، وجمعه الزنادقة" والنص في مفاتيح العلوم (فلوتن) 37، كما نقل عنه ابن كمال باشا في كتابه (رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية) ص 53.

(1) انظر: مفاتيح العلوم/ 116 (بغداد = عطية الصنم)، و 11 (القلس = ما خرج من الفم وليس بقيء) = العين (قلس) 78/5، بالنص كذلك 7/14، 4/21، 12/23، 10/68، 10/69، 12/158، 6/162، 6/168، وغير ذلك، وانظر حديثاً عن مصادره اللغوية: مقدمة فان فلوتن لمفاتيح العلوم، التي ترجمها الدكتور محمد حمدي إبراهيم (مقدمة طبعة الذخائر لكتاب رقم 118) ص 5. وانظر أمثلة أخرى لبيان أصول الكلمات في لغاتها، مثل: 141 (لوغيا = يونانية)، و 210 (أصطرنوميا = التنجيم = يونانية)، 219 (جوى = خط الاستواء = فارسية)، و 259 (الكيمياء = عربية)، وغير ذلك كثير. كما أن هناك أمثلة أخرى لبيان الأصول التي اشتق منها عدد من المصطلحات، في مثل 256.

LIBER
MAFĀTĪH AL-OLŪM

EXPLICANS

VOCABULA TECHNICA SCIENTIARUM

TAM ANABUM QUAM PEREGRINORUM

AUCTORE

Abū Abdallāh Mohammed ibn Ahmed ibn Jūsuf

AL-KĀTĪB AL-KHŪWĀRĪZMĪ.

EDIDIT, INDUCENS ABRÉGÉ

G. VAN VLOTEN

ADJUTOR INTERPRÉTIS LEGATI WARMERIANI.

LUGD. BAT. E.

LUGDUNI-BATAVORUM 1895

APUD E. J. BRILL.

(مقدم) مفاتيح العلوم ، للغوارزمي ، تشره الدكتور عبد الطيف الحيد

مفاتيح العلوم

تأليف

الخوارزمي

و محمد بن أحمد بن يوسف ، المرقى سنة ٣٧٧ هـ - ٩٦٧ م

مقدم وإعداد

دكتور عبد الطيف الحيد

ناشر

دار النهضة العربية

٣٣ شارع عبد الحافظ ثروت
القاهرة - الجولان ٩٧٢٢٣١

الكتاب الثاني كتاب (مقدم) مفاتيح العلوم

مفاتيح العلوم للخوازمي ، طبعة الكليات الأهرمية

مفاتيح العلوم

الإمام الأديب الفعوي الشيخ أبي عبد الله

محمد بن أحمد بن يوسف

الكاتب الخوارزمي

الطبعة الثانية

١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

(1/ب)

مدرسة الترتيب الموضوعى غير المصنف

تبين لنا أن الفارق بين هذه المدرسة وسابقتها يتمثل في أن ترتيب العلوم هنا جاء متوالياً من غير جمع في تصنيفات جامعة، كما حدث في مفاتيح العلوم للخوارزمي، وهو ما دعانا لأن نسميها بمدرسة الترتيب الموضوعى غير المصنف.

وقد وصل مؤلفاً على هذا الترتيب، مما نعهده من معاجم المصطلحيات ما يلي:

1- الحدود والفروق، لابن هبة الله (495هـ).

2- مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، المنسوب خطأً للسيوطي (911هـ).

3- إتمام الدراية لقراء النفاية للسيوطي (911هـ) ⁽¹⁾.

(1/ب/1)

(معجم) (الحدود والفروق)

لابن هبة الله الطبيب 495هـ

هذا المعجم من المعاجم المبكرة في التراث المعجمي الاصطلاحي في العربية، كانت له عناية خاصة في بيان الفروق التي بين الألفاظ أو المصطلحات، وهي ميزة يرتفع بقيمتها المجال الذي

(1) استبعدت الدراسة كتاب جوامع العلوم، لإشعيا بن أفريعون القرطبي (النصف الأول من القرن الرابع) تبعاً لتلميذته لأبي زيد البلخي 322هـ، كما في بروكلمان (دار المعارف) 335/4؛ لأنه كان مشغولاً بتلخيص مسائل العلوم المختلفة في إيجاز، وهو الأمر الذي دعا بروكلمان إلى أن يورده تحت الموسوعات، فهو خارج مؤلفات مصنفات العلوم؛ لأنه لم ينشغل مثلها بالتصنيف ووضع الحدود بين العلوم المختلفة، وإنما توسع فشرح حقائق العلوم، ومثل على مسائلها وتفريعاتها. كما أنه خارج عن أن يكون معجماً للمصطلحيات للأمر نفسه. وقد عرض فيه لمسائل العلوم التالية: اللغة والكتابة والأدب والحساب والهندسة، ثم الفلسفة والكيمياء، والفراصة والسحر، وتعبير الرؤيا والتنجيم، وفق ما أورده بروكلمان، ومراجعة المخطوطة بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم (5) معارف عامة - تؤكد ذلك. وإن كانت هذه النسخة احتوت على تلخيص لعلوم أخرى لم يذكرها بروكلمان؛ كالطب 73 (أمراض القوة النامية) - فهو مثلاً في حديثه عن العلم الأول، وهو اللغة قسمها إلى اللفظ وما يصححها. ثم تناول فيها بعد: اللغة (متن اللغة/ الألفاظ) والنحو والتصريف، ثم تحدث عن المهجاء (ص 53). ثم افتتح المقالة الأولى بالحديث عن الإعراب والتصريف. فهو مثلاً يقسم الكلام إلى: أسماء = وأفعال أدوات، وحديثه عن أنواع الأسماء يتناول الأسماء التامة والناقصة والصحيحة والمعتلة والقصيرة والطويلة والمتونة وغير المتونة والممدودة والمقصورة والمهالة والمرخمة والمنصرفة وغير المنصرفة والمعدولة عن جهتها... إلخ. والواضح من هذا التقسيم اختلافه عن التقسيمات الشائعة في الأدبيات النحوية، لكن إرادة الجمع هي التي دعت به إلى هذا؛ طلباً لجمع التشابهات في حيز واحد. (انظر جوامع العلوم/ ل2 وما بعدها). ولولا العناية بمسائل هذه العلوم التي عرض لها لكان أقرب شيء إلى معاجم المصطلحيات التي تحتاج إلى ضبط، كما أنه يخلو من المعلومات الصرفية اللازمة أحياناً في الحديث عن أبنية المصطلحات وأصول اشتقاقها، أو بيان أصولها إن كانت منقولة من لغات أجنبية، إلى آخر ما عنت به المعاجم عموماً، سواء أكانت عامة أو خاصة.

ينتمى إليه هذا الكتاب، حيث تظهر خطورة الخلط بين مفاهيم عدد من المصطلحات، ولا سيما المتقاربة، أو التى بينها تداخل أو علاقات قربى، وهو الأمر الذى لمسّه الذين ترجموا لابن هبة الله قديماً، عندما سموا هذا المعجم باسم (الحدود والفروق) على ما سبق فى الباب التمهيدى، وهو ما سيظهر جلياً فى تحليلنا للكتاب. وهذه التسمية التى ذكرتها المصادر القديمة "أكثر انطباقاً على محتواها" ⁽¹⁾؛ وذلك أنها "تجمع التعريفات التى يجب أن يعرفها كل متعلم وعالم" ⁽²⁾.

وقد افتتح ابن هبة الله معجمه هذا ببيان معنى الحد أو التعريف، وهو افتتاح منطقي وطبيعي لكتاب يحمل هذا العنوان يقول (ل 1/أ): "الحد: ما هو؟ الحد: قول وجيز غاية الإيجاز، دال على طبيعة المحدود. والفرق بين الحد والرسم: أن الحد يؤلف من الأشياء الجوهرية، والرسم يؤلف من الأشياء الخاصة" ⁽³⁾.

وفى هذا النص الموجز تظهر طبيعة ما سوف يصنعه ابن هبة الله فى تعريفاته للمصطلحات أو للمحدودات، من عمده إلى:

1- الإيجاز والاختصار، وهو ما ظهر فى حجم المخطوطة، التى بلغت قريباً من الأربعين ورقة، وهو عدد قليل من الصفحات، ولكنه ضم عدداً لا بأس به من محدودات العلوم أو مصطلحاتها المختلفة.

2- التركيز على الخصائص الجوهرية الأساسية فى المصطلحات التى سيعرفها؛ طلباً للدقة وتحقيقاً للبيان.

3- كما ظهرت عنايته من البداية بوحدة من أهم وظائف معجمه، وهى بيان الفروق بين المصطلحات المتداخلة أو المتقاربة، فالحد والرسم مصطلحان منطقيان لهما علاقة بتعريفات الأشياء، ويختلفان فى نوع الأشياء المذكورة فى التعريفات، على ما بين ابن هبة الله.

وقد بدأ ابن هبة الله فعرض للمصطلحات المنطقية، فذكر ما يلى:

حد القانون/ وحد الصناعة المنطقية، وهى: "أداة للنفس الناطقة، بها يتوصل إلى استنباط الأمور الحكمية عندها".

(1) المخطوطات الألفية (الهلal)/ 258.

(2) المخطوطات الألفية (الهلal)/ 258.

(3) كتبت (الخاصة) فى المخطوطة الخاصة، وهو تحريف أو نسبة إلى الخاصة، وهو إحدى الكليات المعروفة فى المنطق، تتعلق بما هو عرضي، انظر: التعريفات، ص 128-635.

كما ذكر حد الجنس، وفرق بينه وبين الاسم المشترك (ل2/ب)، كما فرق بين الجنس والمادة، كما بين أن اليونانيين يستعملون الجنس في موضع الهيولى، والهيولى في موضع الجنس.

كما عرف النوع (ل3/أ) والفصل/ والخاصة/ والعرض، وفرق بينه وبين الفصل (ل4/أ)، وعرف الجوهر، وفرق بين الحي (الذى يقال على كل جسم ذى نفس)، وبين الحيوان (الذى يقال على الأجسام المتحركة بإرادة).

كما عرف الكل/ والجزء، وفرق بين الكل الكلى والجزء والجزئي، (ل4/ب)، كما عرف الصوت، وفرق بينه وبين الصدى، وعرف المقطع/ والكمية، وعرف الخط/ والسطح/ والجسم، وفرق بين البعد والعرض/ والزمان (5ب)، وفرق بين الساعات الزمانية والمستوية، وفرق بين الزمان والدهر. وعرف الآن/ والمكان/ وفرق بين الحيث والمكان (ل6/أ)، وفرق بين المكان والأنا. وعرف الوحدة/ والواحد/ والعدد/ والعدد الفرد (6ب)، والمتساقيين/ والكيفية، وعرف الملكة/ وعرف الحال/ وعرف ما بالقوة/ والانفعال، وفرق بين الكيفية والانتقالية (ل7/أ)، وعرف الشكل/ والدائرة/ ونصف الدائرة/ والقطر/ والخط المستقيم/ والخط المنحنى/ والزواوية البسيطة/ (7ب)/ والزواوية القائمة/ والمنفرجة/ والحادة، والحلقة/ وفرق بين الشكل والحلقة.

كما عرف الفعل/ والانفعال، وفرق بين الخالق والفاعل (ل8/أ)، وفرق بين الأزلي واللا أزلى/ وبين العمل والفعل/ وبين العلم والعمل (8ب). وعرف ما ناب الكمال/ والسكون/ والتسكين/ وفرق بين المحرك الطبيعى والمحرك السوقي (ل9/أ) والوضع/ والفرق بين الموضوع والموضوع/ والمتقابلين/ وفرق بين التقابل والتضاد/ وفرق بين المتشابهين/ والغيرين/ والمثلين/ والمختلفين/ (ل9/ب)، وعرف المتقدم/ وفرق بينه وبين المتأخر، وعرف الاسم البسيط/ وفرق بينه وبين الصفة (ل10/أ)/ والاسم المركب/ والاسم المشتق/ والاسم المتواطئ/ وفرق بين الاسم المصرف وغير المصرف/ وعرف الاسم المبين/ والكلمة/ (ل10/ل)، وفرق بين الألفاظ التى فى الوضع الأول والوضع الثانى (ل11/أ)، وعرف القول/ وفرق بين القول السائر والجازم والمبادئ والمتضرع والأمر/ ثم عرف الإيجاب/ والسلب/ والسور/ والموجود (ل11/ب)، والاستقراء/ والشك/ والجزاء/ والغرض/ والسمة، وفرق بين الغرض والغاية (ل12/أ)، وعرف الإرادة/ والوهم/ والظن/ والرأى/ والتمييز/ والحدس/ والروية/ والذكاء (ل12/ب)، وعرف المنفعة/ واللذة/ والأذى/ والإدراك، وفرق بين الإرادة والتصور/ (ل13/أ)، وعرف العدالة/ والنذالة/ والحماقة/ والعجز/ والاستطاعة/ والورع (ل13/ب) والحكمة/ والجزم/ والشجاعة/ والقادر/ والرزانة/ والسخاء/ والعاذل/

والضرر/ والحياء/ والنفس/ والفعل والفعال/ والمبدأ الأول (ل14/أ)، وعرف العقل الهيولاني/ والخلق/ (ل14/ب)، وعرف الروح/ والعدم (ل15/ب) وعرف التهيو/ والهيولى/ والجسم الطبيعى/ والأسطقس/ والميل الطبيعى/ (ل15/ب) والشوق الطبيعى/ والشوق الإرادى/ والنافع/ والضحك/ (ل16/ب) والبكاء/ والغضب/ والفزع/ والهموم/ والغم/ والعجب/ (ل16/ب) والتعجب/ والحسد/ والغبطة/ (ل17/أ)، وحدد الفضل/ والفلسفة/ والدين/ والسياسة (17ب) والنظام/ والطاعة والعبادة/ والتوبة/ والمحبة (18/أ) والمودة/ والاستحسان/ والشوق/ والهوى/ والعشق/ والتيم/ والوله (18/ب) والرقى والأوهام/ والرؤيا الحقيقة/ والأحلام/ (ل19/أ) والفلك/ والسفل/ الحرارة/ والبرودة/ والرطوبة الجلدية (20/ب)/ والرطوبة/ واليبوسة/ والنار/ والماء/ والهواء/ والريح/ والزلزلة (21أ) والرعد والبرق (21ب)/ والزوبعة (22أ)/ والصاعقة (22ب)، وفرق بين الصاعقة والمحركة (23أ)، وعرف الهالة/ والقوى (23ب)، وعرف الكوكب (24أ)/ والسحاب/ والمطر/ والثلج/ والبرد/ (24ب)، وعرف التعالى/ والتناس/ والاتصال/ والكون/ والالتحام/ والفساد/ (25أ)/ والاستحالة/ والنمو/ والقسمة (25ب)، وعرف التحليل، ثم أفرد بقية الكتاب للألفاظ والمصطلحات الطبية؛ مما جعل كثافة هذه الألفاظ أعلى من ألفاظ أى علم آخر، وقد عرف ألفاظه والألفاظ التى عرفها فى هذا العلم كما يلي:

الطب 26أ/، والوضع/ والنبض/ 26ب، وتكلم على أنواعه التالية : النبض العظيم/ والصغير/ والمعتدل/ والمتواتر/ والمتساوى/ والمستوى/ والغزالى/ 27أ، ثم عرف النوم/ واليقظة 27ب/ والحياة/ والموت 28أ، والإحساس والشهوة 28ب/، والوخم/ والجوع/ والشرة/ والروح/ والنضج/ 29أ، والاعتداء/ والالتحام/ 29ب، والعضل/ والعين/ والإبصار/ والنور/ واللون/ والرمد/ والجرب/ والبرد/ والتحجر/ 30أ/، والالتصاق/ والبشرة/ ولوردينج/ والشریان/ والغدة/ والسيلان/ 30ب/، والانتفاخ/ والكحة/ والدمعة/ والدييلة/ 31أ/ والسرطان/ والاتساع/ والماء/ والبول/ والزرقاء/ والسمع 31ب/، والطرش/ والقلاع/ 32أ/، واللحم 32ب، والعظم/ والعرق غير الضارب/ والغضب/ 33أ، والمرض/ والحمى/ والورم/ /الألم/ 33ب، والحقن/ 34أ، والعضل/ والإعياء/ والسكر/ والفواق/ والصرع/ 34ب، والتشنج/ والرعدة/ والسعال/ والكابوس 35أ، والوسواس/ والغشى/ والخفقان/ والزكام/ والعطاس/ والسهر/ والنسيان 35ب/، والسباب/ والسكتة/ والاختلاج/ 36أ، والدوى/ والغثيان/ والهيطة 36ب/، والحشا/ والاستسقاء/ والشوصة/ والباسور/ والإنعاض/ والذبحة/ 37أ/، وتنفس الصعداء/ والخراج/ 37ب/، والناسور/ والسجج/ 38أ/، والجداء/ والبرص/، وفرق بين البرص والبهق/ ثم عرف اليرقان الأصفر/ والجدرى.

وانتهى الكتاب بقوله : " تمت الحدود بحمد الله، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليماً كثيراً " (ل39ب). وقد بلغت مصطلحات المعجم ما يقرب من أربعمئة مصطلح، مع مراعاة حساب الفروق التي ذكرها. استأثرت مصطلحية علم الطب بما فوق الربع من هذا العدد، وقد بلغت عدة مصطلحات الطب ما يقرب من حد المائة والخمسة والعشرين مصطلحاً بنسبة 31٪ من مجموع عدد المصطلحات، وهو ما يفسر - فيما يبدو - سر تسمية الكتاب كله بالحدود الطبية عند من فعل ذلك.

وقد توسعت المخطوطة في شرح مصطلحات العلوم العقلية أو الحكيمة أو الأجنبية، من مثل مصطلحات علوم المنطق/ والفلك/ والحساب والعدد/ والهندسة/ والجدل/ والفلسفة/ والأخلاق/ والعلاجات/ والطب.

لكنها لم تغفل كثيراً من مصطلحات العلوم العربية أو المنقولة، من مثل تعريف مصطلحات علم اللغة، وبعض مصطلحات النحو والبلاغة، وإن غلب عليها نقل تصورات اليونان.

وقد تميزت شروح المصطلحات التي عرفها بالإيجاز والوضوح، ولكنه لم يعرض لأى من الوظائف المعجمية بعد بيان الوظيفة الأم، وهى بيان دلالات المصطلحات، فلم يعن بشيء من الضبط أو معلومات الهجاء، ولم يورد شيئاً من المعلومات الصرفية أو النحوية أو الدلالية، كما لم يعن ببيان أصول المصطلحات الأجنبية التى عربتها العربية، إلا فيما ندر.

وفى الأمثلة التالية ما يوضح هذا:

ل5/أ = "حد الصوت: قرع فى الهواء مما له نفس".

ل7/ب = "حد الزاوية القائمة: هى التى تكون على مبنى خط مستقيم قائم على خط مستقيم".

ل11/ب = "حد الوهم: وقوف النفس بين السلب والإيجاب".

ل17/أ = "حد الدين: قول إلهى رادع للنفسين الشهوانية والغضبىة، ويقوم مانع لهما من الاسترسال، فيما طبع عليه".

ل18/أ = "حد التيم: حال يصير بها المعشوق مالكا للعاشق، لا يوجد فى قلبه سواه".

وعلى الرغم من صغر المعجم وقلة ألفاظه - فإنه وقع فى شيء من التكرار، وإن يكن فى أحيان قليلة، من مثل تكراره تعريف الاسم المشتق مرتين فى (ل10/ب)، يقول فى الأولى: "حد الاسم المشتق: ما شارك فى مخرج اللفظ، وخالف فى مخرج الدلالة على معنى الأمر". وقال فى

الأخرى: "حد الاسم المشتق: لقب دخيل على الشيء مأخوذ من حالة فيه مخالف لها في التصريف". ومثل ذلك فعله في إيراد تعريفين لمصطلح (الخلق) ل 14/أ.

أما عن منهج الكتاب فهو المنهج الموضوعي الذي رتب المصطلحات تحت علومها من غير نص على اسم العلم أو عنوانه، وهو واحد من آثار التأليف المبكر.

ونحن نلاحظ ذلك فهو في أول المعجم يتحدث عن مصطلحات علم المنطق؛ لأنه ابتدأه بتعريف مصطلح الحد تبعاً لتسمية الكتاب باسم الحدود، فعرف المصطلحات التالية: الصناعة المنطقية/ والجنس/ والنوع/ والفصل/ والخاصة/ والعرض/ والجوهر، وهكذا، وهذه كلها مصطلحات منطقية.

ومثل ذلك فعله في مصطلحية علم الهندسة، حيث عرف مصطلحات الشكل/ والدائرة/ ونصف الدائرة/ والقطر/ والخط المستقيم/ والخط المنحني/ والزاوية البسيطة/ والزواية القائمة، وهكذا.

فالمعجم في الترتيب الخارجي مرتب وفق العلوم، يجمع مصطلحات كل علم في حيز مستقل، أما عن الترتيب الداخلي، أو ترتيب المصطلحات تحت كل علم - فيبدو أنه تابع لطريقة كل علم في ترتيب مصطلحاته على ترتيب المسائل العلمية التي يعالجها، فقد جمع مثلاً في مصطلحية علم الطب، كل مجموعة مصطلحات تشكل فرعاً خاصاً في حيز واحد، فأنت تراه يرتب الأمراض مجموعة بعضها إلى بعض؛ معتبراً مبدأ التشابه النوعي أو التشابه العضوي. فهو قد جمع الأمراض التالية في حيز واحد متوالية: الصرع/ والتشنج/ والرعدة/ والكابوس/ والوسواس/ والسكتة/ والاختلاج، وهو قريب من تواليها عند واحد من أصحاب المعاجم الطبية الذين عاشوا قريباً من عصر ابن هبة، وهو ابن نوح القمري المتوفى في سنة 390هـ في معجمه الطبي (التنوير في الاصطلاحات الطبية)، حيث توالى بعض المصطلحات السابقة كما يلي: "الكابوس/ والصرع/ والسكتة/ والتشنج/ والرعدة/ والاختلاج" (1).

ثم تجده يجمع مصطلحات العلل التي تظهر على سطح البدن في حيز واحد، كما يظهر في توالى الألفاظ التالية:

الخراج/ والسحج/ والجذام/ والجذاء/ والبرص/ والبهق/ والجدرى.

(1) انظر: التنوير في الاصطلاحات الطبية/ 19، 20.

وهو قريب مما فعله ابن نوح القمري في كتابه التنوير، حيث جمع الألفاظ السابقة في حيز واحد، هو الباب الثاني، الذي جعل عنوانه: في أسماء العلل الحادثة في سطح البدن، حيث توالى كما يلي:

البهق/ والبرص/ والجذام⁽¹⁾.

وهذا الذى نقول به ظاهر في غير هذا الجزء الخاص بمصطلحات علم الطب، يمكن ملاحظته كذلك في ترتيب مصطلحات علم الحساب، حيث توالى مصطلحات: الوحدة/ والواحد/ والعدد/ والعدد الفرد، وهو ذات الترتيب الذى سوف نراه في مصطلحية الحساب في معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، وهو المعجم التالى في المدرسة نفسها⁽²⁾.

وقد بدت المخطوطة حريصة على تنوين الأسماء جميعاً، بمعنى أنها لم تعتبر أو تراعى المنوع من الصرف، في مثل قولها (8/ب): "والعمل يغطى قوانينا جزئية!" و (11/أ)، يقول في سياق التفرقة بين الوضع الأول والثاني للألفاظ أنها: "بمنزلة تسميتنا هذه الجوهر إنسان، وهذا الجسم ذهباً وهذا اللون أبيضاً!"

كما وقعت المخطوطة في أخطاء نحوية، ولا سيما في باب تمييز العدد تقول (5/ب): "خمسـة عشر درجة!" و "اثنا عشر ساعة!". وقد توقفنا أمام هذه الظاهرة؛ لنقل من قيمة الدعوى التى أطلقها الدكتور يوسف زيدان، عندما قال: "فقد كتبت في حياة مؤلفها"⁽³⁾؛ إذ لا يصح أن يفهم من هذه الدعوى شيئاً إضافياً يعلو بقيمتها، من مثل اعتبارها مقروءة عليه أو مجازة منه، إلا إذا قام دليل على ذلك، في ظل وجود هذه الأخطاء. وقد لمس الدكتور يوسف زيدان أن ناسخ الكتاب "لم يكن من النساخ المحترفين"⁽⁴⁾.

أما عن مصادر هذا المعجم القديم فلم يرد فيه إحالات إلى مصادره إلا في أحيان قليلة للغاية، من مثل إحالته إلى جالينوس، في تفرقة بين العلم والعمل، يقول (8/ب): "ولهذا أقرن جالينوس العلم بالحقائق والعمل بالحدوس".

كما أشار إلى ما عليه اليونانيون من تسويتهم بين الجنس والهيولى في الاستخدام، يقول (3/أ): "ولهذا يستعمل اليونانيون الجنس في موضع الهيولى، والهيولى في موضع الجنس". ومثل هذه الإحالات تؤكد ما قلناه عن هذا المعجم من أنه كاد يتفرغ لمصطلحيات العلوم المعقولة أو العجمية.

(1) انظر: التنوير في الاصطلاحات الطبية/ 30.

(2) انظر: مقاليد العلوم/ 152.

(3) المخطوطات الألفية (المجلد 1)/ 253.

(4) المخطوطات الألفية (المجلد 1)/ 258.

(مستقيم) الحدود والشرق لابين حبة الله ١٩٥٠ هـ



الحدود ، لسعيد بن حبة الله
بمدينة الإسكندرية

صورة البوكة الأولى من مخطوطة الحدود لابين حبة الله

المخطوطة بمكتبة الإسكندرية ضمن مخطوطات اليدوية

تمت رقم (٢٠١٧) و فلسفة رقم تصنيفي ٧٣٣٣

استقر لدى الدراسة نفى نسبة هذا المعجم إلى السيوطي 911 هـ، ما أكده الدكتور محمد إبراهيم عبادة محقق الكتاب اعتماداً على قرائن نختلف معها، وإن اتفقنا معه في النتيجة التي توصل إليها، فنحن نرى نسبة المعجم إلى السيد الشريف الجرجاني؛ باعتباره تأليفاً ثانياً مخالفاً في منهج الترتيب لمعجم التعريفات، اعتماداً على قرائن بليوجرافية/ وراقية، سبق أن سقناها في الفصل التمهيدي المتعلق بالدراسة الإحصائية الوثائقية لمعاجم المصطلحيات في العربية⁽¹⁾.

وقد افتتح المعجم بمقدمة بين فيها الهدف التعليمي الذي حكم بناءه، يقول (ص 29): "إن معرفة المواضع والمصطلحات من أوائل الصناعات، وأهم المهام، والطالب الذهن الأديب، الراغب الفطن اللبيب، متى فرغ من حفظ اللغة واستحضرها، وضبط أنواع مفرداته، واستظهرها - لا بد وأن يكون بمصطلحات أهل كل فن خبيراً، وبمواضع كل طبقة من العلماء بصيراً؛ ليحيط به إحاطة أولية، تكون عوناً له على التحصيل، ويطلع على مقاصدهم إجمالاً قبل التفصيل، حتى إذا أراد استحضان مسائلها، وإحكامها، والوقوف على جميع أنواعها وأقسامها - سهل عليه ما يريده، وحصل به إتقانه وتسديده، فلم يتلعث في بيان جواب، ولم يتتعتع في دراسة علم وكتاب".

وفي هذا النص الموجز تركيز على قيمة معاجم المصطلحيات فيما تقدمه من شرح لمعاني المصطلحات المختلفة، وبين أن هدف هذه الشروح يتمثل في مساعدة طلاب العلوم المختلفة على التحصيل، كما بين أن معرفة معاني دلالات المصطلحات - مقدمة لازمة قبل تعلم مسائل

(1) وقد أضافت الدراسة هنا بعداً جديداً يؤكد نسبة الكتاب إلى السيد الشريف الجرجاني، وهو البعد البليوجرافي، تمثل في مقارنة عدد من العينات المنتظمة في المعجمين، فتبين تطابقهما، والعينات المنتظمة، هي الأرقام 1، 100، 200، 300، ومضاعفاتها في مقاليد العلوم، وما يماثلها في التعريفات المرتبة ألفبائياً، فتبين لنا صدق الظن الذي ذهبنا إليه. ثم اخترنا هذا الفرض بعيداً عن العينة المختارة، فصح ما جاء في مقاليد العلوم (التأويل، ص 39، رقم 2): "صرف الكلام إلى معنى محتمل موافق لما قبلها وما بعدها (يقصد الآية) غير مخالف للكتاب والسنة على طريق الاستنباط". وفي التعريفات (في (التأويل، ص 72، رقم 313) "التأويل في الأصل: الترجيع، وفي الشرع: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقاً للكتاب والسنة". وقال في مقاليد العلوم (الإجماع، ص 67، رقم 300): "الإجماع: اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم"، وفي التعريفات (الإجماع، ص 24، رقم 30): "الإجماع في اللغة: العزم والاتفاق. وفي الاصطلاح: اتفاق المجتهدين من أمة محمد عليه الصلاة والسلام في عصر، على أمر ديني، والعزم التام على أمر جماعة أهل الحل والعقد".

العلوم، كما أن معرفتها ضرورية؛ حتى لا يقع خلط أو اضطراب في المفاهيم، وهو ما عبر عنه المعجم بمنع التلعم ومنع التمتع.

كما التفت صاحب المعجم في مقدمته إلى تميز معاجم المصطلحيات بضرورة ظهور ما سميناه بتحديد المجال، أو ما يسمى في لغة الاصطلاح باتفاق علماء كل علم على معاني مصطلحات ذلك العلم، يقول (ص 29، 30): "لكل طائفة من العلماء كلمات (= مصطلحات) فيما بينهم متعارفة، لا يفهم مرادهم فيها إلا من بلغ قصدهم أو شارفه". فهذا الإلحاح على مراعاة العرف، أو الاتفاق بين طوائف العلماء وفق كل علم - يعكس قيمة الالتفات إلى ضرورة تحديد المجال، يقول المعجم (ص 30): "إن الرجعة في عرف الفقه، غير ما في عرف المتكلم، وفي عرف الكتاب غير ما عرف المعجم".

ويكاد المرء يلح استمرار ما ظهر أول مرة عند مفاتيح العلوم للخوارزمي - لدرجة تكرار المثال المضروب هناك - من التركيز على فكرة ضرورة الانتباه إلى مفهوم العرف المرادف للاصطلاح.

ومن الأمور المهمة التي عبر عنها المعجم - تقريره للحقيقة التي صارت قانونًا حاكمًا في مجال لغة العلم، وهو القانون المعبر عنه بالجملة التالية: "لا مشاحة في الاصطلاحات" ⁽¹⁾.

ويقصدون به أنه لا مجادلة في المتعارف عليه ⁽²⁾، وأنه يصح التسليم بما كان من نتائج اتفاق طبقة العلماء في كل علم في ثقافة وحضارة بعينها - هي هنا الحضارة العربية الإسلامية - وهو أمر كان واضحًا في التراث المعجمي المصطلحي العربي، ولم يكن بحاجة إلى تقييده بالبيئة العلمية التي أنتجت هذا المصطلح أو ذاك.

وصاحب مقاليد العلوم يعي طبيعة كونه معجمًا للمصطلحيات يقول (ص 30): "إن كتابي هذا المترجم بمقاليد العلوم في الحدود والرسوم - جامع لمصطلحات أكثر الفنون".

ثم بين كيفية تحريره وجمعه للمادة العلمية التي شكلت مادة المعجم، فقال: "وقد كنت أكتبه أشتاتًا في أوائل الشباب، حين مدارس العلوم والآداب، والاندراج في زمرة الطلاب، واصطكاك الركب لاختيار النخب من أيدي الأساتذة النحارير، والأئمة الأعلام المشاهير، ومنها ما نقلت عن كتب تداولوها، وكلها تعريفات مستقيمة وحدود ورسوم قويمه".

(1) مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ص 30.

(2) المعجم العربي الأساسي (شجح)، ص 672، وانظر في التعليق على هذا العبارة ما كتبه الدكتور محمد عمارة في مقدمة:

معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام / 3.

وهذا الذى قرره صاحب المعجم يؤكد الهدف التعليمى للمعجم؛ إذ جمع المؤلف مادته عبر فترة زمنية طويلة ممتدة من أيام طلبه العلم.

وقد جاء الكتاب فى واحد وعشرين علمًا، سبقها مقدمة، اشتملت على عدد من الفصول التمهيدية، بين فيها أنواع الحدود أو التعاريف، ثم جاء ترتيب الأبواب كما يلى:

- 1- فى التفسير.
- 2- فى الحديث.
- 3- فى الفقه.
- 4- فى أصول الفقه.
- 5- فى أصول الكلام.
- 6- فى الجدل.
- 7- فى النحو.
- 8- فى الصرف.
- 9- فى المعانى والبيان.
- 10- فى العروض.
- 11- فى علم المنطق.
- 12- فى الحكمة (= الفلسفة).
- 13- فى الهيئة (= الفلك).
- 14- فى الهندسة.
- 15- فى الحساب.
- 16- فى الاستيفاء (= العلم بقوانين ضبط مداخل أموال الديوان وإخراجاتها وحساباتها).
- 17- فى الموسيقى.
- 18- فى النجوم.
- 19- فى الطب.
- 20- فى الأخلاق.
- 21- فى التصوف.

معنى هذا أن الترتيب الخارجى كان موضوعيًا وفق موضوعات العلوم بالترتيب الذى سبق إirاده هنا، ثم رتب المعجم المصطلحات داخليًا فى كل باب، أى تحت كل علم وفق طرق ترتيبها فى كتب تلك العلوم، وهو ما يسميه الدكتور على القاسمى بالترتيب المبوب⁽¹⁾، مع بعض التوسع، بمعنى أن إيراد مصطلحات كل علم خضع لما عليه من ترتيب فى مؤلفات تلك العلوم، وهو أمر طبيعى فى ظل الهدف المعلن، وهو إعانة الطلاب على تحصيل العلوم التى يدرسونها، فإذا كانت المؤلفات الفقهية تورد أبوابها مبتدئة بباب الطهارة، ثم بباب الصلاة، فالصوم، فالحج، ثم الانتقال إلى قسم المعاملات من بيع وأنكحة، ثم إلى قسم الحدود- فإن هذا كان هو

(1) انظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق / 49.

الترتيب الذى اتبعه معجم مقاليد العلوم في إيراد مصطلحات علم الفقه، مراعيًا ترتيب الأبواب في كتب الفقه العملية⁽¹⁾.

وقد جاءت شروح المصطلحات موجزة، مختصرة، واضحة، وقد التزم في مفتتح كل علم بتعريف المقصود بعنوان العلم⁽²⁾ أولاً، ثم يشرع في بيان معانى المصطلحات المندرجة تحته.

وقد خلا المعجم من أى ذكر للمصادر التى اعتمدها؛ مما يؤكد قوله عن طريقة جمعه المادة في المقدمة؛ إذ كان جمعها من أيام طلبه العلم من أفواه الشيوخ والعلماء، وإن كان أشار إلى نقل بعضها من الكتب التى لم يذكر عناوينها أو مؤلفيها؛ طلباً للاختصار.

وقد كان في أحيان غير قليلة يلجأ إلى ذكر أكثر من تعريف للمصطلح الواحد؛ طلباً للإفهام، واستقصاء للتعاريف، فهو عند تعريفه لمصطلح (التواضع، ص 219/ رقم 1840) في التصوف، يقول: "التواضع: الاستسلام للحق، وترك الاعتراض على الحكم. وقيل: بذل القلوب لعلام الغيوب. وقيل: قبول الحق من الحق للحق. وقيل: افتخار بالقلة واعتناق المذلة واحتمال أثقال أهل الملة"⁽³⁾.

وقد كان غالب صنيعه هذا في الفصل الخاص بمصطلحية علم التصوف؛ نظرًا لتعدد تعريفات المصطلح في المؤلفات الصوفية المختلفة، وإن جاءت هذه الظاهرة في عدد غير قليل من المصطلحيات الأخرى، كما فعل في مصطلحية علم مصطلح الحديث، فقد أورد مثلاً لمصطلح الحسن (24/41) أربعة تعريفات، ولمصطلح المسند (26/41) تعريفين، والأمر راجع هنا إلى الخلاف في اعتبار عدد الرواة الحاكم في تحسين الحديث، أو إلى الاختلاف في اعتبارات أخرى، انبنى على أثرها تنوع التعريفات.

(1) انظر مقاليد العلوم / 47، وما بعدها.

(2) انظر على سبيل المثال: التفسير، ص 39، والنحو والعروض / 110، والهيئة / 139، والطب / 175، والتصوف / 210.

(3) انظر: لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام 362/1، وانظر أمثلة أخرى لهذه الظاهرة؛ ظاهرة إيراد أكثر من تعريف للمصطلح الواحد: مقاليد العلوم (الخشوع) 1842/217، والحياء 1842/217، و (التوكل) 1844/217.

(مجمع) عقايد العلوم في الحدود والرسوم المنسوب للسيوطي تحقيق الدكتور محمد إبراهيم عبادة

من معاجم مصطلحات العلوم

(معجم)

مقاليد العلوم في الحدود والرسوم

المنسوب

إلى أبي الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي

يحتوي ١٨٦٢ مصطلحاً لواحد وعشرين علماً

تحقيق

الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم عبادة

أساتذة الدراسات اللغوية

الناشر

مكتبة الآداب

١٠ ميدان الأوساط القاهرة ١١٥١١٠
www.adablib.com
اداب@adablib.com

الغلاف الداخلي لمقاييد العلوم في الحدود والرسوم

(1/ب/3)

(معجم) إتمام الدراية لقراء النقاية

للسيوطي 911هـ

هذا كتاب شرح به صاحبه الجلال السيوطي كتاباً آخر سابقاً له، هو النقاية، وسماه إتمام الدراية. والكتاب عند جمهرة الدارسين معدود في مؤلفات تصنيف العلوم عند العرب، أكد ذلك غير دارس من المعاصرين في هذا المجال العلمي⁽¹⁾.

وقد رأينا نقله إلى بابه (معاجم المصطلحيات)؛ للناية الفائقة التي أبداهـا وأولاهـا لمصطلحات كل علم، تعريفاً لمعانيها الخاصة، وبياناً في كثير من الأحيان لمعانيها اللغوية قبل نقلها إلى اللغة الاصطلاحية.

وما جاء من جزئيات تقترب به من كتب تصنيف العلوم - كان قليلاً للغاية، لم يتعد علمين أو ثلاثة على الأكثر، منها تطرقه مثلاً للحديث عن بعض المسائل والاشتراطات في علمي النحو والصرف⁽²⁾.

وقد افتتح السيوطي كتابه/ معجمه بمقدمة موجزة جداً، بين فيها عمله إجمالاً، فقال (ص3): "لما بدا لي تصويب الملحين على في وضع شرح على الكراسة التي سميتها بالنقاية، ضمنتها خلاصة أربعة عشر علماً، وراعت فيها غاية الإيجاز والاختصار، وأودعت في طي ألفاظها ما نشره الناس في الكتب الكبار، بحيث لا يحتاج الطالب معها إلى غيرها".

وواضح أن هدفه في هذه المقدمة كان هدفاً تعليمياً، يبغي تيسير التحصيل على طلاب العلم، وهو الهدف الذي ظهر جلياً في مقدمات المعاجم السابقة حتى الآن.

ولا يصح موافقة اعتبار هذا الكتاب معجماً للمصطلحيات بسبب من عبارته القاضية بأنه أودع فيه خلاصة أربعة عشر علماً، على جهة الإيجاز والاختصار؛ لأننا لم ننف ذلك، وإنما أعرنا ما أولاه لمصطلحات العلوم من عناية ورعاية خاصة ظاهرة، سنحرص على بيانها.

والعلوم التي اعتنى بشرح مصطلحاتها المختلفة هي كما يلي:

(1) انظر: تصنيف العلوم عند العرب / 49، 50.

(2) أضف إلى ذلك أن هذا الكتاب خلا من واحد من أهم ملامح كتب موضوعات العلوم وتصنيفها؛ مما ابتعد به - في رأينا - عن إيراد في قائمة مؤلفات تصنيف العلوم أولاً، وهو ملمح النص على أشهر المؤلفات في كل علم، وهو الأمر الذي خلا منه الكتاب إلا في النادر جداً، ومن أمثلة هذا النادر تمثله بكتاب (غريب العزیزی) وكتاب أبي حیان الأندلسی على ما ألف في غريب القرآن الكريم، (انظر: ص 37-654)، وقد عددنا هذه الأمثلة النادرة للغاية إحدى علامات العناية بالمعلومات الموسوعية!

- 1- علم أصول الدين.
- 2- علم التفسير.
- 3- علم الحديث.
- 4- علم أصول الفقه.
- 5- علم الفرائض.
- 6- علم النحو.
- 7- علم التصريف.
- 8- علم الخط.
- 9- علم المعاني.
- 10- علم البيان.
- 11- علم البديع.
- 12- علم التشريح.
- 13- علم الطب.
- 14- علم التصوف.

ومفهوم شرح المختصر لم يكن قاصراً على التوسع في توضيح ما جاء غامضاً في النقاية، أو تفصيل ما جاء مجملاً، أو التمثيل على المصطلحات والمسائل القليلة التي عرت من الأمثلة، وإنما تعداه إلى الزيادة والإضافة؛ ففي مصطلحية علم البديع في النقاية، الأصل المختصر، ينتهي الباب بالمصطلحات التالية (ص207): التشريع، والقلب، والتضمين، والاستعانة والإيداع والرفو، والاقبتاس، والتلميح، والعقد، والحل، والأصل.

زاد بعدها في إتمام الدراية (ص146): التائق والمبالغة، والابتداء، و (ص147) والتخلص، والانتها.

وقد اعتنى السيوطي - لسابق خبرة معجمية في مجال المعاجم الخاصة تحديداً -⁽¹⁾ بعدد من المعلومات الواردة تحت المداخل أو الألفاظ أو المصطلحات، مثل العناية بالربط بين المعنى اللغوي العام والمعنى الاصطلاحي الخاص، في مثل (ص65): "الفقه لغة: الفهم. واصطلاحاً: معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد"⁽²⁾.

وقد يتطرق أحياناً إلى بعض المعلومات الصرفية، فيما يتعلق ببعض الأبنية عند الحاجة، كقوله (ص80): "العصبة: ولفظها يطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث"⁽³⁾.

وكان في أحيان قليلة يبين أصل الكلمة في لغتها الأصلية إذا اضطر إلى ذلك، كما فعل في تمثيله على المعرب في القرآن الكريم بكلمة السجيل، بمعنى الطين المشوى في الفارسية (ص37)⁽⁴⁾.

(1) للسيوطي إسهام في المعاجم العامة والخاصة، فله في المعاجم الخاصة: التذليل والتذنب على نهاية الغريب، جعله تكملة للنهاية لابن الأثير، والتذهيب في تهذيب الأسماء واللغات للنووي. ومن المعاجم العامة الأحادية الموضوع (=الرسائل اللغوية الصغيرة): غاية الإحسان في خلق الإنسان، وغيرها كثير، انظر: دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها، ص191/192، و192/626.

(2) انظر: بيان كشف الألفاظ 15/7.

(3) انظر: شمس العلوم للحميري 4567/7.

(4) انظر: شتاينجس / 658.

وفي أحيان قليلة ظهرت عناية السيوطي بواحد من أهم وظائف المعجم، ألا وهي وظيفة التهجئة، وضبط بنية الكلمة في مثل قوله (ص56): "نفذ بالمعجمة"!، ومثل قوله في تفسير اسم الغلام الذى قتله العبد الصالح الذى ذكره في سورة الكهف (ص46): "اسمه: حيسور، بالحاء المهملة، وقيل: بالجيم بعدها مثناة تحتية، وقيل: نون، آخره راء!"⁽¹⁾.

أما عن مصادر إتمام الدراية لقراء النقاية، فقد تنوعت تنوعاً كبيراً؛ وذلك راجع إلى تنوع العلوم التى يشرح السيوطي مصطلحاتها من جانب، وتنوع بعض العلوم كل على حدة إلى فروع داخلية، من الممكن أن نعدّها علومًا فرعية مندرجة تحت علم أوسع دائرة من جانب آخر.

وقد توزعت مصادر هذا الكتاب زمنيًا من بدايات التأليف عند المسلمين حتى زمانه في أول القرن العاشر الهجرى، من مثل نقله عن الإمام البخارى ومسلم وابن حجر، على تفاوت العصور التى عاشوا فيها. وكثيراً ما كان ينص على اسم الكتاب الذى نقل منه، مثل نقله عن المستدرك للحاكم، قال (24): "روى الحاكم فى مستدركه"⁽²⁾. وقال (171): "وفى الصحيحين"⁽³⁾، وقال (180): "قال المحب الطبرى فى تأليف له المسألة (= يقصد العمدة)، إلى غير ذلك من الأمثلة"⁽⁴⁾.

والدراسة تقرر أن كتاب إتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطي أقرب للمعجم الموسوعى، الذى اعتنى بجانب تعريفاته لمصطلحات العلوم المختلفة، بالتعمق فى هذا الشرح وإيراد الأمثلة عليها، والعناية بالتعريف ببعض الأعلام سواء للعلماء أو للكتب.

(1) انظر: التعريف والإعلام فيما أبهم فى القرآن من الأسماء والأعلام/ 192، وقد ورد اسمه مصححاً فى مفجمات الأقران فى مبهمات القرآن، ص72، وانظر أمثلة أخرى للتهجئة والضبط فى إتمام الدراية، ص66/ س 21 (وهم) بسكون الهاء، و10/155 (الغذاء) بالمعجمة.

(2) انظر: إتمام الدراية، ص25.

(3) انظر: إتمام الدراية، ص170، 173، 177.

(4) انظر: إتمام الدراية/ 46، 39، 54 على سبيل المثال.

إتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطي ٩١١هـ

كتاب
اتِّمَامُ الدَّرَايَةِ لِقُرَاءِ النِّقَايَةِ

للإمام جلال الدين محمد بن أحمد بن يوسف
السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ
رحمته الله والفقير مقلد

صنعه وكتبه
الشيخ إبراهيم العمري

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الغلاف الداخلي لكتاب إتمام الدراية لقراء النقاية

مدرسة الترتيب الهجائي الألفبائي

كان ظهور الترتيب الهجائي الألفبائي في الربع الأول من القرن الثالث الهجري على يد المعجمي العربي أبى عمرو الشيباني 213هـ صاحب معجم الجيم - نقطة فارقة في تاريخ التأليف المعجمي عند العرب، يقول فيرنرديم في كتابه (دراسة في المعاجم العربية كتاب الجيم لأبى عمرو الشيباني) (ص37): "جمع الشيباني في كتاب الجيم الكلمات ذات الأصول الواحدة، وخصص لكل حرف باباً ورتبها حسب التسلسل العربي للحروف الأبجدية". وهو يقصد التسلسل الألفبائي، لا التسلسل الأبجدي الذي يعتمد الترتيب السامي المستخدم في حساب الجمل⁽¹⁾.

ولا شك أن مبدأ توفير الجهد أو التيسير على المستعمل كان هو الهدف البارز وراء ظهور هذه المدرسة، التي التفتت إلى هذا المنهج الميسر.

وكما انتشر المنهج الألفبائي في بناء المعاجم اللغوية العامة - امتد وحكم بناء المعاجم الخاصة، ومنها معاجم المصطلحيات، وإن ظهرت فيها بوجه واضح العناية بمبدأ التيسير، أو الإفراط فيه؛ مراعاة لمستعمل هذا النوع من المعاجم المعنية بمصطلحات العلوم.

وقد تمثل هذا الإفراط في التيسير في اعتماد الترتيب الألفبائي غير الجذري، الذي رتب الكلمات حسب الحروف الأوائل / من غير اللجوء إلى تقنية التجريد والرد إلى الجذور.

وقد ألقت معاجم للمصطلحيات ورتبت المصطلحات فيها وفق هذا المنهج، وإن اجتمعت على اعتماد الحروف الأول في ترتيب الكلمات، إلا أنها اختلفت بعد ذلك على مدرستين، هما:

أ- مدرسة الترتيب الهجائي الألفبائي الجذري.

ب- مدرسة الترتيب الهجائي الألفبائي غير الجذري (وفق المنطوق النهائي للكلمة).

(1) انظر استخداماً لهذا المنهج الأخير في معجم الكاشاني لمصطلحات الصوفية: اصطلاحات الصوفية (تحقيق: الدكتور/ عبد الخالق محمود، طبعة دار المعارف، القاهرة، 1404 هـ = 1984م) مما ينال من قول الدكتور على القاسمي في كتابه: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص58: "إن المعاجم العربية - سواء القديم منها أو الحديث - لم تأخذ بالترتيب الأبجدي في تنظيم مادتها!"، مع العلم أنه في الكتاب نفسه كان قد صنع جزءاً لإسهام الكاشاني في تطوير المعجمية العربية، ص255-261، وقد التفت فيه إلى صنع الكاشاني في القسم الأول من معجمه، ويبدو أن حكم الدكتور القاسمي جاء مراعيًا الغالب الأعم. وانظر كذلك للحديث عن منهج الجيم: ما كتبه الدكتور حسين نصار في كتابه: دراسات لغوية/ 211، وما بعدها.

(2/1)

مدرسة الترتيب الهجائي الألفبائي الجذري

كان الالتفات إلى ترتيب الكلمات اللغوية وفق ترتيب حروف المعجم الذى وضعه ونهض به نصر بن عاصم الليثي (المتوفى سنة 90 هـ)، معيذاً ترتيب حروف الهجاء، وفقاً للتشابه في رسمها بعد نقطتها، على نهج جديد أطلق عليه الترتيب الألفبائي نسبة إلى اسمى الحرفين الأولين من حروف الهجاء، وهما الألف والباء. ⁽¹⁾

وهذا الترتيب الذى سبق إليه أصحاب المعاجم اللغوية العامة احتذاه عدد من أصحاب المعاجم الخاصة أو الاصطلاحية، وهذا التأخر في الاحتذاء أمر منطقي؛ تبعاً لتأخر نشأة المعاجم الاصطلاحية، كما اتضح في الحديث عن نشأة معاجم المصطلحيات فيما مر. وقد ورد إلينا معتمداً هذا المنهج الألفبائي الجذري ومعتمداً تجريد الكلمات أو المصطلحات في الترتيب- معاجم المصطلحيات التالية:

1- (معجم) كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي 1158 هـ ⁽²⁾: مثلاً فعلنا مع معاجم المدرسة السابقة، سنقوم هنا بدراسة هذا المعجم وفق الإجراءات التالية:

أ- بيان منهج المؤلف في بناء معجمه من حيث طريقتة في ترتيب المصطلحيات الواردة فيه.

ب- بيان خصائصه وسماته، وما يمكن أن يمثل عيوباً أو مثالب متعلقة بالمنهج.

ج- بيان مصادره التى اعتمدها في بناء معجمه، مع التركيز على المصادر المعجمية العامة والخاصة على وجه التحديد.

(2/1)

(معجم) كشاف اصطلاحات الفنون / للتهانوي

1158 هـ

يظهر من العنوان إدراك جلى لطبيعة هذا المنهج، مما يرشح لإدراجه في قائمة معاجم المصطلحيات، أو في قائمة معاجم المصطلحات المتعددة العلوم، خلافاً لمن جعله واحداً من مصنفات تصنيف العلوم، وخلافاً لمن عدّه موسوعة من الموسوعات.

(1) انظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق / 85، والمعجم العربى الماضى والحاضر / 22 وما بعدها، والمحكم في نقط المصاحف / 26، وما بعدها.

(2) خالف ناشرو طبعة لبنان الدكتور رفيق العجم ورفاقه واحداً من أصول نشر الكتب، عندما نشروا ذلك المعجم، معيدين ترتيبه على المنهج الألفبائي غير الجذري وفق المنطوق النهائى للمصطلحات، انظر: كشاف اصطلاحات الفنون (طبعة مكتبة لبنان) 3/1 (= III).

ولعل السبب في إيراده ضمن مؤلفات تصنيف العلوم، هو بروز السمة الموسوعية في بنائه، ومن ثم فهو معجم موسوعى، وهذا الوصف من جانبنا يحتاج إلى بيان الفروق بين المعجم والموسوعة، ويمكن إجمال ذلك في أن: "الفروق بين المعجم والموسوعة من حيث اختيار المداخل ينحصر في اشتغال الموسوعة على أسماء الأعلام من أشخاص وأعمال أدبية وغيرها، في حين يخلو المعجم اللغوى من أسماء الأعلام. ومن حيث المعالجة تعمل الموسوعة على معالجة الحقائق معالجة شاملة، في حين أن المعجم يعمل عادة على تعريف المداخل دون التوسع فيها. ومن حيث المجال تغطى الموسوعة جميع فروع المعرفة، في حين يختار المعجم مداخله من اللغة العامة. ولكن ظهرت موسوعات متخصصة في فرع من فروع المعرفة، ويحتتم علينا بعد ذلك التفريق بين الموسوعة والمعجم الموسوعى، فعلى الرغم من أن الموسوعة والمعجم الموسوعى قد يتبعان كلاهما الترتيب الألفبائى - فإنهما يختلفان من حيث معالجة المواد؛ فالمعلومات تتجمع في الموسوعة تحت موضوعات عامة، في حين نجدها موزعة تحت عدد كبير من المداخل المتصلة بها في المعجم الموسوعى" (1).

ومن هنا فإن القول إن كشف اصطلاحات الفنون معجم موسوعى - يغدو قولاً صحيحاً، ومن هنا كذلك فإن وصف ناشرى الكتاب في طبعته اللبنانية بأنه موسوعة يصبح أمراً غير صحيح بعد تحكيم ما مر (2).

وتعد مقدمة كشف اصطلاحات الفنون أشمل مقدمة عاجلت كثيراً من القضايا المهمة، بين فيها قيمة التوجه نحو تدوين تعريفات المصطلحات، ومدى الحاجة العلمية إلى ذلك، يقول (1/1): "إن أكثر ما يحتاج به في تحصيل العلوم المدونة والفنون المروجة، إلى الأساندة - هو اشتباه الاصطلاح؛ فإن لكل علم اصطلاحاً خاصاً به، إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلاً، وإلى انفهامه دليلاً".

وفي هذا النص يبدو إدراك التهانوى الجيد لأثر غياب تحرير المصطلحات من حلول الاشتباه في المفاهيم والخلط والاضطراب في العلوم من جراء ذلك، ثم أشار إلى شىء غاية في الأهمية ظل

(1) المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 266، وانظر: علم اللغة وصناعة المعجم/ 43، 44، وفي نقد المعاجم والموسوعات/ 93، ويمثل الدكتور تمام حسان بالكشاف في كتابه مناهج البحث في اللغة/ 273 على المعاجم الخاصة. (2) يقول الدكتور أحمد عبد الحليم في كتابه تصنيف العلوم عند العرب/ 141: "يتضح من عنوان (كشف اصطلاحات الفنون) أنه أولاً: كتاب في المصطلح، وهو من هذه الناحية أكمل من الخوارزمى. وثانياً: هو كتاب في تصنيف العلوم". وهذه نظرية توفيقية أرادت ألا تهمل حديث التهانوى عن تقاسيم العلوم وموضوعاتها في مقدمته، فاستثمرت ذلك بهذه الرؤية.

مستمراً حاضراً إلى عصره المتأخر، وهو ارتباط الحركة العلمية عمومًا، والمعجمية خصوصًا بإرادة خدمة كتاب الله العزيز، كما يظهر من مجموعة الملاحق التي أوردتها في تقديمه للمعجم.

وهو يبين أن ثمة خصوصية في تناول الألفاظ العلمية أو المصطلحات، فيقرر أن سبيل فهم معانيها لا يتأتى إلا عن إحدى سبيلين، هما:

1- الرجوع إلى الأساتذة العلماء الذين مهروا في العلوم المختلفة.

2- الرجوع إلى الكتب (المعاجم) التي جمع فيها اللغات المصطلحة، على حد تعبيره⁽¹⁾. ثم يقرر أن توجهه لتأليف معجمه كان تلبية لحاجة عملية، تمثلت في: "خلو المكتبة المعجمية العربية المتخصصة من معجم حاوٍ لاصطلاحات جميع العلوم المتداولة بين الناس".

وهو يقرر أن ذلك الأمر هو الذى دفعه إلى أن يؤلف "كتابًا وافيًا لاصطلاحات جميع العلوم"⁽²⁾. وليس معنى ذلك أنه لم يعرف معاجم المصطلحيات السابقة عليه، بل رآها غير وافية، ثم يبين أنه نهج في ترتيب المصطلحات التي أوردتها في معجمه المنهج الهجائي الألفبائي، معللاً ذلك بما سبقت الإشارة إليه من السهولة واليسير، يقول: "وسطرتها (أى المصطلحات) على حدة في كل باب يليق بها على ترتيب حروف التهجي؛ كي يسهل استخراجها لكل أحد"⁽³⁾. وقد التفت إلى أن استخدام المنهج الألفبائي يستلزم إيجاد آلية محددة لبيان العلوم المختلفة، إذا ما حدثت مصطلحات مستخدمة في بنية علوم متعددة.

ومن هنا اشترط في عمله تحديد العلم الذى ينتمى إليه كل مصطلح، وهو ما استدعاه أن يعرف بالعلوم المختلفة، التى سيعرف مصطلحاتها في أبواب معجمه، وهو ما استغرق عددًا من الصفحات في تقديم الكتاب، وهو ما يفسره بقوله (2/1): "ولما كان للعلوم المدونة نوع تقدم على غيرها؛ من حيث إنا إذا قلنا هذا فى اصطلاح النحو موضوع لكذا مثلاً- وجب لنا أن نعلم النحو أولاً، وكان ذكرها مجموعة موجباً للإيجاز والاختصار والتسهيل على النظر- ذكرتها فى المقدمة".

ويمكن أن يلمس تأثير لمفاتيح العلوم للخوارزمى فى كشف اصطلاحات الفنون من جانبين:

(1) كشف اصطلاحات الفنون 1/1.

(2) كشف اصطلاحات الفنون 1/1.

(3) كشف اصطلاحات الفنون 2/1.

أولهما: تقسيمه للعلوم إلى قسمين، للعلوم العربية والشرعية، وللعلوم الحقيقية والحكمية اليونانية، وهو ما سبق إليه الخوارزمي.

ثانيهما: تقسيمه لمعجمه إلى قسمين:

أولهما: قسم للمصطلحات العربية، مرتبة على حروف الهجاء الألفبائية.

وثانيهما: قسم للمصطلحات الأجنبية، مرتبة على المنهج نفسه.

يقول (2/1): "رتبته على فنين؛ فن في الألفاظ العربية، وفن في الألفاظ الأعجمية". ثم يقول في مفتتح الفن الأول (77/1): "الفن الأول: في الألفاظ المصطلحة العربية، وقد يذكر فيه بعض الألفاظ غير المصطلحة أيضًا. وهو مشتمل على أبواب، والأبواب مشتملة على فصول. والمراد بالباب أول الحروف الأصلية، وبالفصل آخرها، على عكس ما اختاره صاحب الصحاح، والألفاظ المركبة تطلب من أحد أبواب مفرداتها".

وفي هذا الكلام تتلخص مفردات المنهج الذي اتبعه التهانوي في بناء معجمه كما يلي:

1- المصطلحات مرتبة أولاً، وفق أصولها في قسمين للمصطلحات العربية والمصطلحات الأجنبية.

2- المصطلحات في كل قسم مرتبة ترتيباً ألفبائياً، وفق الأوائل بعد ردها إلى الجذور، مع مراعاة الحرف الأخير، واعتباره فصلاً، وهو بعض التأثير بمدرسة القافية المعجمية، بمعنى أننا لو راعينا الحرف الثاني واعتبرناه الفصل المتمم للباب - لرتبنا المصطلحين التاليين هكذا: أرخ (تأريخ) ثم أوج. ولكن لما كان الحرف الأخير هو الفصل المعتمد مع الباب المتمثل في الحرف الأول جاء الترتيب: أوج ثم أرخ؛ نظراً لتقدم الجيم على الخاء في ترتيب حروف التهجي الألفبائي. ومن ثم أمكن فهم ترتيب المواد التالية في باب الألف: أدب (أ/79)، وأنث (80/1)، وأوج (81/1)، وأرخ (83/1)، وأبد (90/1)، وأحد (90/1)، وأكد (90/1)، وأخذ (94/1)، وأثر (95/1)، وأجر (97/1)، وهكذا، ومثل ذلك في باب الخاء حيث جاءت المواد التالية:

خطأ (173/2)، وخبب (174/2)، وخرب (174/2)، وخطب (175/2)، وخبث (179/2)، وخنث (179/2)، وخرج (180/2) وخود (184/2)، وهكذا.

ومثلما فعل في ترتيب المصطلحات العربية في الفن (القسم) الأول - فعل الأمر نفسه في ترتيب المصطلحات أو الألفاظ الأعجمية في القسم الثاني الذي خصصه للمصطلحات الأعجمية. وهي أقل عدداً من مصطلحات القسم الأول، وإن عدل قليلاً في منهج الترتيب؛

حين عدل عن اعتماد الحرف الأخير فصلاً إلى الاعتماد على الحروف الثواني، بمعنى أنه سوف يرتب المصطلحات أو الألفاظ وفق أوائل حروفها، مع اعتبار الحروف الثواني، يقول (420/4): "الفن الثاني: في عدة من الألفاظ الأعجمية، وهو مشتمل على أبواب بترتيب حروف التهجي، كالفن الأول، وقد اعتبرها هنا الحرف الثاني لا الأخير، مثلاً لفظ (آزادكى)⁽¹⁾ في باب الألف مع الألف".

ويمكن التمثيل على ذلك بما يلي: ففى باب الألف تأتى الكلمات الأعجمية المبدوءة بالألف، ثم عقد الفصل الأول في هذا الباب للألف أيضاً، ولذلك سنجد الكلمات التالية جميعاً مبدوءة بألف مد المعتبرة في الرسم العربى ألفين هكذا.

آب/ وآب حيات/ وآبروى/ وآبان/ وآذر (421/4) وآرام آر/ وآزاد/ وآشنانى/ وآى.
ثم جاء بعد ذلك فصل الباء الموحدة من أسفل، وفيه: أبر/ أيبب/ وأبيقى (422/4)، ثم فصل الثاء وفيه أثور.

وهذا الجزء من كشاف اصطلاحات الفنون جاء معجماً غير عربى لا في مداخله ولا في شروح تلك المداخل، بمعنى أن الشروح التى وردت تحت المداخل / = الألفاظ الأعجمية جاءت باللغة الفارسية.

ومن جانب آخر، فقد قلت ألفاظ ذلك الفن أو القسم لدرجة كبيرة، مقارنة بألفاظ القسم الأول، حيث بلغت الكلمات الأعجمية في هذا القسم ما يقرب من مائة وسبعين لفظاً.

وقد تفاوت توزيعها على الأبواب الهجائية تفاوتاً ملحوظاً، فعلى حين وردت عشرات الألفاظ في باب الألف (ما يقرب من ثلاثين لفظاً) نرى ذلك العدد يقل جداً، فيصل إلى الكلمة أو الكلمتين في أبواب من مثل باب الثاء!.

وما ورد- من أن التهانوى ربما أورد بعضاً من الألفاظ التى ليست مصطلحات- أمر مفهوم في بناء المعاجم الاصطلاحية، التى تحتاج في أحيان كثيرة إلى بيان لمعلومات اشتقاقية أو دلالية، في خدمة تعريفات المصطلحات.

وقد ظهرت عناية كشاف اصطلاحات الفنون- بجوار تعريفات المصطلحات- بالكثير من الوظائف المعجمية الأخرى، من مثل العناية بمعلومات الضبط ومعلومات الصرف والدلالة.

ومن أمثلة العناية بإيراد هذه المعلومات ما يلي:

(107/1) "الأنس، بضم الألف وسكون النون".

(1) كشاف اصطلاحات الفنون (طبعة دار الكتب العلمية) 422/4.

(109/1) "التأنيس، على وزن التفعيل".

(133/1) "الأبنة، بالضم وسكون الموحدة مثل الحمرة".

(208/1) "الإبدال، بكسر الهمزة".

(276/2) "الدرز، بالفتح وسكون الراء المهملة".

(58/3) "الرضاع، بكسر الراء وفتحها وبالضاد المعجمة".

(227/4) "المصغر، على صيغة اسم المفعول".

ومن أمثلة العناية بإيراد المعنى اللغوى العام؛ للربط بينه وبين المعنى الاصطلاحي، قوله:

(317/1) "الجنس فى اللغة ما يعم الكثيرين".

(167/2) "التحرى، لغة: الطلب".

(73/3) "الرسالة فى الأصل (= أصل الوضع اللغوى) الكلام الذى أرسل إلى الغير".

(41/4) "الانسجام، لغة جريان الماء".

ومن أمثلة المعلومات الصرفية:

(147/1): "الإيلاء لغة، مصدر آليت، على كذا... فأبدلت الهمزة ياء".

أما عن مصادر كشف اصطلاحات الفنون، فقد كثرت كثرة بالغة؛ نظرًا للتوسع الذى أراده، وعبر عنه بلفظ (حاو) فى المقدمة.

وقد تنوعت المصادر تنوعًا كبيرًا فى كل علم من العلوم التى شرح مصطلحاتها، غير أن اللات للنظر هو اعتماد عدد من معاجم المصطلحات، سواء التى خصصت لعلم واحد، أو تلك التى شرحت مصطلحات العلوم المتعددة، مما سميناها بمعاجم المصطلحات.

ومن هذه المصادر التهانوى، وسوف نتوقف عند المصادر المعجمية العامة والخاصة مضمومًا إليها كتب تصنيف العلوم كما يلى:

إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد لابن ساعد الأنصارى (19/1؛ 345/1)، والتعريفات للجرجانى فى مواضع كثيرة جدًا، وكان أحيانًا يسميه باصطلاحات السيد الجرجانى (278/2)، والكلييات للكفوى (256/1).

ومن معاجم المصطلحات الخاصة بعلم واحد التى نقل منها: معجم اصطلاحات الصوفية للكاشانى، وحدود الأمراض فى الطب، إلى غير ذلك.

ومن أمثلة المعاجم اللغوية العامة: الصحاح للجوهري.

وقد كان للعناية التى أبدتها التهانوى بما نسميه الاقتراب من مفهوم المعجم الثنائى للغة، وهو الذى برز فى إيراد كثير من ترجمات عدد من المصطلحات والنصوص المتعلقة بها إلى الفارسية- أثر فى استخدام عدد من المعجمات الأجنبية، من مثل معجم كشف اللغات والاصطلاحات لسوربهارى 1060هـ، ومعجم كنز اللغات لمحمد بن عبد الخالق بن معروف⁽¹⁾، والمعجم الشامل لفرهنگ جهانگیرى، وكذلك معجم بحر الجواهر فى اللغات الطبية، وهو معجم فارسى/ فارسى لمحمد بن يوسف الهروى، على ما قرر فى المقدمة (2/1)⁽²⁾.

وقد جاء فى ختام المعجم ما يوحى بإهمال المصطلحات الطبية والمصطلحات الأعجمية، يقول (2/1818 مكتبة لبنان): "ولما كانت اللغات العربية المصطلحة الطبية واللغات الأعجمية المصطلحة، أكثرها مذكورة فى بحر الجواهر وحدود الأمراض وبحر الفضائل وفرهنگ جهانگیرى وغيرها من كتب اللغة- فإن من أرادها يستخرج منها بسهولة".

ولا يصح أن يفهم من ذلك أنه أهمل المصطلحات الطبية أو الأعجمية؛ بدليل ورود كثير من الألفاظ الطبية، من مثل (1/133): "الأبنة عند الأطباء". و (2/37): "الحمرة عند الأطباء: الورم"⁽³⁾. ولكن يمكن فهم هذا الكلام على معنى الاختصار والإيجاز والاقتصار على عدد نوعى منها فقط، وليس مطلق إهمالها.

(1) راجع: قائمة المصادر التى اعتمدها التهانوى (طبعة مكتبة لبنان) 1845/2-186.

(2) انظر: إيضاح المكنون 1/164.

(3) انظر كذلك: كشف اصطلاحات الفنون 1/42 (الاحتباس)، و (83/3) (الربو)، و (40/4) (الإسهال).

(معظم) كتاب اصطلاحات الفنون للشمس الدين محمد بن علي بن عبد البر

تراثنا

كتاب اصطلاحات الفنون

تأليف

محمد علي الفاروق السباني

الطبعة الأولى: ١٩٨٢

مراجعة

الدكتور عبد الله محمد حسين

محقق

الدكتور علي عبد البر

مراجعة

الأستاذة أمينة الخولي

وزارة الثقافة والإعلام

الموسسة المصرية العامة

للأدب والفنون والطباعة والنشر

١٩٨٢ - ١٩٨٣

كتاب اصطلاحات الفنون

طبعة مصر

(معهم) كتاب اصطلاحات الفنون للشمس توفيق الدكتور رفيع المعص

موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم

للإمام العلامة محمد علي التستاري

تأليف وإشراف وتحرير
د. رفيع المعص

الترجمة الأجنبية
د. جورج زياتي

نقل النص الفارسي إلى العربية
د. عبد الله الجبالي

تصحيح
د. علي دجندر

الجزء الأول
أ- ش

مكتبة لبنان ناشرون

كتاب اصطلاحات الفنون للشمس توفيق

طبعة لبنان (المعروفة)

(ب)

مدرسة الترتيب الهجائي الألفبائي غير الجذري

تبنى عدد من المعاصرين - يتقدمهم الدكتور تمام حسان في كتابه (الأصول: دراسة إيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب) - الدعوة إلى استخدام هذا المنهج في بناء المعاجم، عندما انتقد المعجميين العرب القدامى في تبنيتهم لمنهج الترتيب الجذري، يقول: "إن هذه المعاجم (العربية القديمة) تقصر دون الوفاء بمطالب هذا النشاط المعجمي؛ لأسباب مهمة، منها:

أنها تختار المداخل من مواد الاشتقاق لا من المفردات؛ أي أنها تبني المعجم - وهو من فقه اللغة - على ما اخترعه النحاة من أصول مجردة، لا على ما تستعمله اللغة من كلمات" (1).

وقد بدا الدكتور تمام حسان منتصراً لمنظور التيسير على المستعمل في دعوته تلك، حيث يقول: "إن اشتراط تجريد الكلمة، وردها إلى جذورها، في سبيل البحث عن معناها في المعاجم العربية القديمة - لا يتأتى في العادة إلا لطائفة من الناس قلما تجد بنفسها حاجة إلى استعمال المعجم. أما جمهور مستعملي المعجم فهو من الشادين والمتعلمين، الذين لم يصلوا إلى الجانب النظري من صناعة النحو، وهكذا تصبح المعاجم العربية صعبة الاستعمال على المبتدئين، وهم أولى الناس باستعمالها" (2).

ومن المهم هنا أن نبرز أن ثمة علامات ظهرت قللت من خطر صنيع المعجميين العرب - باتباع هذا المنهج الغالب - يمكن إجمالها فيما يلي:

أ - محاولة جمع شتات الكلمات تحت جذر يجمعها؛ طلباً لعدم تفرقها لوراعينا شكلها المنطوق، وهم في ذلك متأثرون - بشكل جزئي - بالعلاقات الدلالية التي تربط بين المشتقات، أو الفروع المنحدرة من جذر لغوي واحد.

ب - صعوبة تصور فراغ التكوين المعرفي لطلاب ذلك الزمان القديم من الحضارة العربية، من معرفة كيفية الوصول إلى أصول الكلمات.

ج - من الضروري أن نقرر أن هذا الترتيب الجذري زاحمته طرق منهجية أخرى، حققت مبدأ التنوع والتعدد.

(1) الأصول / 286.

(2) الأصول / 286.

ومن هذه النقطة يمكن أن نقرر أن هذا الذى يدعو إليه كثير من المعاصرين سبقت معرفته وتطبيقه على عدد من المعاجم العامة والخاصة، ومنذ وقت مبكر من عمر التأليف المعجمى عند العرب من مثل (1):

1- أسماء بقية الأشياء، لأبى هلال العسكري 400هـ (فقد رتب الكلمات وفق أوائل الحروف المكونة منها من غير تجريد، ومن غير ترتيب داخلي).

2- غوامض الصحاح، لابن أيبك الصفدى 764هـ (فقد رتب الكلمات خارجياً وفق أوائل الحروف، ثم رتبها داخلياً فى كل باب، مراعيّاً الحروف الثوانى والثالث من دون تجريد، كما يبدو فى باب الذال والراء:

ذبيان والذروة والذرة وذكوان (145)، والراوية والراية والربوة ورضوى والرضوان والرهو والرهوة ورها ورفاهية ورفهنية وروسم وروشن (147)، والرونق والروى والروية والربال والريحان (148).

كما ظهرت تطبيقات هذا المنهج فى معاجم مصطلحات كثير من العلوم فى التأليف العربى (2).

وقد ظهرت تطبيقات المنهج الهجائى الألفبائى وفق منطوق الكلمة النهائى فى عدد كبير من معاجم المصطلحيات، بلغت نصف مجموع معاجم المصطلحيات التى توصلت إليها الدراسة، وهذا أمر مفهوم فى ظل ما أسميناه إرادة التيسير على المستعمل، والمبالغة فى ذلك التسهيل، وهو ما يعكس السبق الذى حققته النظرية المعجمية العربية فى مجال تناقشه المعجمية المعاصرة فى الصعوبات اللغوية التى تواجه المستعمل، وما ينبغى أن تعالجه تصميمات المعاجم للتغلب عليها (3).

(1) مثلنا بالمعاجم اللغوية العامة والخاصة (= الاصطلاحية)، واستبعدنا عددًا من المعاجم التى عنت بالألفاظ القرآنية، وبدا واضحاً فيها ترتيب الكلمات وفق شكلها النهائى المنطوق من دون التجريد أو الرد إلى الأصول، وقد ظهر ذلك الترتيب من البدايات الأولى كما جاء فى سؤالات نافع بن الأزرق لابن عباس، حيث توجهت أسئلته إلى كلمات طلباً لشرح معناها وإن لم ترتب وفق منهج ما، ثم صنع ذلك الصنيع ابن عزيز 330هـ، ورتب الكلمات وفق منطوقها على أبواب الهجاء بعد تقسيم كل باب (حرف) إلى ثلاثة فصول فرعية للمفتوح والمضموم والمكسور، ثم مرتباً الكلمات داخلياً وفق ترتيب ورودها فى سور المصحف الشريف.

(2) انظر تطبيقات له على المعاجم الفقهية: تراث المعاجم الفقهية/ 149، وعلى المعاجم الصوفية: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 261، ومعاجم المصطلح الصوفى/ 66، وانظر أمثلة أخرى فى المعجم العربى: بحوث فى المادة والتطبيق/ 119.

(3) انظر: Lexicography : Principles and practice , p 136.

وهذه المعاجم الاصطلاحية المتعددة العلوم التي استخدمت هذا المنهج الألفبائي النهائي غير التجريدي (مرتبة تاريخياً من القديم إلى الحديث)، هي:

- 1- التعريفات، للجرجاني 816هـ.
- 2- التعريفات والاصطلاحات، لابن كمال باشا 940هـ.
- 3- التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي 1031هـ.
- 4- الكليات، للكفوي 1094هـ.
- 5- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون = (دستور العلماء)، للأحمد النكري 1173هـ.

(1/2/ب)

(معجم) التعريفات، للسيد الشريف الجرجاني 816هـ

يعد هذا المعجم أشهر معاجم المصطلحيات على الإطلاق، إذا طبقنا معيار كثافة الاستشهاد به، أو بمعيار الشهرة والشيوخ والتداول بين الباحثين؛ إذ هو من أكثر معاجم المصطلحيات تداولاً بين الباحثين⁽¹⁾.

وقد كان واضحاً عند علماء اللغة المعاصرين انتماءه المعرفي إلى مجال معاجم المصطلحات العامة أو المتعددة العلوم، يقول الدكتور رمضان عبد التواب - رحمه الله -: "وقد حاول الجرجاني أن يجمع في كتابه مصطلحات علوم عصره"⁽²⁾. وهو ما يؤكد الدكتور محمد حسن عبد العزيز بقوله: "والكتاب معجم، يشرح الألفاظ المصطلح عليها بين الفقهاء والمتكلمين والنحاة والبلاغيين والمتصوفة، وغيرهم من علماء العربية والشريعة"⁽³⁾.

وقد كان الجرجاني واعياً بطبيعة ما يصنع عندما قرر قائلًا (ص 19): "فهذه تعريفات جمعتها، واصطلاحات أخذتها من كتب القوم، ورتبتها على حروف الهجاء من الألف والباء إلى الياء؛ تسهيلاً لتناولها للطالبين، وتيسيراً لتعاطيها للراغبين". وواضح من هذا التقديم الموجز طبيعة الألفاظ المجموعة في هذا المعجم، وأنها تنتمي إلى اللغة الاصطلاحية، كما يبدو في التقديم - أيضاً - السر وراء اختيار هذا المنهج الألفبائي غير الجذري، وهو مراعاة التيسير على المستعمل.

(1) المصطلح العلمي عند العرب (تاريخه - مصادره - نظريته) / 114.

(2) دراسات وتعليقات في اللغة / 43.

(3) المصطلح العلمي عند العرب (تاريخه - مصادره - نظريته) / 14.

وقد جاءت المصطلحات مرتبة وفق الحرف الأول من كل مصطلح، مع عدم اعتبار (ال) التى للتعريف، فإذا تساوت المصطلحات فى الحرف الأول رتبت على مراعاة الحروف الثوانى، ثم الثوالث، وهكذا من غير تجريد، أو رد للجذور.

ويمكن ملاحظة ذلك فى الأمثلة التالية:

الآبق/ والإباحة/ والإباضية/ والأب/ والابتداء/ والابتداء العرفى/ والابتداء (ص20)،
والابتلاع/ والأبد/ والإبداع/ والإبدال/ والأبدى/ والابن (ص21)، والاتحاد/ واتصال
التربيع/ والاتفاقية (22)، والإتقان/ والآثار/ والإثبات/ والأثر/ والإثم/ والإجارة/
والاجتماع/ والاجتهاد (23)، والإجرام الفلكية وأجزاء الشعر، وهكذا.

وهذا الترتيب يؤكده المعاصرون، يقول الدكتور رمضان عبد التواب: "وقد رتب الجرجانى المصطلحات التى ضمنها كتابه ترتيباً هجائياً بحسب الحرف الأول من الكلمة، بعد إسقاط أداة التعريف، بغير نظر إلى أصول الكلمة والزوائد فيها، فهو لم يفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع مثلاً، فوضع: الإبدال والاستئناف والاسم فى حرف الهمزة، كما عد الكلمة الأولى فى المصطلح معياراً للترتيب الهجائى، إذا كان المصطلح مكوناً من مضاف ومضاف إليه، أو من صفة وموصوف؛ مثل أداة التعريف (فى الهمزة مع الدال)، والفعل العلاجى (فى الفاء مع العين) (1)، وهو ما يمكن ملاحظته كذلك فى (اتصال التربيعة) حيث وضعه فى باب الألف مع التاء، وهو ما أكدته الدكتور محمد حسن عبد العزيز بقوله: "وقد وضع الجرجانى المصطلحات فى مداخل مرتبة - كما يقول - على حروف الهجاء دون تجريدها إلى الثلاثى كما تفعل المعاجم اللغوية، وقد راعى فى ترتيبها الحرف الثانى" (2).

وعلى الرغم من يسر هذا الترتيب وسهولته، فإن عدداً من مظاهر الاضطراب أو الخلل كانت قد شابته، من مثل: وضع (الآثار) بعد الإتقان، وكان الحق يقضى أن تأتى بعد (الآبق)!. ومن مثل وضع الاستعجال قبل الاستعانة، والحق يقضى أن يتقدم مصطلح الاستعانة ليأتى تالياً لمصطلح الاستعارة وسابقاً للاستعجال. ومن مثل وضع مصطلح الأسطقس بعد مصطلح الأسطوانة، والصواب أن يأتى الأسطقس قبل الأسطوانة (3).

(1) دراسات وتعليقات فى اللغة/ 43.

(2) المصطلح العلمى عند العرب/ 114.

(3) انظر أمثلة أخرى لهذا الخلط فى الترتيب: ما أورده من أقسام البيان الخمسة، ص67، وأقسام البيع، ص69.

وقد أدى استخدام ذلك المنهج غير التجريدي إلى ظهور آثار تمثلت في تشتت المصطلحات المشتقة من جذر واحد، وهو ما لمسّه الدكتور رمضان عبد التواب، الذي يقول: "وقد أدى عدم اعتماد الشريف الجرجاني على أصول الكلمة في الترتيب الهجائي، إلى تباعد المصطلحات المشتقة من مادة لغوية واحدة، وتفرقها في حروف مختلفة، مثل: التصريف في التاء، والصرف في الصاد، والإبدال في الهمزة، والبدل في الباء، والإسناد في الهمزة، والمسند في الميم، والإضمار في الهمزة، والضمير في الضاد" (1).

وقد اعتنى الجرجاني بكثير من الوظائف المعجمية، بجانب العناية بإيضاح المعاني الاصطلاحية (الوظيفة الأم للمعجم الخاص)، فظهرت العناية بالمعلومات المتعلقة ببيان معاني الألفاظ في اللغة؛ لإدراك العلاقة بين المعنيين؛ اللغوي والاصطلاحي، بالإضافة إلى معلومات الضبط والهجاء والصرف، إلى غير ذلك.

ومن أمثلة ذلك:

- ص 300/68 "البيع: في اللغة: مطلق المبادلة".
- ص 336/75 "التخارج: في اللغة: تفاعل من الخروج".
- ص 527/110 "الحال: في اللغة: نهاية الماضي وبداية المستقبل".
- ص 533/111 "الحجب: في اللغة: المنع".

ومن أمثلة العناية بالضبط:

- ص 487/102 "الجزء، بالضم: ما يتركب الشيء منه، ومن غيره".
- ص 987/199 "العلاقة، بكسر العين، يستعمل في المحسوسات، وبالفتح في المعاني". كما اهتم ببيان أصول ما أورده من مصطلحات منقولة من لغات أجنبية، من مثل: ص 118/39 "الأسطقسات: هو لفظ يوناني في الأصل" (2).
- ص 782/157 "السفاتج: ... تعريب سفتجه" (3).
- وإن لم يلتزم ذلك في كل لفظ معرب، في مثل قوله ص 1175/236: "الكستيخ: هو خيط غليظ بقدر الإصبع من الصوف" (4).

(1) دراسات وتعليقات في اللغة / 43 ، 44.

(2) انظر: تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية / 3.

(3) انظر: قصد السبيل 136/2، والألفاظ الفارسية المعربة / 91.

(4) انظر: وهي كلمة فارسية كما في شتاينجس / 1029.

وإدراكاً منه لإمكان أن يأتي رسم المصطلح واحداً، وتحت أكثر من تعريف بحسب العلوم التي ينتمي إليها- فقد ألزم نفسه بتحديد مجاله المعرفي قبل الشروع في شرحه، من مثل تناوله لمصطلح الحال، قال ص 527/110: "الحال ... في الاصطلاح: ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً نحو ضربت زيداً قائماً (= علم النحو)".

ثم يقول: "والحال عند أهل الحق (= علم التصوف) معنى يرد على القلب من غير تصنع، ولا اجتلاب، ولا اكتساب من طرب أو حزن أو قبض".

وفي بعض الأحيان يقيد المجال المعرفي بباب خاص من أبواب علم بعينه، من مثل قوله: "الرجعة: في الطلاق" 715/146؛ وذلك إمعاناً في تحديد الدلالة.

وقد جاء الكتاب مختصراً لدرجة أننا يمكن أن نصفه بالقصور أحياناً، في عرضه لبعض مصطلحات العلوم التي يعرض لها، وهو على الرغم من هذا الاختصار، قد وقع في تكرار في أحيان قليلة؛ فمصطلح الاستغراق مثلاً جاء تحت رقم 103 ص 36، ثم تكرر تحت رقم 114 ص 39. ومصطلح: الإسحاقية ورد تحت رقم 112 ص 38، ثم تكرر تحت رقم 120 ص 39⁽¹⁾.

وقد لمس بعضاً من آثار هذا الاختصار في تعريفات المصطلحات الدكتور رمضان عبد التواب عندما قال: "كما أدى اختصار التعريف أحياناً إلى القصور، كما في قوله: "الكلام: ما تضمن كلمتين بإسناد". وأدى أحياناً أخرى إلى عدم تناول بعض المعاني الاصطلاحية، التي استعمل فيها اللفظ، كما في تعريفه للصرف بأنه: "علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال". ولم يتناول هنا الصرف بمعنى التنوين"⁽²⁾.

ولم يمنع ذلك الاختصار أن تتعدد في أحيان كثيرة التعريفات لمصطلح واحد، إن كانت هذه التعريفات مختلفة، يحمل بعضها دلالات ليست في الأخرى، من مثل تعريفه لمصطلح "ركن الشيء" ص 739/149، الذي يقول فيه: "ركن الشيء في الاصطلاح: ما يقوم به ذلك الشيء، وقيل: ركن الشيء: ما يتم به".

وواضح أن التعريفين مختلفين، فالأول يقدم الركن على أنه منشئ، والثاني يجعل الركن غير منشئ! (3).

(1) انظر تراث المعاجم الفقهية في العربية / 49.

(2) دراسات وتعليقات في اللغة / 44، وانظر: التعريفات (الكلام) ص 1184/237، و (الصرف)، ص 864/174.

(3) انظر أمثلة أخرى لإيراد تعريفات مختلفة للمداخل، مثل: التعريفات (الفقه)، ص 1089/216، (الكلام)،

ص 1184/237، و (ماهية الشيء)، ص 1247/251، و (الفكر)، ص 400/88، و (التقوى)، ص 411/90.

أما فيما يتعلق بمصادر معجم التعريفات فلم ينص عليها أو على بعض منها في مقدمته، ولم يصنع لها ملحقاتاً في آخر المعجم، وقد ندر ظهور المصادر التي جمع منها مادة معجمه. وإن لم يمنع ذلك - في بعض الأحيان - من ظهور لبعض المصادر، من مثل نقله عن معجم الصحاح للجوهري، في مثل ص 987/199: "وفي الصحاح العلاقة بالكسر علاقة القوس والوسط، ونحوهما، وبالفتح: علاقة الخصومة والمحبة ونحوهما" (1).

والحق يقتضي أن نشير إلى أمر ظهر في أحيان، مع خلو الكتاب من ذكر المصادر - وهو نسبة كثير من التعريفات إلى أصحابها، مما يعد شكلاً من أشكال التوثيق تعلو بقيمة المعجم، وتقلل من مخاطر السكوت عن ذكر المصادر. ومن أمثلة ذلك ص 882/177: "الصهر: ما يحل نكاحه من القرابة وغير القرابة، وهذا قول الكلبي". "وقال الضحاك: الصهر: الرضاع" (2).

وقد برزت حنفية السيد الشريف الجرجاني في هذا المعجم؛ إذ دأب على إيراد أقوال أئمة الأحناف في ثانيا تعريفاته للمصطلحات الشرعية من مثل ص 787/159: "والسكر من الخمر عند أبي حنيفة: ألا يعلم الأرض من السماء" (3).

وإن لم يمنع ذلك في أحيان قليلة إيراد آراء غير الأحناف، مثلما فعل في إيراد رأى الشافعي في مثل ص 300/69: "وعند الشافعي: لا فرق بين الفاسد والباطل" (4).

وقد سبق أن قرنا أن معجم التعريفات يعد أشهر معاجم المصطلحيات عند العرب؛ اعتماداً على تحكيم معيار كثافة الاستشهاد به، أو كثرة التداول، ومما يؤكد ذلك بروز أثره في المعاجم الاصطلاحية التي خلفته جميعاً، فقد اعتمده ونقل عنه: ابن كمال باشا في التعريفات والاصطلاحات، والمناوي في التوقيف على مهمات التعاريف، والكفوى في الكليات، والفتنوى في أبجد العلوم، والتهانوى - كما مر بنا في الحديث عن مصادره - في كشف اصطلاحات الفنون.

(1) بالنص في الصحاح (علق) 1531/4، وفيه: "الحب" مكان "المحبة".

(2) قول الضحاك في الدر المنثور في التفسير بالمأثور (هجر) 195/11 هو: الصهر: الختونة!، والذي هو الرضاع: النسب!، وكما هنا في القرطبي 60/13، والقولان عن الكلبي وطاووس مكان ابن الضحاك في النكت، والعيون للمواردى 181/3، وانظر أمثلة أخرى لنسبة الأقوال (لفظة) 1049/209.

(3) انظر أمثلة أخرى لإيراد آراء أبي حنيفة: التعريفات (الشبهة) 815/165.

(4) انظر أمثلة أخرى لإيراد رأى الشافعية: التعريفات (السكر) 787/159.

معجم التعريفات ، للسيد الشريف أكرم جاني تحقيق إبراهيم الإبيدي

كتاب التعريفات

للشيخ جاني

تأليف السيد محمد بن علي
٧٤٠ - ٨١٦ هـ

مؤلفه و ترجمه و تصحيحه
اسرا هيمو لايباني

دار البيان للتراث

غلاف معجم التعريفات ، للسيد أكرم جاني

(2/ب/2)

(معجم) التعريفات والاصطلاحات

لابن كمال باشا 940هـ

هذا ثاني معجم يرتب صاحبه المصطلحات الواردة فيه بحسب الحروف الأوائل من غير تجريدتها، أو ردها إلى أصولها أو جذورها الأولى - بعد التعريفات للجرجاني.

وقد جاءت المقدمة موجزة تكاد تكون منقولة عن التعريفات للجرجاني بنصها، حيث يقول (ل/أ): "فهذه تعريفات جمعتها واصطلاحات أخذتها من كتب القوم، ورتبتها على حروف الهجاء من الألف والباء إلى الياء؛ تسهيلاً تناولها للطلابين، وتيسيراً تعاطيها للراغبين".

وقد برز في هذه المقدمة الموجزة طبيعة المعجم الاصطلاحية، كما ظهر فيها خصائص منهج الترتيب إجمالاً، والعلة في ذلك هي التيسير والتسهيل على المستعملين.

وقراءة المعجم تدلنا على أنه صنع لكل حرف هجائي باباً، ثم جعل لكل حرف ثان في الكلمة من غير تجريد، أى باعتبار منطوقها النهائي فصلاً، في مثل:

(ل/أ) = باب الألف / فصل الباء: (الابتداء / والابتداء العرفي / والأبد / والأبدى / والابتلاع / والابتداء / والإبداع).

ثم جاء فصل التاء في (ل/ب)، وفيه: (الاتحاد / والإتقان / الاتفاقية / واتصال الترييع).
ثم جاء فصل الجيم (ل/2)، وفيه: (الأجوف / والإجماع / والإجماع المركب / والاجتهاد / والإجارة).

ومثل ذلك يمكن ملاحظته في باب الدال (ل/36/أ) فصل الألف، وفيه: (الداء / والداخل / والدائمة)، ثم جاء فصل الباء (ل/36/ب)، وفيه: (الدباغة)، ثم جاء فصل الراء، وفيه: (الدرك)، ثم جاء فصل السين، وفيه: (الدستور)، ثم فصل العين، وفيه: (الدعوى / والدعة)، ثم جاء فصل اللام، وفيه: (الدليل / والدلالة...)، وهكذا.

وهذه الفصول المصنوعة تحت الأبواب منصوص عليها.

كما يظهر من الأمثلة السابقة أنه راعى مع الحرف الأول الحرف الثانى فقط، ثم أورد المصطلحات فيما بعد كيفما اتفق من غير مراعاة لبقية حروف المعجم، مما مثل قدراً من التعسير والصعوبة، ولا شك هو ما جعله مختلفاً عن الجرجاني.

ثم يمكن ملاحظة أنه اعتمد الحرف الأول في ترتيب المصطلحات بعد إسقاط (ال) التى للتعريف، كما اعتمد الكلمة الأولى فقط إذا جاءت بعض المصطلحات مركبة، أو مكونة من

أكثر من كلمة، كما ظهرت العناية ببعض الوظائف المعجمية، بجانب شروح المصطلحات أو تعريفاتها، فظهرت العناية بإيراد المعاني اللغوية لكثير من الألفاظ قبل بيان معانيها الاصطلاحية، وهو ما يعين على فهم العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، من مثل:

(ل/3/ب) = "الإحصار، في اللغة: المنع والحبس".

= "الإحسان، لغة: فعل ما ينبغي أن يفعل من الخير".

(ل/10/ب) = "الاعتكاف، وهو في اللغة: المقام والاحتباس".

(ل/20/أ) = "التصحيح، وهو في اللغة: إزالة السقم من المريض".

(ل/45/أ) = "الشعر، لغة: العلم".

(ل/97/ب) = "اليقين، في اللغة: العلم الذي لا يشك معه".

ومن الوظائف المهمة أيضًا التي ظهرت أمثلة على الوفاء بها - وظيفة الضبط؛ حيث ظهرت أمثلة لضبط بعض المصطلحات، من مثل:

(ل/45/أ) = "الشرب، بالكسر: وهو النصيب من الماء للأراضي وغيرها. وبالضم: إيصال الشيء إلى جوفه بفيه، مما لا يتأتى فيه المضغ".

(ل/62/أ) = "القسم، بفتح القاف: قسمة الزوج بيوته بالتسوية بين النساء".

كما اهتم ابن كمال باشا في أحيان أخرى ببيان بعض المعلومات الصرفية، وهى من الأمور المهمة التي يلزم المعجمي عمله في الحديث عن الكلمات، من مثل:

(ل/33/أ) = "الحوالة، وهى مشتقة من التحول بمعنى الانتقال".

كما بين في أحيان أخرى أصول الكلمات الأجنبية التي عربت واستخدمت مصطلحات، من مثل:

(ل/97/أ) "الهيولى: لفظ يوناني بمعنى المادة".

والحقيقة تقتضى أن نقرر أن كتاب ابن كمال باشا (التعريفات والاصطلاحات) انتقاء من معجم التعريفات للجرجاني، يؤيد ذلك أن التعريفات الواردة فيه مطابقة تمامًا لما عند الجرجاني، ويمكن التدليل على ذلك بتأمل بابي الثناء فيهما:

ففى التعريفات للجرجاني وردت المصطلحات التالية (ص99):

(الثرم/ والثقة/ والثلاثي/ والثلم/ والثامية/ والثناء/ والثواب).

وفى التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا وردت المصطلحات التالية:

(ل24) = (الثرم/ والثقة/ والثلثم/ والثلاثي/ والثامية/ والثناء).

وواضح إسقاط لفظ (الثواب) فلم يورده ابن كمال باشا.

ومثل ذلك حدث مع مصطلحات باب الذال، ففي معجم التعريفات للجرجاني، وردت الكلمات التالية:

(ص143) = الذاتي لكل شيء/ والذبول/ والذمة/ والذنب/ والذهن.

(ص144) = والذوق/ وذو العقل/ وذو العقل والعين/ وذو العين/ وذوو الأرحام.

وفي التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا وردت المصطلحات التالية في الباب نفسه:

(ل37/ب) = (ذات الشيء/ والذبول/ والذراع/ والذمة/ والذنب/ والذوق).

(ل38/أ) = (وذوو الأرحام/ وذو العقل/ وذو العقل والعين/ والذهن).

ومن مقارنة هذين البابين يتبين لنا أمر الانتقاء جلياً، حيث أسقط ابن كمال باشا مصطلح (ذو العين).

كما ظهر الانتقاء والاختصار كذلك على مستوى آخر، هو مستوى الانتقاء من المعلومات والشروح الواردة تحت المداخل، ويمكن مقارنة ذلك بتعريف المصطلح الأول في باب الذال؛ حيث جاء في التعريفات للجرجاني (143): "الذاتي لكل شيء: ما يخصه ويميزه عن جميع ما عداه، وقيل: ذات الشيء: نفسه وعينه، وهو لا يخلو من العرض، والفرق بين الذات والشخص: أن الذات أعم من الشخص؛ لأن الذات تطلق على الجسم وغيره، والشخص لا يطلق إلا على الجسم".

وفي التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا (ل37/ب): "ذات الشيء ما يخصه، ويميزه عن جميع ما عداه".

وكذلك ورد في أثناء تعريف مصطلح الذهن في التعريفات للجرجاني (ص143) = "وهو الاستعداد التام لإدراك العلوم والمعارف بالفكر".

ولم ترد هذه العبارة في التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا (ل38/أ)، وقد كان بالإمكان أن تقودنا الاحتمالات إلى القول إن المعجم المنسوب هنا لابن كمال باشا، ما هو إلا نسخة أخرى للتعريفات للجرجاني⁽¹⁾، لولا أن توثيقاً قوياً تحقق له، حيث اعتمده المناوى المصرى في مواطن كثيرة جداً في بناء معجمه (التوقيف على مهمات التعاريف)، في مثل:

(1) انظر في نفي نسبه إلى ابن كمال باشا، واعتباره نسخة من التعريفات للجرجاني: التوقيف على مهمات التعاريف/ 40 حاشية.

تعريفات المصطلحات التالية: الإحاطة (40)/ والإلهية (59)/ والإنفاق (65)/ والتمييز (108)/ والصعق (216).

والواقع يقود إلى الإقرار بأن ابن كمال باشا لم يقف عند حدود الانتقاء والاختصار فقط، وإنما زاد ألفاظاً لم ترد في التعريفات للجرجاني، كما نلاحظ مثلاً زيادة كلمة (الذراع) في باب الدال، حيث لم ترد في التعريفات للجرجاني.

وكذلك زاد كلمة (الزيت) (ل40/ب)، ولم ترد عند الجرجاني، كما زاد أمثلة ومعلومات تحت بعض المصطلحات، من مثل زيادته لنص من مقدمة الصغاني لكتاب المشارق، تمثيلاً على (صنعة التسميط) في النثر، حيث لم يرد عند الجرجاني إلا مثال للشعر⁽¹⁾، يقول ابن كمال باشا: "وكنقول الصغاني في ديباجة المشارق: محيي الرمم، ومجرى القلم وذاري النسم، ليعبدوه، ولا يشركوا به". مما يقوى عمل ابن كمال باشا في الكتاب، فضلاً عن الانتقاء والاختصار، وما قيل عن تعدد التعريفات في بعض الأحيان تحت بعض المداخل عند الجرجاني - صحيح هنا كذلك، ويمكن رؤية مثل ذلك في تعريفه لمصطلح (الترتيل) (ل19/أ)، حيث يقول: "الترتيل: رعاية مخارج الحروف، وحفظ الوقوف، وقيل: هو خفض الصوت والتخزين بالقراءة". وقد زاد بعدها الجرجاني تعريفاً ثالثاً (78)، قال: "وقيل: هو رعاية الولاء بين الحروف المركبة"⁽²⁾.

أما عن مصادره فقد سكت المعجم عن ذكرها، أو الإشارة إلى أصحابها. ومن جانب آخر فقد ظهر أثر هذا في معجم المناوي (التوقيف على مهمات التعاريف)، إذ نص عليه في مقدمته، ونقل عنه مادة كثيرة جداً في تضاعيف شروحه للمصطلحات، يقول المناوي (في التوقيف 25): "ورأيت المولى العديم المثال الإمام شمس الدين بن الكمال قد انتقى تعريفات واصطلاحات"⁽³⁾.

ولو صح نص مقدمة المناوي ربما قاد إلى الافتراض الذي يقول إن الجرجاني 816هـ وابن الكمال 940هـ كانا قد اتخذا كتاب (الذريعة إلى معرفة ما أصلت عليه الشريعة) أصلاً اعتمدا

(1) انظر العبارة في مشارق الأنوار 1/704، كما يلي: "محيي الرمم/ ومجرى القلم/ وذاري الأهم/ وبارئ النسم/ ليعبدوه ولا يشركوا به/ وفالق الإصباح/ وباعت الأشباح.../ ليحتموه ويتهوا عن ركوبه".

(2) انظر: التمهيد في علم التجويد/ 60، 61.

(3) غير الدكتور عبد الحميد صالح حمدان اسم ابن الكمال، وجعله الجرجاني، مع أن المثبت في مخطوطات التوقيف هو ابن الكمال، كما جاء في طبعة الدكتور الدايدة، وكما جاءت النقول في أثناء الكتاب، وذلك هو الصواب، فضلاً عن أن السيد الجرجاني لم يلقب بشمس الدين، ويبدو أن السر في هذا الذي فعل، هو متابعتة لفيليب حتى، الذي نفى أن يكون لابن الكمال معجراً للتعريفات والاصطلاحات، على ما جاء في الحاشية الثانية في ص 40 من طبعته للتوقيف.

عليه في بناء معجميهما، أما فيما يتعلق بصنيع السيد الجرجاني فيبقى الحكم على عمله في التعريفات أمراً مجهولاً، حتى ظهور ذلك الكتاب الذي أشار إليه ابن كمال باشا. أما فيما يتعلق بصنيع ابن الكمال، فقد اتضح في الانتقاء والاختصار والزيادة لما رآه مفيداً ومهماً وأخل به ذلك المصدر الذي اعتمده في بناء معجمه!

مبهم التعريفات والاصطلاحات : الذين كمال باعها



عبرج من مخطوطة كتاب التعريفات والاصطلاحات الذين الكمال



(2/ب/3)

(معجم) التوقيف على مهمات التعاريف

للمناوى 1031هـ

يعد معجم التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوى المصرى ثالث معجم من معاجم المصطلحيات يتبع المنهج الألفبائى النهائى، الذى رتب الكلمات أو المصطلحات حسب الحرف الأول منها من غير تجريد، أو رد إلى الجذور أو الأصول.

ومسألة كونه من المعاجم المتعددة العلوم معروفة، يقول الدكتور محمد حسن عبد العزيز: "التوقيف: معجم فى الألفاظ المتداولة فى العلوم (= المصطلحات) الشرعية والعربية، جمع فيه قرابة ثلاثة آلاف مصطلح، مقرونة بتعريفاتها أو حدودها لغة واصطلاحاً. وهذا المجموع هو ما تيسر له، مما كان شائعاً على ألسنة الفقهاء والمحدثين والنحاة والصوفية، وغيرهم"⁽¹⁾.

وبغض النظر عن التعداد المذكور تقريباً، الذى يزيد بما يقرب من مائتى مصطلح عليه - فإن لمس حقيقة المعجم وطبيعته التى تنتمى به إلى معاجم المصطلحيات، وهو الأمر الذى عرفه الدكتور عبد الحميد صالح حمدان، عندما قال: "أما كتاب التوقيف على مهمات التعاريف فهو كتاب جليل فى تعاريف الألفاظ المتداولة فى العلوم الإسلامية، وهو من أهم معاجم التعاريف والمصطلحات الفكرية التى صدرت باللغة العربية، والتى تناولت الألفاظ المصطلح عليها بين الفقهاء والفرضيين = (علماء الموايىث) والمحدثين والمتكلمين، والنحاة والصرفيين، والمفسرين، والمعتزلة والصوفية، وغيرهم"⁽²⁾.

وهو ما يعضده كذلك الدكتور محمد رضوان الداية بقوله: "كتاب التوقيف هذا معجم مصطلحات ميسر، تدور موادّه حول أمور تتعلق بأصول الدين، والتصوف، والمنطق، واللغة، والنحو، والصرف، والبلاغة، والعروض، وعلوم القرآن والحديث، والطب، وتاريخ العقائد، والجغرافيا، إلى أمور لغوية كثيرة، مما يكثر تداوله من الألفاظ فى وجوه من أحوال الإنسان وحياته"⁽³⁾.

وما نحب أن نقف أمامه هو تعبيره عنه بأنه معجم مصطلحات، وإن كنا نرى أنه يستحسن أن يقول: "إن موادّه تدور حول ألفاظ تتعلق"، بدلاً من: "أمور"، التى تكررت فى النص السابق مرتين.

(1) المصطلح العلمى عند العرب (تاريخه - مصادره - نظريته) / 115.

(2) التوقيف على مهمات التعاريف (مقدمة المحقق) / 15.

(3) التوقيف على مهمات التعاريف (مقدمة التحقيق) / 17.

ولم يشر المناوى فى مقدمة معجمه إلى شىء من طريقة ترتيبه للمصطلحات من قريب أو بعيد، ويبدو أنه اكتفى بما عنوانه فى أول معجمه، عندما قال: "باب الألف"، أو جاء سكوتة حملاً على أن الشائع المنتشر هو اتباع طريقة الترتيب الألفبائى.

وقد عرف الدكتور عبد الحميد صالح حمدان بطريقته تلك، فقال: "وقد رتب المصطلحات فى التوقيف على أبواب بعدد حروف الهجاء، مع مراعاة الحرف الثانى، الذى رتبته على حروف الهجاء أيضاً، فجاء فى ثمانية وعشرين باباً، كل باب منها يضم سبعة وعشرين فصلاً. وهو عدد الحروف التى تتركب منها الكلمات بعد سقوط الحرف فى التركيب مع نفسه، فالألف مثلاً تأتى مع كل الحروف إلا مع نفسها"⁽¹⁾.

وهذا التوصيف لمنهج المناوى فى معجمه التوقيف ناقص من أكثر من جهة، يمكن إجمالها فيما يلى:

1- ليس ضرورياً أن يرد فى كل باب سبعة وعشرين فصلاً كما قال الدكتور عبد الحميد صالح حمدان؛ فقد نقص مثلاً الباب الأول وهو باب الألف: فصل الظاء، فلم تأت مصطلحات أو كلمات أولها ألف وثانيها ظاء، فكانت عدة فصول هذا الباب ستة وعشرين فصلاً، لا سبعة وعشرين. ومثل ذلك حدث فى الباب الثانى (باب الباء)، حيث خلا من فصل الميم، فلم ترد كلمات مبدوءة بالباء وثانيها ميم. ومثل ذلك وقع فى باب التاء فلم يرد فيه فصل للتاء ولا للحاء ولا للخاء ولا للدال ولا للزاي ولا للعين ولا للفاء ولا للهاء!

2- ومن ناحية أخرى فقد ورد فى باب التاء ثمانية وعشرون فصلاً، على خلاف ما تصوره المحقق الدكتور عبد الحميد صالح حمدان - فيما نقلناه عنه سابقاً - إذ جاء مع التاء التى وقعت فى أوائل الألفاظ (الباب) حرف التاء ثانياً، من مثل: التميم (ص 90). وكذلك وقع فى باب الميم، فقد جاء فى ثمانية وعشرين فصلاً، فقد جاءت مصطلحات أولها وثانيها ميم، مثل الممدود (315)، والحق يقتضى أن نقرر أن المناوى راعى الحرف الثانى، مع الحرف الأول الذى عده باباً، لكن ذلك انخرم فى أحيان نادرة قليلة، فى مثل: إيراد التخرج (ص 93)، وقد تلاها: التتالى، وكان حقه أن يرد قبل التميم (ص 90)⁽²⁾.

(1) التوقيف على مهات التعاريف (مقدمة تحقيق الدكتور عبد الحميد صالح حمدان)، ص 17، 18.

(2) لم ترد كلمة (التتالى) فى طبعة الدكتور الداية، انظر: التوقيف، ص 165، ولعلها من زيادات النساخ فى المخطوطات التى اعتمدها الدكتور عبد الحميد صالح حمدان.

كما يقتضى الأمر أن نقول إنه لم يراع شيئاً بعد الحرف الثانى، وإنما أورد الكلمات أو المصطلحات كيفما اتفق، فجاءت المصطلحات التالية لتؤكد عدم رعاية الثوالث، أو ما بعد الثانى، وعدم ترتيبها وفق أى منهج، إنما وردت بشكل عشوائى، هكذا: التباين/ والتبارك/ والتبذير/ والتبر (ص 90)، والجملة/ والجمجمة (ص 130)، والزيف/ والزفير (ص 186). وقد استشعر المناوى بعض آثار ترتيب المصطلحات وفق المنهج الألفبائى النهائى غير التجريدى - على تشتت مشتقات المادة اللغوية الواحدة.

وقد تمثل هذا الشعور فى مخالفته فى أحيان قليلة لمنهجه، حيث أورد عددًا من المشتقات وفق أصولها، من دون النظر إلى حروفها الأوائل فى مثل: الوقوع (ص 340)، حيث شرحها فى أثناء تعريفه الكلمات التالية: (الإيقاع/ والتوقيع/ والمواقعة).

وحق هذه الكلمات أن تأتى فى باب الألف، وباب التاء، وباب الميم على الترتيب. ويتأكد ذلك من عدم إيراد بعضها فى بابه الأصلى وفق طريقة الترتيب المختارة، فعلى حين وردت لفظة (التوقيع) فى باب التاء فصل الواو (ص 113) - لم ترد الكلمتان الأخريان فى بابيهما!.

ومثل ذلك الخلط والتأرجح بين اعتبار الحرف الأول من غير تجريد أساسًا فى ترتيب الكلمات، وبين تجريد الكلمات وردها إلى أصولها الأولى - وقع فى باب الواو (ص 341)، حيث أورد كلمتى الولاء، ثم التوالى، وحق الثانية أن ترد فى باب التاء فصل الواو، وقد أورها فعلاً (ص 112) من غير إشارة أو إحالة فى أحد موضعيهما.

بعد هذه الملاحظات يمكن إجمال المنهج الذى سار عليه المناوى فى معجمه (التوقيف على مهمات التعاريف) فى أنه: قد رتب كتابه على أبواب بعدد حروف المعجم، من الألف فالباء إلى الياء، على حال الكلمة المصطلح عليها دون ردها إلى جذرها، وقد راعى فى الباب الحرف الثانى، وجعله فصلاً⁽¹⁾، من دون مراعاة للحروف التالية للثانى، ومع إسقاط (ال) التى للتعريف، واعتبار الكلمة الأولى فى المصطلحات المكونة من أكثر من كلمة.

وقد اعتنى المناوى بجوار شرح المصطلحات وتعريفها وبيان معانيها بالوظائف المعجمية الأخرى المختلفة؛ من بيان للضبط، وبيان لبعض المعلومات الصرفية والدلالية.

فمن أمثلة العناية بضبط المصطلحات؛ طلباً لصحة نطقها، ومنعاً لالتباسها بغيرها - ما يلى:

(1) المصطلح العلمى عند العرب/ 115.

(حمدان) / (الداية)

35 / 28 = (الأب): بالتخفيف: الوالد" (1).

36 / 30 = (الإبكار): بالكسر: المبادرة لأول شيء".

72 / 117 = (البخت): الخط وزناً ومعنى".

74 / 122 = (البر): بالفتح: خلاف البحر".

74 / 122 = (البردعة): بدال مهملة معجمة: أصله: جلس، يجعل تحت الراكب" (2).

96 / 173 = (الترك): بالضم: جيل من الناس".

220 / 466 = (الصيت): بالكسر: انتشار الذكر".

222 / 472 = (الضر): بالفتح والضم: ما يؤلم الظاهر من الجسم".

336 / 723 = (الورطة): بسكون الراء: ما ضاق".

340 / = (الوقود): بالفتح: ما يوقد به النار، وبالضم: التهاها" (3).

واعتنى كذلك ببيان معانى كثير من هذه المصطلحات قبل تحولها، أى فى أصل الوضع اللغوى، مما يعين على إدراك العلاقة بين معنى كل كلمة قبل الاصطلاح وبعده.

ومن أمثلة هذه العناية بمعانى الألفاظ فى اللغة العامة ما يلى:

(حمدان) / (الداية)

38 / 35 = "الاجتهاد: لغة: أخذ النفس ببذل الطاقة، وتحمل المشقة".

71 / 115 = "البحث: لغة: الفحص والكشف والتفتيش".

111 / 212 = "التواتر: لغة: تتابع الشيء فرادى".

128 / 248 = "الجلب: أصله: سوق الشيء".

142 / 284 = "الحظر: لغة: جمع الشيء فى حظيرة".

167 / 342 = "الدوران: لغة: الطواف حول الشيء".

289 / 620 = "اللطف: لغة: الرأفة والرفق".

(1) كلمة بالتخفيف ليست فى طبعة الداية / 28.

(2) صحفت كلمة (جلس) فى طبعة حمدان، فجاءت بالجيم، انظر: التوقيف، ص 74.

(3) المادة ليست فى طبعة الداية / 730 - 732.

664/309 = "المعارضة: لغة: المقابلة على سبيل الممانعة".

727/338 = "الوضع: لغة: جعل اللفظ بإزاء المعنى".

741/343 = "الهزل: لغة: المزح".

كما ظهرت عناية المناوى بالمعلومات الصرفية المتعلقة بنوع البنية، أو اشتقاقها أو جمعها، إلى غير ذلك مما يحيط به علم الصرف، وما يلزم في أحيان كثيرة ظهوره في المعاجم، وأداؤها له باعتباره إحدى وظائف المعاجم، ولا سيما في مقام لغة الاصطلاح، ومن أمثلة هذا العناية بالمعلومات الصرفية، ما يلي:

(حمدان) / (الداية)

29/36 = "الأبدال، جمع: بدل".

95/63 = "أمين: بالقصر لغة الحجاز، والمد إشباع، بدليل أنه ليس في العربية كلمة على فاعيل".

173/96 = الترك: جمعه: أتراك، واحده: تركى".

262 /133 = "الجيل: القبيل والقرن والأمة، وأصله من الواو، من جال يجول: ذهب وجاء" (1).

420 /200 = "السياء: صيغة مبالغة من السمة".

647/302 = "المردة: جمع مارد، وهو العاتى من الجن".

.../345 = "الوقود: بالفتح: ما يوقد به النار، وبالضم: التهابه، فهو مصدر، والأول اسم" (2).

744/344 = "الهوى، بالقصر: ميل النفس إلى ما تستلذه الشهوات من غير داعية الشرع" (3).

...344 = "الهواء: بالمد: جسم بسيط حار رطب شفاف لطيف متحرك" (4).

750/347 = "اليعوب: فيقول من العب، وهو شرب الماء بغير مص".

(1) في طبعة حمدان/ 133 "ومن جال" بزيادة الواو.

(2) نقصت هذه المادة من طبعة الدكتور الداية/ 730 - 732.

(3) لم ترد عبارة: بالقصر في طبعة الدكتور الداية/ 744.

(4) لم ترد المادة كاملة في طبعة الدكتور الداية/ 744.

وقد كان يستخدم منجزات علم الصرف في الحكم على أصالة كلمة ما من الكلمات في انتماؤها للفصحى، من مثل حكمه على كلمة (برطيل) بأنها عامية، وليست فصيحة، يقول (حمدان، ص75): "البرطيل بكسر الباء: الرشوة، وفتح الباء عامي؛ لفقد فعليل بالفتح".

كما ظهرت العناية من قبل المناوى ببيان أصول بعض الكلمات غير العربية، التى عربت ودخلت إلى الثروة اللفظية العربية؛ إما ببيان عام يقول إنها أعجمية، أو ببيان خاص يقول بلغتها الأساسية التى انحدرت منها إلى العربية، من مثل:

(حمدان) / (الداية):

111 / 70 = "الباغ: لفظة أعجمية" (1).

117 / 72 = "البخت: الحظ وزناً ومعنى، وهو أعجمي" (2).

745 / 345 = "الهيولى: لفظ يونانى: بمعنى الأصل والمادة" (3).

كما ظهرت بعض الرعاية لبعض المعلومات الدلالية التى يلزم ظهورها في المعاجم، بعيداً عن بيان المعانى اللغوية العامة أو الوضعية والمعانى الاصطلاحية، من مثل بيان العلاقات الدلالية، ومن مثل بيان بعض مظاهر التطور الدلالى.

ومن الأمثلة التى تؤكد هذه العناية بالمعلومات الدلالية، ما يلى:

(حمدان) / (الداية):

122 / 74 = "البردعة: حلس يجعل تحت الراكب، وفي عرف زماننا هى للحمار بمنزلة السرج للفرس".

246 / 127 = "جعل: عام في الأفعال، أعم من صنع فعل وأخواتها".

750 / 347 = "اليعبوب: فرس كثير الجرى؛ استعير من اليعبوب، وهو النهر الكثير الجرى".

كما التفت المناوى التفاتاً رائعاً إلى واحد من الأصول اللغوية المتعلقة بمعانى الألفاظ، وهو أصل التفريق بالحركات بين المعانى المختلفة، ومن الأمثلة الكثيرة جداً التى وردت في التوقيف ما يلى:

(1) انظر: شفاء العليل / 42، ففيه إنها فارسية.

(2) انظر: شفاء العليل / 36.

(3) هكذا في شفاء العليل / 207.

(حمدان) / (الداية):

344/= "أهم، بالكسر: الشيخ الفاني، وبالفتح: أول العزيمة" (1).

وقد برزت شخصية المناوى النقدية في مواضع كثيرة؛ إذ لم يقف عند حدود النقل، أو شرح معاني المصطلحات، وإنما كان بجوار ذلك يبين أصول كثير من الكلمات، وما تعرضت له من تطور في رحلة انتقالها من اللغة الوضعية إلى اللغة الاصطلاحية، معتنياً برد ما لا يوافق عليه والتدليل على آرائه، ومن أمثلة ذلك:

(حمدان) / (الداية):

95/63 = "أمين بالقصر: لغة الحجاز، والمد إشباع؛ بدليل أنه ليس في العربية كلمة على فاعيل. ومعناه: استجب. والموجود في مشاهير الكتب المعتمدة أن التشديد خطأ، وقول بعض أهل اللغة إنه لغة، وهو قديم، سببه أن أبا العباس أحمد بن يحيى [ثعلب] قال: أمين، كعاصين لغة، فتوهم أن المراد صيغة الجمع؛ لأنه قابله بالجمع. ويرده قول ابن جنى وغيره: المراد موازنة اللفظ فقط [يقصد بالموازنة ضبط النطق]، وأيد بقول الفصيح: التشديد خطأ، ثم إن المعنى غير مستقيم على التشديد" (2).

ففي هذا النص أمور كثيرة عالية القيمة تظهر براعة المناوى في نقد الآراء من مثل تحقيقه للآراء، وعرضها على بعض؛ بياناً للصحيح منها، ثم لجوئه إلى تحكيم المعنى والدلالة في رد الضبط الخاطئ.

أما عن مصادر الكتاب فقد تنوعت جيداً، ظهر منها وعى المناوى بطبيعة كتابه، وطبيعة كونه متممياً إلى المعاجم، الأمر الذي ألزمه بالإكثار من الاعتماد على المعاجم اللغوية والاصطلاحية - على السواء - في بناء معجمه، يقول الدكتور عبد الحميد صالح حمدان (18): "ذكر الإمام المناوى في مقدمته أنه جمع زبد كتب ثلاثة وقف عليها لبعض المتقدمين عليه، وزودها بفوائد استخرجها من بطون الدفاتر المعتمدة، ومن قواميس كتب غير مشتهرة".

وقد نص في مقدمته على الاعتماد على المصادر التالية:

- 1- الذريعة إلى معرفة ما أصلت عليه الشريعة.
- 2- كتاب التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا (940هـ).
- 3- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصبهاني (502هـ).

(1) انظر أمثلة أخرى في التوقيف (حمدان): (الأب) 35 بالتنخيف = (الوالد، وبالتشديد: المرعى المنتهى، و (الأذن) 43

بالضم = ما يرمى به القدر، أو الوادى إلى جوانبه، وبالفتح: الغلط في العشرة، إلى غير ذلك.

(2) في الفصيح لثعلب (عاطف مدكور/) 316: "ولا تشدد الميم؛ فإنه خطأ، انظر كذلك: مجالس ثعلب 1/126، وفي إصلاح المنطق/ 179 نص على تخفيف الميم قصرت الهمزة أو مددت.

ونحن نعترض على اعتبار كتاب التعريفات للسيد الشريف الجرجاني 816هـ من المصادر التى نص عليها المناوى فى مقدمته، كما قرر الدكتور عبد الحميد صالح حمدان فى مقدمة طبعته للتوقيف (ص18)، والدكتور (محمد حسن عبد العزيز) فى كتابه: المصطلح العلمى عند العرب (ص115)، والسبب فى ذلك أنه تابع ما غيره الدكتور عبد الحميد صالح حمدان من نص المناوى، من ابن كمال باشا إلى الجرجاني، مع أن طبعة الدكتور الداية جاء فيها اسم ابن الكمال فى المقدمة، وهى الطبعة التى لم يرها فيما يبدو الدكتور محمد حسن عبد العزيز.

وما يؤكد أن المصدر الذى اعتمده هو معجم التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا لا التعريفات للسيد الجرجاني - ورود نقول كثيرة عن ابن كمال باشا فى طبعتى التوقيف لحمدان والداية معاً، مما يتطابق تماماً مع ما ورد فى نسخة التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا المخطوطة. ومن هذه النقول ما يلى:

(حمدان) / (الداية) = (التعريفات والاصطلاحات لابن الكمال)

39 / 40 = (الإحاطة) = قال ابن الكمال: الإحاطة بالشئ علماً أن يعلم وجوده وجنسه...". انظر (ل 2/ب).

133 / 79 = " (البصيرة): قوة للقلب... كذا قرره ابن الكمال " = بالنص فى (ل 16/أ).

563 / 362 = " (الفكر): ترتيب أمور معلومة للتأدى إلى مجهول. ذكره ابن الكمال " = بالنص فى (ل 60/أ).

والملاحظ أنه يكاد يكون نقل معجم التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا كاملاً، بحيث يمكن اعتماد التوقيف نسخة أخرى من نسخ معجم ابن الكمال، يشهد بذلك كثافة الاستشهاد به، ووروده فى الصفحات التالية يشهد بذلك:

(الإحاطة 40/ والإلهية 59/ والأكل 59/ والبصيرة 79/ والتعريض 101/ والتغير 103/ والجد 122)، إلى غير ذلك مما هو كثير جداً.

والواقع يقرر أن المناوى استخدم عددًا كبيراً من المصادر اللغوية والمعجمية تحديداً فى بناء معجمه، لم ينص عليها فى مقدمته، ووردت فى أثناء شروحه للمصطلحات والألفاظ، من مثل:

- الصحاح للجوهري، فى رسم مصطلح (الشوب)، يقول المناوى (حمدان 210): "قال الجوهري: الشائبة واحدة الشوائب، وهى الأذناس والأقذار" ⁽¹⁾.

- والمصباح المنير للفيومى، الذى نقل عنه نقولاً كثيرة جداً، مثل: (الاستحالة 47): "وفى المصباح: استحال الشئ: تغير عن طبعه ووصفه" ⁽²⁾.

(1) انظر: الصحاح (شرب) 951/1 بالنص.

(2) انظر: المصباح المنير (حول) 81/1 بالنص.

ومن مثل: "وقال الفيومي: أصل الشيء أسفله" (1).

- وأساس البلاغة للزمخشري، في مثل (حمدان 57): الإفاضة: الدفع بكثرة، وقال الزمخشري - رحمه الله -: أصلها الصب ثم استعيرت للدفع والسير ونحوه" (2).
كما نقل عن ابن برى المصرى (ص 43 "أذن") وعن القالى فى البارغ (ص 126 "الجسد")، وعن كتاب سيبويه (الجمال)، ص 129.

وقد ركزنا على المعاجم اللغوية والاصطلاحية وكتب اللغة؛ لثبوت عناية التوقيف بالمعلومات اللغوية المتنوعة، مما يلزم الوظائف المعجمية المختلفة.

واللجوء إلى هذه المعاجم بأعيانها يعكس وعياً بخصائصها التى اتسمت واشتهرت بها؛ إذ يلجأ إلى الصحاح، المشتهر بإيراد الصحيح من الألفاظ، ويلجأ إلى الفيومي؛ لاشتهاره بالعناية بالدلالات الشرعية والفقهية للألفاظ، ويلجأ إلى الأساس لعنايته بالدلالات المجازية للألفاظ، كما اتضح فى النقول التى سبقت.

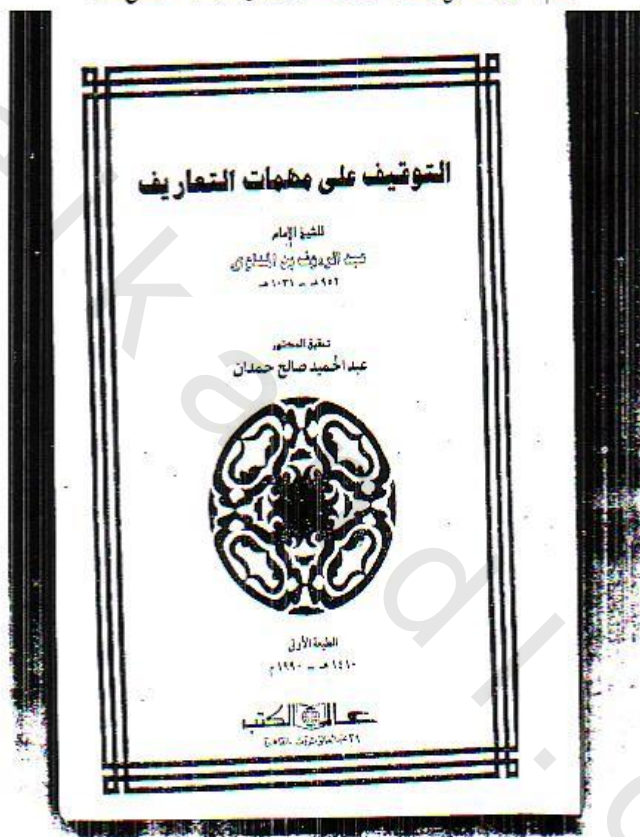
وقد كان للترتيب الألفبائى النهائى أثره فى ضرورة إيجاد آلية للترقية بين المجالات المعرفية المختلفة، مع اتحاد رسم المصطلح، وهو ما ظهر ظهوراً جلياً فى المعجم، حيث كان ينص المناوى محدداً المجال الدلالى الذى سوف يعرف فى ضوءه المصطلحات. وقد تنوعت هذه التحديدات للمجالات المعرفية بذكر اسم العلم تارة، وبطائفة العلماء أو بالباب الخاص فى علم ما من العلوم تارة أخرى، من مثل قوله (59): "الإلباس عند أهل الحقيقة [= الصوفية]: يعبر به عن القبض". وقوله (94): "التدليس فى البيع (من أبواب المعاملات فى الفقه): كتمان عيب السلعة وإخفاؤه. وفى الحديث: قسمان"، ومن مثل (189): "السبب عند الأصوليين: ما يضاف إليه الحكم لتعلق الحكم به"، وفى (192) "وقال الأطباء: السدر: ظلمة تعترى البصر عند القيام من النوم". وفى (245) "العلة: عند المتكلمين: ما يتوقف عليه ذلك الشيء". وفى (310): "المعرفة عند النحاة ما وضع ليدل على شيء بعينه، وهى المضمورات والأعلام والمبهات، والمعرف بأل، والمضاف إلى أحدها". وهذه النقول أكدت قيمتها فى تحديد مجال الدلالة المستخدم فيه المصطلح قبل تعريفه ضبطاً لمفهومه، كما أكدت انتهاء التوقيف المعرفى إلى معاجم المصطلحيات.

(1) التوقيف (حمدان) / 53، وانظر: المصباح المنير (أصل) 1/ 11، وانظر أمثلة أخرى لنقله عن المصباح المنير، ما يلى:

التوقيف (حمدان) (التعجب) 100، و (التعذيب) 101.

(2) انظر أساس البلاغة (فاض) 2/ 222، والكلام فى الكشف كذلك (سورة البقرة 2/ 198) 1/ 245، وأمثلة أخرى للنقول عنه (الكلف) 283.

(معجم) التوقيف على مهمات التعاريف للسماوي (تقيق الدكتور عبد الحميد صالح حمدان)



الغلاف الداخلي لمعجم التوقيف للسماوي

(معجم) التوقيف على مسمات التعاريف للسناوي (محقق الدكتور محمد رضوان الداية)

التوقيف على مسمات التعاريف

تأليف
مُحَمَّد عَبْدُ الرَّزُوقِ السَّنَاوِي
(٩٥٢ - ١٠٣١هـ)

محقق
الدكتور محمد رضوان الداية

دار الفكر
بيروت - سورية

دار الفكر للطباعة
بيروت - سورية

صوفا الطائف لمعجم التوقيف على مسمات التعاريف

(معجم) الكليات لأبي البقاء الكفوى 1094م

لا يغرب المرء عندما يقرر أن كتاب الكليات أكثر من معجم لغوى، وأكثر من معجم اصطلاحى فى الوقت نفسه.

وهذا التنازع حول طبيعة انتيائه المعرفى لا يكفى فيه أن نسميه بالموسوعة، كما يقرر محققاه عندما قالوا فى مقدمة تحقيقها الكتاب (ص5): "كليات أبى البقاء موسوعة صغيرة فى كتاب واسع الشهرة، كثير التداول، أفاد منه كل من عنى - من المتأخرين - بدراسة الفلسفة عامة، والفلسفة الإسلامية بشكل خاص، وبمعرفة مصطلحات أصحاب كل من الفلسفتين". ونحن وإن كنا نسلم معهما بأن أبا البقاء كان قد جمع فى كلياته ما اصطلاح عليه كل فئة من علماء هذه الفنون "أو العلوم النحوية والصرفية والبلاغية والعروضية والفلكية والحكمية الطبيعية (= الفيزياء) والطب والرياضيات وغيرها" ونسقتها وبوبها - فإننا لا نسلم له بقوله: "وأخرج منها موسوعته الصغيرة هذه" (1).

والأجدر أن نقرر أنه معجم موسوعى ضمن قائمة معاجم المصطلحات العربية ذات البعد الموسوعى، وحقيقة كونه معجماً اصطلاحياً أمر ظاهر، أدركه كثير من المعاصرين، مثل الدكتور رمضان عبد التواب - رحمه الله - الذى أورده نموذجاً على المعاجم العامة للمصطلحات العربية (2). على حين يرى الدكتور محمد حسن عبد العزيز بعد أن قال: "جمع أبو البقاء فى كلياته ما تيسر له مما اصطلاح عليه أهل هذه العلوم والفنون" (3) - أنه موسوعة مختصرة فى علوم العربية (4)، وهو فى هذا متابع لمحققى الكتاب.

ولم يحدد الكفوى طبيعة كتابه، ولا طريقة ترتيب المواد التى ضمنها إياه، وإنما اكتفى قائلاً (ص13-18): "قد جمعت فيه ما فى تصانيف الأسلاف من القواعد... وتسارعت لضبط ما فيها من الفوائد... منقولة بأقصر عبارة وأتمها وأوجز إشارة وأعمها، وترجمت هذا المجموع المنقول فى المسموع والمعقول، ورتبتها على ترتيب كتب اللغات وسميتها بالكليات".

وفى هذا النص الموجز الذى اختتم به الكفوى مقدمة معجمه الموسوعى - تبرز مجموعة من الأمور، يحسن التوقف أمامها، والتعليق عليها، وهى:

(1) الكليات (مقدمة المحققين)، ص5.

(2) دراسات وتعليقات فى اللغة/ 44-46.

(3) المصطلح العلمى عند العرب/ 115، وانظر المعجم اللغوى العربى للدكتور عبد الغنى النجار 10/44.

(4) المصطلح العلمى عند العرب/ 115.

أولاً: القول في وصف طريقة ترتيب الألفاظ أو المواد اللغوية أو المصطلحات بأنها رتبت على ترتيب كتب اللغات، وإن قصد به طريقة ترتيب المعاجم اللغوية، فهو قول غامض مبهم لا يغنى شيئاً ولا يفي بمتطلبات ما يجب أن يظهر في مقدمات المعاجم؛ نظراً لتشعب مناهج المعاجم اللغوية في التأليف المعجمي عند العرب، وتنوعه تنوعاً كبيراً، وإن حملت على الغالب انصرف الذهن إلى طريقة الترتيب الألفبائي التجريدي، وهو غير منطبق على صنيعه هنا- كما سوف يتضح لنا-، وإن كان الواجب يقتضى أن نشير إلى أن المعاجم كانت تسمى بكتب اللغات.

ثانياً: تضمنت هذه المقدمة إشارة سريعة موجزة حول ما اشتمل عليه هذا المعجم الموسوعي من ألفاظ العلوم المختلفة، وأنه ضم بين دفتيه ألفاظ العلوم العربية والشرعية، إلى جانب العلوم الحكومية الأجنبية، وهو ما توحى به عبارته التي قال فيها: "وترجمت هذا المجموع المنقول في المسموع والمعقول"، وهو ما يمكن أن تفسر فيها كلمة المسموع إلى العلوم العربية والشرعية، وتترجم فيها كلمة المعقول إلى العلوم الأجنبية الحكومية الدنيوية.

ثالثاً: تضمنت هذه المقدمة عنوان المعجم، وهو "الكليات"، ولم ترد زيادات على هذه الكلمة العنوان، مما يجعل ما قاله الدكتور رمضان عبد التواب- رحمه الله- في الحديث عن اسم ذلك المعجم- محتاجاً إلى شيء من المراجعة، عندما قرر قائلاً: إن اسمه (يقصد اسم الكليات) بالكامل "الكليات: معجم في المصطلحات والفروق" ⁽¹⁾، ولعل الذي أوقعه في هذا الوهم هو ما صنعه محققا المعجم من إضافة هذا العنوان الجانبي من غير تبيين أو نص؛ مما أوحى بأنه من تمة العنوان الذي وضعه مؤلفه أبو البقاء الكفوى، وليس ذلك صحيحاً، مما يذكر بضرورة نشر الكتب التراثية بعنواناتها من غير تعديل أو تغيير، وبضرورة النص على أى إضافة تضاف؛ منعاً لأى خطأ، وهذا من الأصول المستقرة في علم تحقيق النصوص، التي أصل لها الراحل الكريم نفسه ⁽²⁾.

رابعاً: لم يرد في مقدمة الكفوى تفسير صريح أو غير صريح لعنوان الكليات، وإن كان من الممكن أن يحمل على أنه لما كان هذا المعجم مشغولاً بجمع ألفاظ العلوم المختلفة مسموعة ومعقولة- كما تقدم- صح أن يسمى بالكليات؛ لأنه جمع ألفاظ العلوم كلها التي كانت على عهدها.

(1) دراسات وتعليقات في اللغة/ 44.

(2) انظر: نقد لتحقيق كتاب (العمدة) في التصريف لعبد القاهر الجرجاني، في دراسات وتعليقات في اللغة/ ص 251.

غير أننا نلمح تأثرًا في إطلاق هذا العنوان بصنيع معجمى سابق من علماء القرآن الرابع والخامس الهجريين، هو أبو منصور الثعالبي 350 - 429هـ، صاحب فقه اللغة وسر العربية، فقد عقد بابًا في كتابه عنون له بعنوان (الكليات)، قال في مفتتحه: "الباب الأول في الكليات: وهى ما أطلق أئمة اللغة في تفسيره لفظة: "كل" ⁽¹⁾. ويبدو أن السر وراء تسمية الكفوى معجمه بالكليات، هو أنه التزم في كثير جدًا من المواضع بتفسير كثير من المواد، مبتدئًا هذا التفسير بكلمة كل، ومن الأمثلة التى تؤكد ذلك ما يلي:

25 "أبلج: كل متضح أبلج".

453 "الذمة: كل حركة يلزمك من تضييعها ذم".

465 "الراسخ: كل ثابت فهو راسخ".

543 "الصعيد: كل أرض مستوية فهى صعيد".

803 "المشكاة: كل كوة غير نافذة فهى مشكاة".

وهذه الأمثلة وغيرها مما جاء في الكليات دليل يؤيد ما نذهب إليه من تأثير فقه اللغة وسر العربية، بما جاء به من باب الكليات ⁽²⁾ في معجم الكليات للكفوى.

وربما صح أن نلمح في تسمية الكفوى أثرًا من آثار المنطق في نظره إلى تقسيمات الأشياء ⁽³⁾.

أما عن طريقة ترتيب الألفاظ أو المصطلحات فقد رتبته وفق الترتيب الألفبائى غير التجريدى، بمعنى مراعاة الحرف الأول من كل كلمة في الترتيب، ومن هنا فقد تضمن هذا المعجم ثمانية وعشرين بابًا، هى عدة حروف الهجاء العربية، مرتبة وفق الطريقة الشرقية (أ، ب، ت، ث، ج، إلخ).

ولم يراع مع هذا الاعتبار أى شىء آخر، باستثناء مراعاة الحرف الثانى مع الحرف الأول، وذلك في الباب الأول، باب الألف فقط، وهو ما نلاحظه في ترتيب المواد اللغوية التالية: أبلج/ وأب/ وابن، ثم الإتيان/ والإتباع/ والاتحاد، ثم الإثبات/ والأثاث، ثم أجم/ وإجمال، ثم أحدية وإحسان، ثم الاختصاص/ والاختلاف. وهكذا نرى رعاية الحرف الأول مع الحرف الثانى فقط، وهو ما التفت إليه كذلك الدكتور محمد حسن عبد العزيز ⁽⁴⁾، حيث يقول: "رتب

(1) فقه اللغة (السقا)/ 36، و (خالد فهمى) 23/1.

(2) انظر: أمثلة أخرى لما ابتدئ في تفسيره بلفظ كل: الكليات/ 465، 803، 804، 806، 808، 823، وغير ذلك كثير.

(3) انظر: الكليات/ 745.

(4) المصطلح العلمى عند العرب/ 116، وانظر كذلك: تراث المعاجم الفقهية في العربية/ 52.

(الكليات) على حروف المعجم من الألف إلى الياء على شكل اللفظ، دون الرجوع إلى أصله، ورتب فصل الألف - فحسب - مراعيًا ثاني حروف اللفظ."

وقد تخلى الكفوى عن هذه المراعاة للحرف الثانى مع الأول بعد الباب الأول أو باب الألف، ويمكن ملاحظة ذلك من توالى الأمثلة التالية من باب الباء، وهو الباب الثانى أو ما يسمى بفصل الباء: البروج/ والبر/ والبحر/ والبخس/ والبعل/ والبكم/ وبرع/ وبشينة/ وبغاء/ وبخار/ وبهار/ وبرزخ/ وبغاث/ وبهيمة/ وبكر/ وبدعة، وهكذا.

ولو راعى الكفوى الحرف الثانى مع الحرف الأول لتغير ترتيب هذه الألفاظ، ولم يلتزم الكفوى فى ترتيبه إيراد الألفاظ وفق منطوقها النهائى، وإنما أورد فى أحيان قليلة بعض الألفاظ مراعيًا جذورها، من مثل إيراده لكلمة (أبتر) فى باب الباء بعد (البخار)، وقبل (البحر) (ص226)، ولا وجه لهذا الاعتبار الجذر (ب ت ر)، يقول: "أبتر: كل أمر منقطع عن الخير، فهو أبتر". ويرجى كذلك مراعاة ابتداء تفسيرها بكلمة "كل"، ومثل ذلك فعله عندما فسر (الجبر) بجوار الإجمار (49).

كما نلمح عدم الالتزام بطريقة ترتيبه فى عنايته بإيراد كلمات فى غير مواضعها، من مثل تفسير الكلمات التالية فى باب الألف:

فقد فسر (الوحى) بعد تفسيره الإلهام. وفسر (الخرثى)، وهو ما رث وبلى من الأثاث، بعد تفسيره كلمة (الأثاث)، وهو لما جد من متاع البيت (ص39). وفسر (الرحمة) بعد تفسيره (الإحسان).

ولعل الذى قاده إلى ذلك الصنيع المخالف للترتيب - الذى أشار إليه فى مقدمته - هو إرادة بيان الفروق بين الكلمات المتقاربة فى دلالاتها وهو ما ألمح إليه المحققان فى العنوان الجانبى، الذى وضعاه تحت عنوان الكليات، حيث قالاه عنه إنه "معجم⁽¹⁾ فى المصطلحات والفروق"، وهذا الاهتمام ببيان ما بين كثير من الكلمات من فروق أمر ظاهر فى الكتاب، وإن كان مسبوقًا بما فعله ابن هبة الله كما مر بنا.

وقد التزم الكفوى - بجوار عنايته بتفسير المصطلحات وشرحها - بشرح كثير من الكلمات القرآنية، مرتبة وفق حروفها الأوائل فى نهاية كل فصل أو باب، بحيث يمكننا أن نقول: "إننا يمكن أن نعهده معجمًا من معاجم غريب القرآن الكريم؛ ذلك أنه كان مشغولًا بإيراد كل الألفاظ

(1) انظر الكليات (الإيتاء/ الإعطاء)/ 212، و (الإحجام/ الإقدام)/ 159 على سبيل التمثيل.

القرآنية في آخر كل فصل يناسبها (*)، فهو مثلاً بعد فصل الألف والطاء (ص142) يأتي بها أوله ألف وطاء من ألفاظ الكتاب الكريم، وكذلك فعل بعد فصل الألف والعين (143)" (1)، وهو وإن كان فعل ذلك بعد كل فصل ثانوي من فصول باب الألف - فإنه جمع كل الألفاظ التي تبدأ بحرف من حروف الباء إلى الياء مجموعة عقب كل باب من أبوابها؛ نظراً لما قلناه سابقاً من أن أبا البقاء الكفوى تحلى بعد حرف الألف عن ترتيبه وتقسيمه الباب على فصول ثانوية (2)، تراعى الحرف الثاني مع الحرف الأول.

ومن المهم أن نشير إلى أن السمة الموسوعية التي تحققت لهذا المعجم برزت بروزاً جلياً في الفصل الذي ختم به كتابه بعنوان: (فصل في المتفرقات)، حيث جمع فيه مجموعة من الكليات (أو القواعد) التي توزعت، فشملت فنوناً وعلومًا كثيرة، افتتح كل (كلية) منها بكلمة "كل"؛ تيسيراً لتحصلها، ولم يرتبها وفق منهج بعينه، وإن كان غلب عليها عنايتها بأمر لغوي.

وهذه المتفرقات من الأمور المهمة، التي يندر أن توجد مجمعة في "كل" في مكان واحد.

وقد حرص الكفوى في شروحه للألفاظ على بيان المعاني اللغوية أولاً، ثم بيان المعاني الاصطلاحية، كما حرص على العناية بكثير من الوظائف المعجمية المختلفة، من مثل عنايته بوظيفة الضبط، وبيان نوع بنية الكلمة، وبيان أصول الكلمات المعربة، وإيراد بعض المعلومات النحوية والدلالية والموسوعية.

فمن أمثلة عنايته ببيان المعاني اللغوية قبل بيان المعاني الاصطلاحية، لإدراك طبيعة العلاقة بين المعنيين، ولتيسير إدراك القانون الحاكم الذي يفسر انتقال الكلمة من فن اللغة إلى الاصطلاح، ما يلي:

112 = "الإسلام، لغة: الانقياد".

705 = "القضاء... أكثر أئمة اللغة في معناه، وآلت أقوالهم إلى أنه إتمام الشيء قولاً وفعلاً" (3).

(*) كان الالتزام بشرح غريب ألفاظ الكتاب العزيز منهجاً ثابتاً في كل حروف الكتاب، يذيل بها الكفوى آخر كل فصل، مجموعة كلها ومرتبة بحسب أوائل الكلمات القرآنية، حسب الباب الألفبائي من الكليات، ومن هنا فما قاله الدكتور محمد حسن عبد العزيز في المصطلح العلمي عند العرب (ص116) من أنه: "كان ينهى كل فصل من فصول الكتاب بالألفاظ القرآنية الشاهدة على المعاني التي يذكرها" أمر يخالف الحقيقة.

(1) تراث المعاجم الفقهية في العربية/ 53.

(2) تراث المعاجم الفقهية في العربية/ 53.

(3) انظر كذلك على سبيل التمثيل: الكليات (العصيان)/ 41، و (التشبيه)/ 270، و (التيمم)/ 286، و (التمهيد)/

289، و (الحد)/ 391، وإلى غير ذلك.

على أن عناية الكفوى بضبط الكلمات والمصطلحات كانت مما يلفت النظر؛ حيث وظفها توظيفاً جيداً، واستثمرها استثماراً ظاهراً في بيان كثير من الفروق بين المعاني. ومن المهم أن نشير إلى أنه استخدم أكثر من طريقة في بيان ضبط الكلمات، وبيان هجائها، من مثل استخدام الضبط بتقييد حركات الحروف، كما استخدم طريقة الضبط الصرفية، عن طريق بيان مثال مشهور الكلمة، المراد ضبطها، أو بيان بابها الصرفي. وكل هذه الطرق كانت تهدف إلى تقييد نطق الألفاظ من جانب، وضبطاً لمعانيها من جانب آخر، ولا سيما فيما للضبط مدخل في بيان معناه.

ومن الأمثلة التي تعكس عنايته ببيان ضبط الكلمات، ما يلي:

41 = "الأثال، كسحاب وغراب: المجد والشرف".

313 = "الترجمة، بفتح التاء والجيم: هو إبدال اللفظة بلفظة تقوم مقامها".

313 = "التجسس، بالجيم، هو السؤال عن العورات من غيره" / "والتحسس بالحاء المغلفة (أى: المهملة غير المنقوطة): استكشاف ذلك بنفسه"!

539 = "الشرب، مثلث الفاء: إيصال ما لا يتأتى فيه المضغ إلى جوفه فيه".

671 = "الغل: هو بمعنى الخيانة من حد (دخل)، والذي هو الضغن من حد (ضرب)"⁽¹⁾.

وقد يستخدم الضبط في دفع التوهم في مثل قوله:

292 = "الترصيع، بتقديم الراء، هو نوع من الطباق، يسمى ترصيع الكلام، وهو اقتران الشئ بما يجتمع معه في قدر مشترك". وذلك التقييد والنص دفعا لتوهم أن يكون المقصود التصريع؛ لغلبيه على الذهن.

كما ظهرت عنايته بذكر بعض المعلومات الصرفية عند الحاجة إلى الحديث عن بعض أبنية الكلمات، فذكر بعض المعلومات المتعلقة بالقصر والمد، والجمع والالزوم والتعدى، والتذكير والتأنيث، إلى غير ذلك مما رآه لازماً في الحديث عن بعض أبنية الألفاظ والمصطلحات، من مثل:

33 = "الإبار، اسم من أبر نخله: إذا لقحه، وأصلحه".

53 = "أحسن، يتعدى إلى وباللام، ويتعدى بالباء أيضاً".

(1) انظر كذلك على سبيل التمثيل: الكليات / 683 (فعله كفرحة) و (الفلك محرقة) / 693 و 729 (القران بالفتح) = (الند في السن)، (وبكسر الند في الحرب): (وبفتحتين = الطريق / وغدة) و 773 (الكور بالضم = بيت النار الذي يستخدمه الحدادون)، و 858 (الميت مخففة: الذى مات) / 913، (جير بكسر الراء وقد ينون = يمين بمعنى حقاً)، وإلى غير ذلك.

151 = "الأعشى: هو من لا يبصر بالليل، ويبصر بالنهار، ومصدره: العشا".

354 = "الجدرد، بضمّتين: جمع جدار".

389 = "الحل، بالكسر، مصدر حل يحل بالكسر في المضارع، وكذا: الحلال".

403 = "الحلو، اسم مشتق من الحلاوة".

409 = "حيهل، اسم لفعل أمر".

425 = "الخطايا: جمع كثرة، والخطيئات جمع سلامة، وهى للقلة".

511 = "السكنى: مصدر بمعنى الإقامة، أو اسم بمعنى الإسكان" (1).

كما تجلت عنايته كذلك بذكر عدد من المعلومات الدلالية عند الحاجة إلى بيان ما بين الكلمات من فروق أو علاقات دلالية، وهو في هذا يساير واقع اللغة، فلا يسرف في إنكار الترادف من جهة، عندما يفرق بين معاني كثير من الألفاظ التي بينها تشابه، ولا هو يقول بالترادف على الإطلاق، ملغياً ما يمكن أن يكون من فروق بين الكلمات. ومن أمثلة عنايته ببيان مثل هذه المعلومات الخاصة بالدلالة ما يلي:

234 = "البين، من الأضداد: يستعمل للوصل والفصل".

617 = "العادة والاستعمال: قيل هما مترادفان".

وكما ظهرت عناية أصحاب معاجم المصطلحيات ببيان أصول الكلمات الأعجمية التي عربت ونقلت إلى اللسان العربي - فعل الكفوى مثل ذلك هنا؛ اعترافاً منه بفكرة الافتراض اللغوي، وأنها ضرورة في مجال معالجة مصطلحات العلوم، ولا سيما أن قسماً كبيراً من هذه العلوم له احتكاك بعلوم غير العرب، فيما يسمى بعلوم الحكمة أو علوم اليونان، أو العلوم المعقولة في مقابل علوم الشرع أو العربية أو العلوم المنقولة.

ومن الأمثلة التي حرص فيها على بيان الكلمات المعربة، وبيان أصولها الأولى، ما يلي:

239 = "الدكان، فارسي معرب" (2).

(1) انظر أمثلة أخرى للنص على المعلومات الصرفية: الكليات (الضمير = فعيل بمعنى مفعول) / 571، و (ضياء) (جمع/ مصدر) و (الأعراب) = صيغة جمع / 641، و (العيار = مصدر) / 654، و (الغسل = مصدر غسل) و (الغسل مصدر اغتسل) / 672، و (فضل كنصر) / 683، و (الفرض = مصدر بمعنى مفعول)، و (والقضاء = ممدود وقد يقصر) / 705، و (المهية = مشتقة من ما هو) / 863، و (مختار لفظ متردد بين الفاعل والمفعول) / 865، و (المعزل بكسر الزاي اسم مكان / واسم زمان) / 869.

(2) هكذا في الصحاح (دكن) 2114/5، ورجح أدى شير يونانيتها في الألفاظ الفارسية المعربة / 65.

435 = "خدای، فارسیة معناه: جاء بنفسه، وهو معنى واجب الوجود" (1).

661 = "(جنات عدن): كروم وأعناب، بالسرانية" (2).

كما ظهرت عنايته ببيان أصول كثير من الأعلام الأعجمية التي أوردتها في معجمه، من مثل بيان عجمة نوح عليه السلام، وعجمة اليسع عليه السلام (3).

كما ظهرت بعض العناية ببيان بعض المعلومات النحوية عند التعرض لبيان دلالات بعض الألفاظ، يفيد في تعريفها وشروح معانيها النص على بعض المعلومات النحوية، من مثل:

327 = "اثنين ثان = تركيب جملة".

327 = "ثاني اثنين = تركيب إضافة".

كما برزت سمة الموسوعية بروزاً واضحاً في مناحي كثيرة، من مثل العناية بكثير من الأعلام الإنسانية والمكانية، بالإضافة إلى التعريف بكثير من الأباء والبنين والأدواء والذوات، وقد برزت في هذا الجانب كثرة اعتماده على معجم القاموس المحيط للفيروز آبادي، وهو من المعاجم اللغوية التي توسعت توسعاً ملموساً في الحديث عن كثير من المعلومات الموسوعية، ومن الأمثلة الدالة على العناية بكثير من المعلومات الموسوعية ما يلي:

461 = "ذو النون = يونس عَلَيْهِ السَّلَامُ / وذو النخلة = عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ / وذو الكفل: نبي أيضاً / وذو القرنين = إسكندر، وعلى بن أبي طالب أيضاً / وذو خلال = أبو بكر / وذو النورين = عثمان بن عفان / وذو الشهادتين = خزيمة بن ثابت" (4).

772 = "الكريمان = الحج والجهاد" (5).

أما عن مصادر الكليات فقد كثرت كثرة طاغية؛ بسبب من كثافة مواده، وبسبب من تأخره الزمني، وبسبب من عنايته بالمعلومات الموسوعية، فضلاً عن كونه حاوياً لألفاظ علوم مختلفة.

على أنه يمكن تصنيف المصادر التي اعتمدها الكفوى، وتوزيعها على أقسام بحسب كثافة الاستشهاد والنقل منها، كما يلي:

(1) انظر: الألفاظ الفارسية المعربة / 51.

(2) انظر: المهذب للسيوطي / 117.

(3) انظر: الكليات / 914 (نوح)، 986 (اليسع)، 68 (إدريس)، 435 (خشنام).

(4) انظر: المرصع (ذو النون) / 274، و (ذو الكفل) / 240، و (ذو القرنين) / 231، و (ذو النورين) / 274، و (ذو الشهادتين) / 175.

(5) في جنى الجنتين للمجيبى / 96 بالنص.

1- مصادر لغوية، ضمت في المقام الأول المعاجم اللغوية على تنوع مناهجها، بالإضافة إلى معاجم مصطلحية، ومعاجم في غريب القرآن، وغريب الحديث، ومؤلفات لغوية على اختلاف أنواعها.

2- مصادر تفسيرية ومعنية بعلوم القرآن، ولا سيما إذا عرفنا أن جانباً كبيراً خصصه الكفوى - كما سبق بيانه - لشرح دلالات الألفاظ القرآنية.

3- مصادر أصولية، سواء أكانت في أصول الدين أو أصول الفقه.

4- مصادر معرفية أخرى، توزعت على العلوم المختلفة التي عرف المعجم بكثير من ألفاظها، كمؤلفات المنطق والطب والهندسة والتصوف والحساب، وغيرها.

أما عن المصادر اللغوية - ولا سيما المعاجم منها - فنلاحظ أن أعلاها استشهاداً كان هو القاموس المحيط؛ نظراً للعناية التي أولاهها الكفوى للمعلومات الموسوعية، وهي ذات العناية التي تجلت في القاموس المحيط، فضلاً عن تأخره الزمني واختصاره، ومن المواضيع التي استشهد فيها بما في القاموس ما يلي:

الإبل 33/ وإبراهيم 34/ والأثر 40/ وأرمل 73/ وأسير 114/ والإلحاق 174/ والإمام 186/ والإناء 201/ وأيم 223/ وسأل 228/ وسائر 238/ وبشر 239/ والبدعة 243/ وتمهيد 288/ والجلد 330/ والحمد 356/ وجمادى 357/ ومواضع أخرى كثيرة غيرها⁽¹⁾.

ومن المعاجم التي أكثر من النقل عنها كذلك الصحاح للجوهري، حيث نقل منه في المواضع التالية: الفطر 29/ وأحصى 59/ والبلاغة 236/ والعشق 398/ والرزق 482، وغير ذلك من المواد⁽²⁾.

كما اعتمد على المعاجم اللغوية التالية: أساس البلاغة للزمخشري، في مثل (كاب/ 770)، وتاج المصادر لبوجعفر: في (الإحصاء/ 59)، وجمهرة اللغة لابن دريد في (أول/ 207)، وديوان الأدب، في مثل (حبر/ 408)، والراموز لمحمد بن حسام الدين، في مثل (كتب/ 767)، ومجمل اللغة لابن فارس في (عول/ 643)، والمحكم والمحيط لابن سيده في (بدا/ 242)، والمقاييس في اللغة (دكان/ 240)، وملتقط صحاح الجوهري للأركلى (زحير/ 490)، والعين للخليل بن أحمد في مثل (حلقوم/ 408).

(1) انظر الكليات (حمد/ 365، و (حنان/ 407، و (سأل/ 501، و (أبو العنايه/ 603، و (كتب/ 767، و (الملك/ 853، و (اليد/ 984، والصبح/ 982.

(2) انظر: الكليات (الغرام/ 399، وعرفة/ 657، وضحي/ 982.

ولم تقف حدود ما اعتمده الكفوى عند أعتاب المعاجم اللغوية العامة، وإنما تعدتها إلى الاعتماد على معاجم المصطلحات والمعاجم اللغوية النوعية، من مثل اعتماده على معاجم مصطلحات الفقه، مثل:

طلبة الطلبة للنسفى فى (حلقوم/ 408)، والمصباح المنير للفيومى، فى مثل (فاحش/ 675)، والمغرب للمطرزى (قرض/ 444)، ومن مثل معاجم غريب القرآن لنفطويه، فى مثل (أم القرآن/ 176)، والمفردات للراغب/ 34، ومن معاجم غريب الحديث: الفائق فى غريب الحديث للزخشري، فى (حمد/ 366)، والنهاية فى غريب الحديث، فى مثل (حلقوم/ 408).

كما نقل عن الأزهري، مما يصح أن يكون من تهذيب اللغة، ومن غريب ألفاظ الشافعى، فى (إصر/ 122) ⁽¹⁾، و (الغلول/ 671)، يقول: "والغلول، كما قال الأزهري: الخيانة فى بيت مال، أو زكاة، أو غنيمة". وفى الزاهر فى غريب ألفاظ الشافعى، تعليقاً على قول الشافعى: "ولو غل صدقته عزز". قال: "معنى غلوله صدقته: أن يغيبها عن المصدق؛ كيلا يزكى، وأصله: من غلول الغنيمة، وهى الخيانة منها" ⁽²⁾.

وقد أكثرنا فى بيان مصادره المعجمية؛ لندلل على مدى العناية التى أولاها أصحاب معاجم المصطلحيات بالأمور اللغوية المحيطة بالمصطلحات، خلافاً لما تقدم، ونقلناه عن الدكتور حسين نصار.

وكان لعناية الكفوى ببيان دلالات غريب ألفاظ القرآن الكريم - أثره فى ظهور عدد كبير من تراث غريب القرآن كما مر، بالإضافة إلى العناية بالنقل من تراث معانى القرآن، والتفاسير المختلفة من مثل اعتماده على: معانى القرآن للفراء (عرفة/ 657)، ومجاز القرآن لأبى عبيدة (الغلول/ 671)، والأخفش (أم كل شىء/ 176).

ومن التفاسير نقل من المحرر الوجيز لابن عطية (203)، والكشاف للزخشري (203)، والقرطبي (سبحان/ 516)، والكرمانى (203)، والبحر المحيط لأبى حيان (تأويلم/ 216)، وفتح القدير للشوكانى (ملك/ 853).

كما ظهرت آثار اعتماده على مؤلفات أخرى؛ بحكم انتماء هذا المعجم المعرفى إلى معاجم المصطلحيات، فنقل من مؤلفات الأصول، كالأصول للبزدوى/ 643، وتقويم الأدلة فى الأصول للدبوسى/ 299، وعن مؤلفات البلاغة: الإيضاح للقزوينى/ 403، والمفتاح

(1) انظر: تهذيب اللغة (أصر) 232/ 121.

(2) الزاهر للأزهري/ 232.

للسكاكى / 171، وعن مؤلفات علم الكلام: المواقف فى علم الكلام للإيجى / 800، وعن كتب اللغة من نحو وغيره: كتاب سيويه / 525، ومغنى اللبيب لابن هشام / 1046. ومن كتب الأدب والنقد: المثل السائر فى أدب الكاتب، والشاعر لابن الأثير / 763، ومن كتب المنطق: الملخص فى الحكمة والمنطق للفخر الرازى / 899، إلى غير ذلك من مؤلفات العلوم التى عرفتها الحضارة الإسلامية.

وقد كان للسمة الموسوعية التى ظهرت فى المعجم أثرها فى ظهور مصادر - من مثل الحيوان للجاحظ - فى قائمة المصادر التى نقل منها، مثل (الشیطان / 523).

وقد كان الكفوى ناقدًا لما ينقل، جريئًا فى الرد على ما يراه مخالفًا للحقيقة، ومعتزًا على ما أظهرت الأدلة خطأ، من دون النظر إلى صاحب الرأى الذى يعترض عليه، وكثيرًا ما كان يحقق الأقوال، ويرجح بين بعضها مختارًا أو موفقًا بينها. وقد كان الاعتراف بقيمته العلمية واضحًا فى اعتماد التهانوى الهندى عليه فى بناء معجمه الاصطلاحي (كشاف اصطلاحات الفنون) فى مواضع كثيرة جدًا، كما سبق فى بيان مصادر ذلك الأخير.

(معجم) الكليات ، للكفوي

الكليات

معجم في المصطلحات الفوق المعجمية

الشيخ الشيخ، أبو عبد الله بن محمد بن الحسين الكفوي
تأليفه ١٠٩١ هـ = ١٦٨٢ م

الطبعة الأولى: مطبعة دار الفقه والعلوم الإسلامية
بمكة المكرمة، ١٤٠١ هـ

مؤسسة الرسالة

صورة الغلاف لمعجم الكليات للكفوي

جامع العلوم فى اصطلاحات الفنون**أو (دستور العلماء) للأحمد نكرى.**

يعد جامع العلوم فى اصطلاحات الفنون، للأحمد نكرى امتداداً لتيار معاجم المصطلحيات فى تراث العربية، الذى نحا بآدته نحواً موسوعياً، واستثمر رصيذاً جيداً سبقه فى مدرسة الترتيب الهجائى الألفبائى، على نحو يشبه ما رأيناه فى المعاجم التى انتهجت ذلك النهج.

وقد افتتح المؤلف معجمه هذا بمقدمة، بين فيها مادته التى يجوبها، ومتحدثاً عن طريقة ترتيبه، قائلاً (3-2/1): "إن هذا (دستور العلماء) جامع العلوم العقلية، حاوى الفروع والأصول النقليّة- فيه فوائد غريبة، وفوائد عجيبة فى تحقيقات اصطلاحات العلوم المتناولة، وتدقيقات لغات الكتب المتداولة، وتوضيحات مقدمات متشعبة مشكّلة على المعلمين، وتلويحات مسائل مبهمة متعسرة على المتعلمين، بعبارات واضحة؛ لتيسير الوصول بها إلى المرام، وتعبيرات لائحة؛ لئلا يتعسر على كل طالب إدراك ما رام، وجعلت الحرف الأول مع الثانى؛ ليسهل الوصول إلى مقصورات المقاصد من الأبواب".

ونحن نرى فى هذه المقدمة التفاتاً جيداً إلى مجموعة من الحقائق المهمة فى هذا الباب الذى ندرسه هنا، منها:

أولاً: إدراكه لطبيعة كتابه، وأنه صنعه ليتناول فيه (تحقيقات اصطلاحات العلوم)، غير مهمل فى الوقت نفسه- بل يرى أنه من اللازم- التعرض (لتدقيقات لغات الكتب)، وما يحتاج إليه من الحديث عن الألفاظ اللغوية، وعطفها على معالجة اصطلاحات العلوم دال على تبعيتها لها من جانب، وعلى اشتغال معجمه الاصطلاحي على معلومات لغوية من جانب آخر؛ مما يجعلها فى الصميم من الدائرة المعجمية.

ثانياً: إدراكه لطبيعة العلوم فى العربية وتقسيماها التى استقرت ما بين علوم (نقلية) شرعية وعربية، وعلوم (عقلية) حكومية، مدار الأمر فيها ومعتمده على المعقولات والمعالجة، ومن ثم كثر فيها النقل عن الأمم الأخرى، ولا سيما اليونان والفرس، وغيرها.

ثالثاً: استهدافه الغاية التعليمية، وقد ظهرت فى أكثر من موضع من مقدمته، حيث نص على إرادة التيسير على طلاب العلوم.

رابعاً: النص على طريقة ترتيبه لمواد معجمه، وهى تقسيم الكتاب إلى أبواب، تدرج فيها الألفاظ حسب الحرف الأول منها، وقسم كل باب من الأبواب الثانية والعشرين إلى فصول،

راعى فيها مع الحرف الأول الحرف الثانى، ولم يغيب عنه أن يعلل سر اختياره لهذه الطريقة، حيث قرر أن الذى حكمه فى اختياره هو تيسير الوصول إلى المعلومات المندرجة تحت الألفاظ، مما سماه (مقصورات المقاصد من الأبواب).

والحق يقتضى أن نقرر أن الوقوف عند حدود هذه العبارة الموجزة- فى بيان طريقة ترتيب المفردات- غير كافٍ فى توضيح بقية الأمور التى راعاها عند بناء معجمه، حيث يمكن القول:

1- إنه لم يراع بعد الحرف الثانى أى شىء، مما ناقض قليلاً من دعوى التيسير، التى ركن إليها فى تعليل اختياره طريقة الترتيب الهجائى الألفبائى؛ إذ يقتضى التيسير متابعة مراعاة كل حروف الكلمات مع الأول، ويؤكد اكتفاؤه بمراعاة الثوانى مع الأوائل ورود الكلمات التالية بترتيب ما جاءت عنده، كما يلى: ففى باب الألف مع الألف، وهو يقصد الهمزة مع الألف: الآل (7/1)، والآية (11/1)، والآلة (11/1)، والآمة/ وآداب البحث والمناظرة (12/1).

وفى باب التاء مع الدال جاءت الألفاظ التالية: تدبير المنزل 282/1، والتداخل 282/1، وفى باب التاء مع العين جاءت الألفاظ التالية: التعين 325/1، والتعزير 326/1، والتعليق 328/1، والتعلق 328/1.

2- التزم إسقاط (ال) التعريفية، فلم يراعها فى الترتيب، وإن راعى (أم) بدليل إيراد (أم الولد) فى باب الألف مع الميم 193/1، و (أم الكتاب) فى الألف مع الميم 189/1، كما راعى (ذو وذات)، حيث اعتبرهما فى الترتيب، حيث جاءت المصطلحات المركبة من أحدهما فى باب الذال (120/2): ذات الشىء وذو الرحم/ وذو العقل/ وذو العين (126/2)، وكذلك بنت وبنو، فأورد المصطلحات المركبة من أحدهما فى الباء والنون (256/1).

3- كما أنه لم ينص على كونه رتب الكلمات وفق شكلها النهائى، أو وفق منطوقها من غير مراعاة للجذور المنحدرة منها، أو بعد تجريدتها من الزوائد والتضعيف.

وقد خالف فى بعض الأحيان ترتيبه ذلك قاصداً ومعللاً مخالفته هذه فى البدء بلفظ الجلالة، ثم بالأحمد، ثم بالأصحاب بقوله (4/1): "الله: وإنما افتتحت بهذه الكلمة المكرمة المعظمة، مع أن لها مقاماً آخر بحسب رعاية الحرف الثانى؛ تيمناً وتبركاً، وهذا هو الوجه للإتيان بعد هذا بلفظ الأحمد والأصحاب".

وإن عاد فأوردها فى أبوابها محيلاً إليها إحالة ارتدادية؛ حتى لا يكرر ما قاله، يقول فى باب الألف مع اللام (155/1): "الله: علم دال على الإله الحق، دلالة جامعة لمعانى الأسماء الحسنى

كلها، وقد مر تحقيقه في أول الكتاب تبرُّكًا وتيمُّنًا". ويقول (124/1): "الأصحاب: قد مر في أول الكتاب تيمُّنًا وتبرُّكًا"، ولم يعد الأحمد كما فعل في هذين الاسمين.

4- وقد أخلص الأحمد نكرى لطريقة الترتيب الهجائية حتى فيما هو خطيٌّ، بمعنى أنه رتب الكلمات مراعيًا طريقة كتابتها المألوفة في الكتابة العربية، بحيث تراه يورد مدخل (بسم الله الرحمن الرحيم) في باب الباء مع السين (245/1).

وقد كان يستطرد أحيانًا فيشرح بعض الكلمات في غير مواطنها من غير إشارة أو إحالة، من مثل شرحه لكلمة (الريق) بعد انتهائه من شرح (الحفظ) 39/2، بمناسبة ورودها في أثناء شرحه للفظ (الحفظ)، وكذلك شرح (المؤخر) في بيان شرحه لمدخل اللحظ (168/3)، ومثلما رتب القسم العربى من معجمه متبعًا الطريقة الألفبائية- فعل في القسم الفارسي الذي شغل الجزء الرابع⁽¹⁾.

ومثلما رأينا في معاجم المصطلحيات التى سبقت جامع العلوم عناية بالوفاء بكثير من الوظائف المعجمية- نراه في هذا المعجم، من مثل بيان معانى الألفاظ في متن اللغة في الغالب قبل التعريف بمعانيها الاصطلاحية، ومن مثل العناية بضبط الكلمات وبيان هجائها، ومن مثل رعاية النص على تدوين المعلومات الصرفية والنحوية والدلالية التى يرى لزومها لبيان معنى المصطلحات، مع العناية البالغة بالجانب الموسوعى، مما يجعله في هذا الجانب متفوقًا عما سبقه.

ومن أمثلة عنايته ببيان معانى كثير من الألفاظ في متن اللغة تمهيدًا لبيان معانيها في لغة العلوم؛ حتى يتسنى الكشف عن القوانين اللغوية التى تفسر انتقال الألفاظ من اللغة العامة إلى اللغة الاصطلاحية- ما يلي:

101/1 = "الاستحسان، في اللغة: هو عد الشيء واعتقاده حسنًا".

101/1 = "الاستقراء، في اللغة: التفحص والتتبع".

231/1 = "البحث، في اللغة: التفطيش والتفحص".

108/2 = "الدليل، في اللغة: المرشد وما به الإرشاد".

137/2 = "الرضاع، في اللغة: شرب اللبن من الثدي".

219/2 = "الشفعة، لغة بالضم: بمعنى المفعول، من الشفع وهو الضم".

(1) من طبعة حيدر آباد 1329-1331هـ، والتى سهاها الأحمد نكرى باسم: ضميمه دستور العلماء. وقد افتتحه أيضًا بالأحمد)، مثلما فعل في القسم العربى، وبالإمكان عده معجماً ثنائياً مستقلاً.

28/3 = "الفصاحة، في اللغة: الإبانة والظهور، وخلوص الكلام عن اللكنة، وانطلاق اللسان والجودة والصراحة والوضوح".

93/3 = "القناعة، في اللغة: الرضا بالقسمة".

212/3 = "المجاهدة، لغة: المحاربة".

وقد ظهرت ظاهرة العناية بتفسير المداخل العربية باللغة الفارسية، مما يمكن معها أن يعد معجم جامع العلوم من المعاجم شبه الثنائية، لدرجة أنه كان في كثير من الأحيان يكفي بالشرح الفارسي، بالإضافة إلى الجزء الرابع الذي خصه بالكامل لشرح المداخل بالفارسية، يقول: "كتالوج: (دليل)، سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية عنه (ص 7)". وضمن بعض شروحه كلاماً فارسياً، كما ميز كتاباً خاصاً جاء جله باللغة الفارسية، حيث عرض فيه جمعاً وفيراً من المصطلحات، كان بعضها تكراراً للمصطلحات التي وردت بالعربية.

ومن أمثلة عنايته بشرح كثير من المداخل العربية باللغة الفارسية، ما يلي:

51/1 = "الأخذ = كرفن"، وهو أول معنى يورده شتاينجس ص (1082).

وكذلك فعل في المداخل التالية:

الاستعانة (95/1)، والإسناد (115/1)، والاقتضاء (147/1)، والحساب (35/2)، والخلف (55/2)، والخصم (82/2)، والإرهاص (65/1)، والإرسال (75/1)، والقلب (91/3)، واللدغ (168/3)، والمد (235/3)، وغير ذلك كثير جداً في المعجم، ومن ذلك يتضح مدى العناية التي أراد الأحمدي نكري من ورائها تفسير هذه المفاهيم؛ لتيسيرها إلى أصحاب اللسان الفارسي، وتقريب الحقائق الشرعية والعلمية إليهم بلغتهم؛ لدقة تحصيل تصوراتها. ومن هنا فلا يمكن أن نتصور أن هذه الكثرة الكثيرة لمرات تفسير مصطلحات أو ألفاظ عربية بالفارسية كان وليد ذلك العصر المتأخر، بل إننا نذهب فنقرر أن هذه الظاهرة تعود إلى أواخر القرن الرابع وبداية الخامس الهجريين، وإن استفحل ظهورها فيما بعد هذين القرنين، حيث جاءت عند الأزهرى في معجمه (الزاهر) ظاهرة بواكير المعجم الثنائي، أو ظاهرة تفسير بعض الألفاظ بغير العربية - الفارسية تحديداً - أو يمكن أن نسُميها على وجه الدقة تداخل لغات الشرح - إلا أنها صارت جزءاً من منهج النسخ في معجمه (طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية على ألفاظ كتب الحنفية)؛ حيث لا تكاد تخلو منها صفحة من صفحاته، لدرجة وصلت به أحياناً أن يفسر اللفظ بالفارسية فقط دونما إيراد لأى تفسير بالعربية⁽¹⁾.

(1) تراث المعاجم الفقهية في العربية/ 77، وانظر: المعاجم الثنائية ذات المداخل العربية/ 5 وما بعدها.

وهذا الذى سبق صادق تمامًا على معجم جامع العلوم، وإن تطورت فيه الظاهرة، فمثلت قسمًا كاملاً من المعجم، هو: الضميمة، وقد كان بالإمكان اعتبارها كتابًا مستقلًا، أو يمكن استقلاله لو لم يكن الأحمد نكرى يحيل إليه إحالات أمامية، بدءًا من أول المعجم، حيث قال فى مدخل (بازكشت / 328): "فارسية مشهورة [بمعنى يعود]، وما عند أرباب السلوك سيجىء فى (هوش دردم) إن شاء الله تعالى". وهذا الذى يشير ويحيل إليه موجود فى الضميمة (212/4) (1).

وربما بلغت نسبة الشروح الفارسية فى الكتاب كله بضميمته ما يقترب من ثلث حجم الكتاب، ويبدو أن نسبة الخمس التى أشارت إليه النشرة التعريفية بصنيع مكتبة لبنان- لم تدخل الجزء الرابع الذى هو ضميمة الكتاب، فى قياس كثافة الشروح الفارسية (2).

أما وظيفة ضبط الكلمات والمصطلحات فقد ظهرت ظهورًا واضحًا، وتنوعت الطرق التى استخدمها المعجم فى ضبط كلماته ومصطلحاته، ما بين تقييد بالحروف، أو ضبط باستخدام البنى الصرفية، ومن أمثلة ذلك:

64/1 = "الإذن، بالكسر فى اللغة: الإعلام مطلقًا".

132/1 = "الأضحية، بضم الهمزة وكسر ها".

376/1 = "الثقل، بالكسر وفتح القاف: يستعمل فى المعانى، وبسكونه (أى: القاف): فى الأجسام". وفى هذا المثال التفات جيد إلى قاعدة التفريق بين المعانى المختلفة بالحركات.

81/2 = "الخزانة، بالكسر: المنبع".

130/2 = "الرجل، بفتح الأول وضم الثانى: ذكر من بنى آدم، جاوز حد الصغر بالبلوغ".

379/2 = "العمرى، بضم العين وسكون الميم وفتح الراء المهملة بالألف المقصورة، على وزن قصوى: اسم لهبة شىء مدة عمر الموهوب له أو الواهب، بشرط الاسترداد بعد موت الموهوب له أو الواهب".

(1) أعاد الدكتور رفيع العجم، والدكتور على دحروج، والدكتور عبد الله الخالدى، والدكتور محمد العجم- ترتيب المصطلحات، مع مراعاة كل حروف الكلمة من غير اعتبار للجذور، مع نقل الشروح والجمل الفارسية إلى العربية. انظر سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية / 7.
(2) انظر: سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية، ص 7 وما بعدها.

64/3 = "القرآن، بالضم والمد: هو المنزل على رسولنا صلى الله عليه وسلم، المكتوب في المصاحف، المنقول عنه نقلاً متواتراً".

168/3 = "للحظ، بفتح الأول وسكون الثانى والظاء المعجمة: النظر إلى شىء بمؤخر، والمؤخر على وزن مكرم: ما يلي الصدغ".

249/3 = "المزاح، بالكسر والحاء المهملة: مباسطة لا تؤذى المخاطب، ولا توجب حقارته".

وفي جانب العناية بإيراد بعض المعلومات الصرفية التى يلزم وجودها تحت المداخل - برزت رعاية (جامع العلوم) فى الحديث عن معلومات الجمع والتثنية والمد والقصر والتذكير والتأنيث، ومسائل الاشتقاق، وأنواع المشتقات فى كثير من شروح المداخل، مما يؤكد ما سبق أن قررناه من بروز العناية بالأمور اللغوية فى هذه المعاجم الاصطلاحية، خلافاً لما ساقه الدكتور حسين نصار فى تعليقه إهمال دراستها فى كتابه الرائد (المعجم العربى).

ومن أمثلة المعلومات الصرفية التى وردت فى شروح الكلمات والمصطلحات ما يلى:

191/1 = "الأبصار، بالفتح، جمع: البصر وبالكسر: مصدر أبصر".

30/1 = "الإبطال، متعد: البطلان".

116/1 = "الأشياء، جمع شىء، أو اسم جمع... فأشياء على هذا التقدير: اسم مؤنث فى آخره ألف ممدودة، قائمة مقام علتين".

36/2 = "الحصول، مصدر حصل يحصل، كنصر ينصر".

87/2 = "الخطأين، مثنى الخطأ".

99/2 = "الدجال، مبالغة من الدجل، وهو: الكذب".

129/3 = "المخرج، اسم ظرف (= اسم مكان) من الخروج. والمخارج: جمعه، مخرج الحرف هو المكان الذى يخرج منه".

260/3 = "المسجد، ظرف (= اسم مكان) من سجد يسجد على نصر ينصر... ويجوز فيه الفتح والكسر".

وقد اعتنى بشىء آخر قريب من اهتمام الصرف، وهو من صميم علم الاشتقاق بمفهومه الحديث، وهو النص على أصول الكلمات الأعجمية، التى عربت ودخلت المعجم العربى، وقد استخدم فى بيان الأصول التى اندرجت منها هذه الألفاظ مصطلحات، من مثل: المعرب

والدخيل، مما يوحى بتفرقه بين ما عرب في العصور الأولى، وما عرب بعد هذه العصور، مما هو خارج عن دائرة أزمته الاحتجاج اللغوي. والأمثلة على ذلك كثيرة من مثل:

150/1 = "الأقانيم، جمع الأقنوم، هو: الأصل. وقال الجوهري: أحسبها؛ أى أظن أنها (أى الأقنوم) رومية، وقيل: يونانية" (1).

227/1 = "إيساغوجي: مركب من ثلاثة ألفاظ، وهى يونانية، وهى: إيس واغو، واجى. معنى الأول: أنت، ومعنى الثانى: أنا، ومعنى الثالث: ثمة، فحذفوا ألف اجى؛ للاختصار، وجعلوه متمماً للكليات الخمس" (2).

390/1 = "الجرصن: دخيل، أى ليس بعربى أصلى، البرج. وقيل: مجرى الماء فى الحائط" (3).

157/2 = "الزندق، فارسى معرب، وأصله: زنده وهو من يقول بدوام الدهر" (4).
157/2 = "الزنجار، معرب الزنكار، وهو عملى يصنع من النحاس والنوشادر والخل وماء الليمون" (5).

27/3 = "الفرسخ، معرب فرسك" (6)، وهو ما يساوى قريباً من ثمانى كيلو مترات، أو ما يقترب من 18000 قدم (ثمانية عشر ألف قدم).

51/3 = "القانون، يونانى أو سريانى: مسطر الكتابة، وفى الاصطلاح هو الأمر الكلى المنطبق على جميع جزئياته، التى يعرف أحكامها منه" (7).

كما ظهرت كثير من المعلومات اللغوية الأخرى؛ نحوية ودلالية تحت المداخل، فى أثناء شروح الكلمات والمصطلحات؛ مما كان له أثر فى إضاءة معانى كثير من هذه المداخل، ومن أمثلة العناية بهذه المعلومات النحوية والدلالية وغيرهما، ما يلى:

(1) قصد السبيل 204/1، وانظر: الصحاح (قدم) 216/5، وفيها أنها رومية، وفى تفسير الألفاظ الدخيلة فى اللغة العربية أنها أرامية، ص 5.

(2) قال بيونانيها طوبيا العيسى فى تفسير الألفاظ الدخيلة فى اللغة العربية / 5.

(3) كذلك فى قصد السبيل فيما فى اللغة العربية من الدخيل 380/1.

(4) كذلك فى جبهة اللغة لابن دريد 1329/3، وشفاء الغليل / 79، وقصد السبيل 96/2، والألفاظ الفارسية المعربة / 80، وشتاينجس / 626، ورسالة تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية (قنبي) / 52.

(5) فى تفسير الألفاظ الدخيلة / 33، فارسى بمعنى صداد الحديد والنحاس. وانظر: الألفاظ الفارسية المعربة / 80، وقصد السبيل 96/2، وشتاينجس 624.

(6) الألفاظ الفارسية المعربة / 118، وتفسير الألفاظ الدخيلة / 50، وقصد السبيل 231/2، وشتاينجس / 918.

(7) الذى فى الألفاظ السريانية فى المعاجم العربية / 139، قانونة البناء: زيح، سريانية وفى اللسان (قن) 349/13 ليس بعربى.

98/3 = "قوس قزح، بفتح الحاء، تركيب إضافي، فكتابتها قوس وقزح بالواو غلط".

7/1 = "الآل: أصله أهل بدليل: أهيل؛ لأن التصغير محك الألفاظ يعرف به جواهر حروفها وأعراضها، أى أصولها وزوائدها".

67/2 = "الخير، بفتح الحاء المهملة وكسر الياء المشددة التحتانية بنقطتين: قيل هو المكان متحدان، فهما لفظان مترادفان".

كما ظهرت عناية الأحمدي نكري بالمعلومات الموسوعية بدرجة كبيرة، حتى صح أن يقال في تصنيفه إنه "ظهر على هيئة العمل الموسوعي المعجمي" ⁽¹⁾، حيث اعتنى بجوار شرح الألفاظ والمصطلحات بالتعريف بكثير من الأعلام الإنسانية والبلدانية، وبكثير من أعلام الفرق والقبائل والأماكن والمعادن؛ مما جعله استمرار للمعجمية الموسوعية التي تنامت مع تعريفات الجرجاني، ثم تطورت تطوراً ملحوظاً عند الكفوي والتهانوي، حتى الأحمدي نكري، الذي لم يكتف بإيراد عدد من المعلومات الموسوعية تحت المداخل، وإنما تعدى ذلك إلى صنع مداخل كثيرة جداً لكثير من الأمور الموسوعية، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

58/1 = "أخفش: اسم ثلاثة رجال من النحاة، أحدهم: أستاذ سيويوه وكنيته: أبو الخطاب. وثانيهم: تلميذ سيويوه، ولقبه: سعيد، وكنيته: أبو الحسن وأبو مسعدة. وثالثهم: قرينه (أى: قرين سيويوه)، وهو أبو الحسن على بن سليمان" ⁽²⁾.

112/1 = "الإسكافية: هم أصحاب أبى جعفر الإسكاف. قالوا الله تعالى لا يقدر على ظلم العقلاء بخلاف ظلم الصبيان والمجانين فإنه يقدر عليه" ⁽³⁾، تعالى الله علواً كبيراً.

77/1 = "إمام الحرمين: أستاذ الإمام محمد الغزالي، ولقبه: ضياء الدين، وكنيته: أبو المعالي، واسمه: عبد الملك".

ومما جاء من المعلومات الموسوعية تحت المداخل في أثناء شروح الألفاظ ولم يستقل بمدخل:

9/2 = "الحجر بفتح الحاء والجيم... وقد يراد به الذهب والفضة، كما يقال: فلان ابن حجر؛ أى كثير المال. ومن هذا لقب الشيخ الإمام العالم العامل الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على العسقلاني، ابن حجر. ووجه تسميته بذلك كثرة ماله وضياعه. وهذا لقبه رحمه الله وإن كان بصيغة الكنية".

(1) سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية، ص7.

(2) انظر: بغية الوعاة (باب المتفق والمتفرق) 389/2، وزاد على الثلاثة ثمانية أخافشة آخرين.

(3) انظر: الفرق بين الفرق / 169.

ومن المعلومات الموسوعية كذلك ما ذكره تحت مدخل (السورة)

(192/2) من تعداد أسماء سور القرآن الكريم، مرتبة من الفاتحة إلى الناس.

وقد اعتنى الأحمـد نكرى - كالكفوى والتهانوى - بتوثيق ألفاظه ومصطلحاته، والمعلومات الواردة في أثناء شروحهـا "حيث بدا حريصاً على إسناد شروحه إلى قائلها إلى مراجعها بتوثيق علمى حسن" (1). وقد ظهر أثر ذلك في امتلاء المعجم بأسماء المصادر، وأسماء المؤلفين الذين نقل عنهم.

وما يهمنـا أن نشير إليه هو إدراكه الجيد لطبيعة كتابه وانتائه المعرفى إلى معاجم المصطلحيات، مما كان له أثر في نوعية المصادر التى اعتمدها في بناء عمله.

فقد ظهرت آثار هذه العناية بالتوثيق على قائمة مصادره، التى تنوعت تنوعاً كبيراً؛ بحكم أنه معجم لمصطلحات العلوم المختلفة. لكننا نحب أن نشير إلى التفاته إلى قيمة الاعتماد على معاجم المصطلحيات التى سبقته، بالإضافة إلى المعاجم اللغوية، ولا سيما ذات البعد الموسوعى.

فمن معاجم المصطلحيات التى اعتمدها ونقل منها:

- معجم التعريفات للسيد الشريف الجرجاني، كما في: (اتصال التبريع) 36/1، و(الجزء) 392/1، و(الغراب) 4/3، و(فساد الوضع) 27/3، و(القلم) 90/3، و(القلب) 91/3، و(الكناية) 151.

وقد سباه في بعض الأحيان بكتاب الاصطلاحات، يقول في الضحك (261/2): "قال السيد الشريف قدس سره في اصطلاحاته: وحد الضحك: ما يكون مسموعاً إلى جيرانه" (2).

- معجم مفاتيح العلوم للخوارزمى كما في (الزنادقة) (157/2)، حيث نقل في هذا المدخل كل ما جاء عند الخوارزمى في تعريف الزنادقة، ومن أين اشتق هذا الاسم (3).

أما المعاجم اللغوية فقد تنوعت لتغطى المدارس المعجمية المختلفة من مثل:

- أساس البلاغة للزمخشري، كما في: (الدؤابة) 126/2.
- جمهرة اللغة لابن دريد، كما في: (الزنديق) 157/2.
- شمس العلوم للحميرى، كما في: (المسجد) 206/3.

(1) سلسلة موسوعات المصطلحات العربية الإسلامية، ص7.

(2) الذى في التعريفات 892/179: "حد الضحك: ما يكون مسموعاً له لا لجيرانه".

(3) انظر مفاتيح العلوم (فلوتن)/ 37.

• الصحاح للجوهري، كما في: (الرؤيا) 145/2، و (الضباب) 261/2، و (الضأن) 260/2، و (الظهار) 289/2، و (العدة) 308/2، وكذلك في 4/1، و (الارتثا) 77/1، و (الأضحية) 132/1، و (البالوعة) 228/1، و (الجرموق) 391/1، و (الجو) 419/1، و (الفرس) 27/3، و (المسجد) 260/3.

• القاموس المحيط، للفيروزآبادي، كما في: (الزوج) 157/2، و (الشرط) 212/2، و (البرهان) 236/1، و (البلاغة) 255/1، و (التربيع) 288/1، و (القسمه) 66/3، و (المصاهرة) 247/1.

• مجمل اللغة لابن فارس، كما في: (القضاء) 74/3.

• المصباح المنير، كما في: (الظهار) 289/2.

• المغرب للمطرزي، كما في: (الأضحية) 132/1، و (الفره) 4/3، و (الفتوى) 14/3، و (القسمه) 66/3، و (الماذيانا) 195/3.

وكان للعناية الكبيرة بشروح المصطلحات باللغة الفارسية أثر في الاعتماد على بعض المعاجم الثنائية، من مثل نقله من معجم تاج المصادر لجعفر، وهو معجم عربي فارسي⁽¹⁾.

ومن أمثلة النقل منه ما تجده في (الاستعانة) 95/1، و (الاستطراد) 114/1، حيث قال بعد نقله شرحاً بالفارسية: "كذا في تاج المصادر"، و (الالتفات) 159/1.

وهنا نحب أن ننبه أنه كثيراً ما كان الأحمدي يذكر اسم معجم (التاج) فقط، وهو في الواقع نقل من معجمين ساهما في الغالب بهذا الاسم؛ أولهما: ما سبق أن أشرنا إليه، وهو كتاب تاج المصادر، ومنه تأليف ثنائي هو الذي اعتمده في أثناء الشروح الفارسية التي ملأ بها معجمه (جامع العلوم). وأما المعجم الثاني فهو: تاج العروس من جواهر القاموس للسيد مرتضى الزبيدي، كما في نقله في مادة (البلاغة)، حيث قال 255/1: "البلاغة في القاموس والتاج: بلغ الرجل بلاغة إذا كان تبلغ بعبارته كنه مراده على وزن كرم"⁽²⁾.

ويمكن أن نقرر أن التفرقة بينهما ممكنة إذا ما راعينا السياق الذي ورد فيه الإحالة إلى التاج، فإذا كان الكلام فارسيّاً فهو يقصد تاج المصادر، وإذا كان الكلام عربيّاً كان يقصد تاج العروس.

كما ظهرت آثار عنايته بالشروح الفارسية للمداخل في اعتماده على معجم فارسي آخر، هو كنز اللغة لابن معروف، كما في: (قوس قرح) 98/3.

(1) انظر: حديث موجز عن منهجه وسأته ومعاجم الأبنية في العربية/ 185.

(2) هكذا في التاج (بولاق) (بلغ) 4/6، و (الكويت) 447/16، والقاموس (بلغ) 100/3.

كما ظهرت آثار عنايته باللغة في اعتماده على كتب غريب الحديث في مثل: (حتف أنفه) 9/2، حيث نقل عن النهاية لابن الأثير.

ومن هذه القائمة التي اعتمدها الأحمد نكرى، يظهر مدى وعيه بطبيعة كتابه، وانتائه المعرفي إلى معاجم المصطلحيات، ذلك أن هذه القائمة عكست إدراكه لاختلاف المناهج المعجمية، وتنوع المدارس، فعرف عناية ابن دريد بالمعرب والدخيل، وعناية القاموس والتاج بالمعلومات الموسوعية، وعناية شمس العلوم بترتيب الكلمات تبعاً لأبنيته، واعتمد في بيان دلالات الكلمات الفقهية على معاجم فقهية؛ كالمغرب للمطرزي والمصباح للفيومي، واعتمد في شروح المصطلحات بالفارسية على معاجم فارسية، أحادية أو ثنائية كتاج المصادر، وكنز اللغة، واعتمد على معاجم مصطلحيات لها منزلتها في قائمة هذا النوع من المعاجم العربية، التي ينتمى هو إليها كمفاتيح العلوم والتعريفات.

وليس معنى ذلك أن جامع العلوم لم يعرف غير هذه المصادر، فذلك غير صحيح، وإنما توسعنا في بيانها؛ لندل على مدى العناية بأمور اللغة، مما هو داخل في صميم بناء أى معجم، وكيف تجلت آثار هذه العناية الكبيرة بالمعلومات اللغوية على تنوعها في المعلومات الواردة تحت المداخل.

وقد ظهرت قائمة طويلة لمصادر معرفية أخرى؛ بحكم كونه معجماً مصطلحياً للعلوم المختلفة من جانب، ولكونه ذا بعد موسوعي من جانب آخر.

فاعتمد على كتب المنطقة والحكمة والفلسفة وكتب النحو كالكتاب لسيبويه، وشرح الكافية للأسترباذى. وكتب معانى القرآن؛ كابن قتيبة، ومجاز القرآن لأبى عبيدة. وكتب التفسير؛ كالكشف للزمخشري، والبيضاوى، والقرطبي، والبحر المحيط لأبى حيان. وكتب الفقه، ولا سيما كتب الفقهاء الأحناف؛ كجامع الرموز للقوهستانی. وكتب الحيوان؛ كحياة الحيوان للدميرى، والحيوان لعبد المسيح بن بختيشوع. وكتب البلاغة؛ كالمطول للسعد التفتازانى، وكتاب ابن الأثير، ومن كتب المجاميع والاختيارات كتاب الكشكول للعاملى. وكتب شرح الحديث كفتح البارى لابن حجر. وكتب الفلسفة كالتجريد للطوسى. وكتب الشئال النبوية كالشئال للترمذى، إلى غير ذلك.

كما نقل الأحمد نكرى عن كتب له هو، من مثل: جامع الغموض، وسيف المبتدين في قتل المغرورين، كما جاء في (الرجل) 130/2.

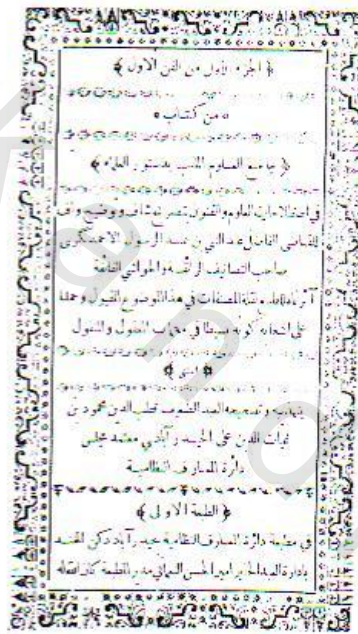
ولم يكن الرجل متعصباً لمذهبه الحنفى، وإنما نقل كذلك عن الشافعية في كثير جداً من المواضع، حيث نراه ينقل عن الروضة للنووى، والمهات عليها للإسنوى.

ونظرًا لضخامة الكتاب فقد بدا الأحمـد نكرى حريصًا على عدم التكرار، معتمـدًا على نظام الإحالة القبـلية أو البعدية، فما يتناوله بالشرح فى سياق ما مخالف لسياقه الأصيل، يأتى فى موضعه المظنون فىحيل إلى الموضوع الذى تناوله فيه. ومن أمثلة ذلك:

34/1 = "الاتفاقية: فى المتصلة الاتفاقية، وهى هناك فى المتصلة الاتفاقية 204/3".

135/2 = "الرسخ فى التناسخ: وقد سبق تناوله فى التناسخ 354/1، وهو تنزل روح الإنسان فى الأجسام النباتية".

(معجم) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون المأتمن كسرى



صورة الغلاف لمعجم دستور العلماء المأتمن كسرى

وتظهر - في ختام ذلك القسم من الكتاب - مجموعة من العلامات البارزة، لا يصح إهمال التوقف أمامها، من مثل تداخل كثير من عناصر البحث المعجمي المعروفة، فقد ظهرت العناية بالتاريخ المعجمي في جزء شغل الباب التمهيدى وأجزاء من الباب الأول، كما ظهرت العناية بالتصنيف المعجمي في أجزاء كبيرة، شكلت عصب الباب الأول، الذى انشغل ببيان المدارس المعجمية، التى ضمت معاجم المصطلحيات فى العربية.

وقد اختلط - فى غير قليل من المواضع فى البابين السابقين - النقد المعجمي بغيره من مسائل البحث المعجمي، التى سبق أن أشرنا إليها، فيما تمثل فى قضيتى التاريخ المعجمي، والتصنيف المعجمي. وهذا الاختلاط أمر يبدو مألوفاً فى كثير من الأحيان، وهو ما يؤكد هارتمان فى كتابه (المعاجم عبر الثقافات)، عندما يقرر: "وكثيراً ما يحدث - عن قصد منا - تداخل بين التاريخ المعجمي، والنقد المعجمي" (1).

وهذه المسائل التى عالجها هذا القسم من الدراسة تنتمى إلى ما يسميه هارتمان بالبحث المعجمي (Dictionary research)، أو ما يسمى أحياناً باسم: المعجمية النظرية أو العلمية (Metalexicography)، وهى التى يعرفها بأنها: "الدراسة الأكاديمية لموضوعات، مثل طبيعة المعاجم، وغيرها من الأعمال المرجعية وتاريخها، ونقدها وتصنيفها، واستعمالها" (2). وهو ذات التعريف الذى أورده للمصطلحين فى معجمه (معجم صناعة المعجم).

كما ظهر أن جميع المناهج التى ألف وفقها أصحاب المعاجم المصطلحيات معاجمهم - امتداد من بعض الوجوه، لما هو موجود قائم فى تاريخ المعجمية العامة، مع الإقرار بوجود بعض التفصيلات أملتها الطبيعة المتخصصة لهذه المعاجم من جانب، وافترض طبيعة خاصة لمستعملها من جانب آخر.

كما برزت نقطة مهمة أسهمت فيما سوف نقترحه، من اعتبار هذه المعاجم كلها أشبه بمعجم واحد موسع لمصطلحات العلوم المختلفة فى الفكر العربى والإسلامي، وهى نقطة استمداد اللاحق منها من السابق، بحيث لم نعدم - إلا فى النادر جداً - تأثيراً للمتقدم منها زمنياً فى المتأخر عنها، وقد حرصت الدراسة على النص عليه، فيما كانت تسميه بأثر المعجم فى المعاجم التالية، وفى الحديث عن مصادر كل معجم، فلم يكن الهدف فقط بيان قيمة الوثائق الذى قدمه أصحاب هذه المعاجم لمواد معاجمهم، وإنما كان واحد من الأهداف - بجوار ما سبق - هو بيان ذلك الاستمداد، مما يعكس ما يمكن أن نسميه أن المعجمية المتخصصة فى مجال معاجم

(1) المعاجم عبر الثقافات / 77.

(2) المعاجم عبر الثقافات / 70، وانظر: Dictionary of Lexicography, p 43

المصطلحيات - قد عاجلت شيئاً من التطوير الذاتي أو الداخلي، وهو التطوير الذي توقف مده في مرحلة تاريخية معينة بفعل عوامل كثيرة.
